جـامعــة الأزهـــر – غزة

برنـامـــج الدراسـات العليا

مـاجستيــــــر اقتصـــــاد

جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على اسرائيل - الدول العربية

controversial relationship between Military expenditure and economic growth case of "Arab countries and Israel"

إعـــداد الباحثة

مي محمد احمد زيادة

إشراف

الدكتور/ محمود محمد صبره

الدكتور/ عبد الحكيم أحمد الطلاع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر– غزة

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ

صدق الله العظيم.

سورة الأنفال الآية ٦٠

الإهداء

أهدي جهدي المتواضع هذا . . . .

إلى من غرس حبها في القلب . . فكانت الهواء والنبض . . فلسطين الحبيبة،،

الى الصناديد الابطال . . القابعين خلف القضبان . . اسرانا المغاوير،،

إلى الذين رووا الارض بدمائهم . وسطروا بها اجمل معاني التضحية والفداء . .

جرحانا البواسل،،

الى أرواح الشهداء . . شهداء المجد والخلود . . فالكلمات تحتضر، عند ذكركم، وتعجز

عن وصفكم . . فأنتم اكرم من في الدنيا وانبل بني البشر،،

الى كل من اخذ بيدي ورسم لي من الامل طريق . . وساندني وكان لي نعم الرفيق

إلى الذين يحملون شعلة الفكر وهاجة . . ومصابيح العلم وضاءة . . فيبددون

بشعاعها ظلمة ليلنا . . ويعبدون بنورها طريق نهارنا .

اليكم جميعاً اهدي ثمرة هذا الجهد

الشكر والتقدير

ولو أنني أتيت كل البلاغة ..... وأفنيت بحر النطق في النظم والنثر

لما كنت بعد القول إلا مقصرة .... ومعترفة بالعجز عن واجب الشكر

وقال الله تعالى في محكم كتابه العزيز، ((ولئن شكرتم لأزيدنكم))، أتقدم بالشكر الجزيل وبالغ التقدير إلى أساتذتي الأفاضل، بداية من الدكتور محمود صبره، والدكتور عبد الحكيم الطلاع، على مؤازرتهم ودعمهم لي، في سبيل انجاز هذه المادة العلمية، وحرصهم الدائم على تذليل المصاعب التي اعترضت مسيرة انجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بفائق الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة الحكم، ممثلة بالدكتور خليل النمروطي مناقشاً خارجيا، والدكتور سمير ابو مدللة مناقشاً داخلياً، لقبولهم مناقشة الرسالة، وإضفاء نقدهم البناء على محتويات الدراسة وأتقدم بخالص الامتنان للمنارة العلمية الوهاجة "جامعة الأزهر" ممثلة بإدارتها ومدرسيها، والعاملين فيها، ولا انسي أن أتقدم بالشكر لجميع أساتذتي الأفاضل الذين أناروا دربي للوصول لما أنا فيها فلكم جميعاً دون استثناء. بالغ التقدير والشكر لما قدمتموه من علم كان بمثابة مهداة ونبراس لمواصلة طريق المعرفة.

وأضيف بالغ الشكر وعظيم العرفان للدكتور الفاضل: سمير صافي، لما اسهمه من دعم بناء في الجانب الإحصائي، والشكر الجزيل للأستاذ علي صنع الله، وخالص الامتنان والتقدير البالغ ايضًا للدكتور جهاد الباز لما بذله من جهد في التدقيق اللغوي.

وشكري الاخير لكل من ساعدني وساندني ووقف الى جانبي وقدم لي الدعم لأنجز هذه الاطروحة. فلكم جميعاً كل الاحترام والتقدير.

الباحثة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الاشكال

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة: الى معرفة طبيعة العلاقة القائمة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي لمجموعة من دول الصراع والمواجهة وهي(اسرائيل، الاردن، مصر، سوريا، لبنان)، ويضاف الى العينة المملكة العربية السعودية، على اعتبارها أكبر دول الشرق الاوسط انفاقاً على مجالات التسلح، وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠-٢٠١٢، ولتحقيق اغراض الدراسة استخدمت الباحثة الاساليب الاحصائية المناسبة وذلك بالاعتماد على اختبار سببية جرانجر، وكذلك معامل الارتباط في تفسير تلك العلاقة. واتبعت ايضاً الاسلوب التحليلي الوصفي لمتغيرات الدراسة.

وتوصلت الدراسة: الى ان اجمالي الناتج المحلي يسبب الانفاق العسكري، فأي زيادة في النمو الاقتصادي ستؤدي الى زيادة في حجم الانفاق العسكري، وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع كل دول العينة ماعدا جمهورية مصر العربية، والتي يعتمد انفاقها العسكري على ما هو مقدم من مساعدات امريكية، وخلصت النتائج الى ان الانفاق العسكري لا يحدث أي نمو اقتصادي، والانفاق العسكري لا يصب في قنوات منتجة لجميع دول العينة ماعدا جمهورية مصر، وان كانت النتيجة الاحصائية ليست قوية بما فيه الكفاية، فهي مقبولة عند درجة معنوية ٠,١٠، ولتفسير طبيعة سباق التسلح تبين ان هنالك علاقة تبادلية في كلا الاتجاهين، بين الانفاق العسكري السوري والانفاق العسكري الاسرائيلي، في حين اثبتت النتائج عدم وجود علاقة تبادلية في كلا الاتجاهين بين كل من الانفاق العسكري السعودي، والاردني، مقابل الانفاق العسكري الاسرائيلي، وكلما ازاد الانفاق العسكري لمصر ارتفع معه حجم الانفاق العسكري الاسرائيلي، والعكس غير صحيح(آحادية الاتجاه). و من جانب آخر كلما زادت اسرائيل انفاقها العسكري ازداد حجم الانفاق العسكري اللبناني، والعكس غير صحيح (آحادية الاتجاه)، وتم التوصل من خلال اختبار معامل الارتباط الى وجود علاقة ارتباط بين الانفاق العسكري لكل من (مصر، سوريا، الاردن، السعودية) مقابل الانفاق العسكري (لاسرائيل).

وقد أوصت الدراسة: بضرورة خفض عمليات سباق التسلح، وتوجيه الانفاق العسكري نحو قنوات اكثر انتاجية، وذلك من خلال ربط القطاع المدني بالقطاع العسكري لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية، بالإضافة الى ضرورة وجود هيئة مركزية موحدة لدعم عمليات التصنيع العسكري، وانشاء مؤسسة دولية تعنى بالحد من ارتفاع مخصصات الانفاق العسكري، والتكامل الاقتصادي المشترك هو السبيل الاوحد لتفعيل عمليات الانفاق العسكري لتصب في صالح احقاق نمو اقتصادي متوازن، وإن احقاق الامن والسلام عوامل هامة في خفض مخصصات القطاع العسكري، وعوامل هامة ايضا لبناء قاعدة اقتصادية متينة تبشر بإحداث نمو اقتصادي داخل المجتمعات، وليكون ذلك التصور حياً على ارض الواقع لابد من ان يرافقه تخطيط اقتصادي، يدعم عملية الربط بين القطاع العسكري، والقطاعات الاقتصادية والخدماتية الاخرى.

Abstract

This study aims to identify the nature of relationship between military spending and economic growth of conflict and confrontation countries, which are Israel, Jordan, Egypt, Syria and Lebanon, besides Kingdom of Saudi Arabia as the largest country in the Middle East in terms of arm race from ١٩٩٠ to ٢٠١٢.

To achieve study aims, the researcher used the required statistical methods such as; Granger Causality test and the correlation coefficient test to explain that relation. In addition, she adopted the analytical descriptive method for study variables.

Study results:

١. The gross domestic product (GDP) causes military spending, as any increase in the economic growth leads to rise in such spending. This result was in compatible with all study sample countries, except Egypt, which its military spending depends on the US aids.
٢. Military spending does not cause any economic growth, and military spending does not contribute in the production of the study sample countries, except Egypt.
٣. The statistical result was not sufficient enough, as it is acceptable at level ٠,١٠.
٤. To explain the nature of arm race, there is a reciprocal relation between the Syrian military spending and the Israeli one. On the contrary, there is no reciprocal relation between the Saudi and Jordanian military spending from one side and the Israeli one from the other side.
٥. The more Egypt spends money on arm race, the more Israel does, and the opposite is not true (one-way relation). On the other hand, the more Israel spends on arming, the more Lebanon does, and the opposite is not true (one-way relation).
٦. Through analyzing the correlation coefficient test, there is a correlation relation between the military spending of Egypt, Syria, Lebanon and KSA from one side and the Israeli spending from the other side.

Study recommendations:

- ✓ It is important to reduce arm race and direct military spending towards more productive domains. This can happened through linking the civil sector with the military one to support the economic development.

- ✓ It is important to have a united central body to support military manufacturing and have an international organization that limits military spending allowances.
- ✓ Joint integrated economy is the only way to lead military spending methods to achieve a balanced economic growth.
- ✓ Peace, security and rights are essential elements and their enforcement helps in decreasing military spending allowances, and they also help to build solid economic base for economic boost inside the communities. This concept should be real on the ground and it must be accompanied with economic planning that supports the process of linking military sector with other economic and service sectors.

الاطار العام للدراسة

- المــــقدمـة
- مـشكلة الـدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- أهميــة الـدراسة.
- أهـداف الـدراسة.
- منـهجية الـدراسة.
- مجتمع الدراسة.
- معوقات الدراسة.
- حدود الدراسة.
- الدراسات السابقة.
- التعقيب على الدراسات السابقة.
- ما يميز هذه الدراسة.

- **مقدمة:**

تعتبر مهمة الدفاع من المهام التي مارستها المجتمعات البشرية منذ القدم، واتخذت هذه الوظيفة أشكالاً متعددة، متماشية بذلك مع التقدم الاجتماعي، وببلوغ المجتمعات أرقي مستويات التطور التنظيمي متمثلاً بظهور الدولة، أدى ذلك لتشكيل الجيوش، مما افرز ما يسمى بالمؤسسة العسكرية، والتي بدورها أصبحت تشكل قطاع حيوياً داخل الاقتصاد القومي.

وفي ذات الوقت يشهد العالم بأسره تطوراً كبيراً، متمثلاً في التصعيد المتعاظم للإنفاق العسكري، في معظم بلدان العالم، حيث أصبح سباق بناء الترسانة العسكرية يرهق كاهل موازنات معظم دول العالم.

ولقد شهد الاقتصاد العالمي، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، طفرة اقتصادية، كانت ثمرة انتهاء هذه الحرب، لكن تلك الحقبة الذهبية لم تدم طويلاً، فنهاية الحرب العالمية الثانية لم تجلب السلام للعالم، بل احتلت فلسطين، وبرزت إسرائيل على الخارطة، ككيان له وجود، ومن هنا احتدمت الصراعات، وانتشرت النزاعات، ووقعت الحروب، وتسارعت عجلة سباق التسلح، بين الدول العربية التي دخلت في خضم دائرة هذا الصراع، وبين إسرائيل من جهة أخرى، ولم يكن ذلك الصراع من اجل النفوذ، أو صراع على رسم الحدود، بل انه صراع على الوجود بما تحمله الكلمة من معنى.

وغدا الوطن العربي، يمتاز بميزتين، الأولى تتمثل في بروز أنظمة مدعومة من قبل المؤسسة العسكرية، والثانية: تتصف بديمومة حالة الحروب والصراعات المسلحة، ولهذا ارتفعت قيمة المخصصات المالية الخاصة بسباق التسلح في البلدان العربية، على حساب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تأخرها في الكثير من الجوانب، وأصبح الوطن العربي السوق الرئيس لصادرات السلاح العالمية، حيث كرست كافة الموارد الاقتصادية على الجانب العسكري لبناء قوة عسكرية، لتحافظ بذلك على توازنها الاستراتيجي في المنطقة، لردع أي عدوان محتمل، لكن الحال كان مختلفاً بالنسبة لإسرائيل، التي أخضعت الإنفاق العسكري لمجالات البحث والتطوير، فالمعونات العسكرية المقدمة من قبل الغرب، أفسحت لها هذا المجال، مما جعلها تتكبد أعباء اقتصادية اقل في خضم عملية الإنفاق العسكري، وهذا الأمر بالطبع جعلها تخطو خطوات جدية في تكريس نشاطاتها العسكرية، في خلق طاقة إنتاجية محفزة للنمو الاقتصادي داخل الدولة.

ومن هذا المضمار تبرز جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري الذي يسهم في بناء اقتصاديات بعض الدول، وبين الإنفاق العسكري الذي يرهق كاهل دول أخرى، فموضوع التسلح والإنفاق العسكري من الموضوعات الشائكة، والتي يدور حولها الكثير من اللبس، والغموض، حيث إن بعض الدول لديها قناعة راسخة بان تضليل العدو عن حجم وطبيعة هذا الإنفاق يعد جزءاً هاماً من مكونات الدفاع عن الامن القومي.

- **مشكلة الدراسة:**

يتصف الانفاق العسكري بشكل عام بجدلية العلاقة القائمة بينه وبين النمو الاقتصادي، ويختلف الاثر باختلاف الدولة وحجمها وقوتها اقتصاديا، ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: **ما وجه العلاقة القائمة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في كل من إسرائيل وبعض الدول العربية(متمثلة في سوريا، الأردن، لبنان، مصر، السعودية)؟**

- **الفرضيات:**

١. الانفاق العسكري لا يؤدي الى حدوث أي نمو اقتصادي.
٢. زيادة النمو الاقتصادي تؤدي لزيادة في مخصصات القطاع العسكري.
٣. الدعم المالي الخارجي يقلل من حجم العبء العسكري.
٤. النفقات العسكرية المتزايدة تعد هدراً للموارد الاقتصادية.
٥. الصراع و الحفاظ على الأمن القومي، من اهم الدوافع لزيادة حجم النفقات العسكرية.
٦. الاستقرار السياسي، واحقاق السلام، من الدوافع المؤثرة في خفض عمليات سباق التسلح.

- **الأهمية:**

١. تكمن اهمية البحث في حساسية الموضوع المتناول، وذلك في ظل تنامي مستويات الانفاق العسكري العالمي.
٢. ان غياب الدور الايجابي لعمليات الانفاق العسكري، يجعل من الانفاق المتزايد مجرد هدراً لما هو متاح من ثروات وموارد.
٣. محاولة رصد بيانات كافية، تسلط الضوء على حجم العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري.
٤. التوصل لوضع قوانين دولية رادعة للحد من مستويات الانفاق العسكري المتزايد.
٥. نقص الدراسات المحلية المتعلقة بهذا الموضوع، ومحاولة اثراء المكتبة العربية، في ظل تصاعد وتيرة النفقات العسكرية.
٦. وترجع أهمية هذه الدراسة، في فحوى النتائج التي سوف تتوصل لها الباحثة في تحديد شكل العلاقة بين الإنفاق العسكري من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، للتوصل لسياسات ملائمة لخلق علاقة تبادلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في دول العينة المختارة.

- **الأهداف:**

١. دراسة طبيعة العلاقة الجدلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي والتوصل إلى حقيقة العلاقة والربط بينهما.

٢. التعرف الى مفهوم الإنفاق العسكري ومحدداته وآثاره الاقتصادية وتقييم الواقع التنموي الاقتصادي في ظل تزايد حجم الإنفاق العسكري من خلال تسليط الضوء على كل من إسرائيل والدول العربية.

٣. التوصل إلى حجم الإنفاق العسكري وعبئه الاقتصادي في الدول الآنف ذكرها.

٤. التعرف الى طبيعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي وأثره على منهج الإنفاق العسكري.

٥. على اعتبار فلسطين ضمن خط المواجه الاول مع اسرائيل، فمن الجدير بنا ان نكون ملمين بالمتغيرات السياسية والعسكرية المتأتية على خلفية الصراع القائم بين(إسرائيل) ودول الجوار.

- **المنهجية:**

تتطلب الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وفي خضم ذلك سوف يتم التطرق لعدة موضوعات ذات ارتباط وثيق بعمليات الانفاق العسكري واثره على الاقتصاد الوطني، وسوف يستعرض الفصل الاول موضوع " الامن والانفاق العسكري" ، والذي سيتم التطرق من خلاله لموضوعات الصراع العربي – الاسرائيلي ودوره في بلورة سباق التسلح القائم بين الدول، ومن ثم سيتم التعرض لموضوع " الامن القومي" ومدى ارتباطه بحجم الانفاق المتزايد للمؤسسة العسكرية، واخيراً سينتهي الفصل الاول بالتعرف على مفهوم الانفاق العسكري، ومقاييسه، محدداته، ابعاده.

والفصل الثاني، سيحمل عنوان "اقتصاديات الدفاع"، والذي من خلاله سوف يتم التعرض للموضوعات التالية: الاقتصاد والحرب، عسكرة الاقتصاد ودوره في احداث نمو اقتصادي، النفقات العسكرية وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية.

وصولا للفصل الثالث والذي يبرز الاتجاهات العامة للنفقات العسكرية وذلك عبر الموضوعات التالية، الانفاق العسكري العالمي، اقتصاديات الدفاع للدول العربية مقابل اسرائيل، التبادل التجاري للسلاح.

وتنتهي الدراسة بفصل قياسي يحاول ان يستعرض النتائج الاحصائية التي تم التوصل لها عبر تفسير شكل العلاقة القائمة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ست دول تمثل منطقة الصراع الابرز في الشرق الاوسط، وهي اسرائيل مقابل دول الطوق والمتمثلة في (مصر، سوريا، الاردن، لبنان) بالإضافة الى المملكة العربية السعودية صاحبة اعلى انفاق عسكري حتى هذه اللحظة بالنسبة لدول الشرق الاوسط مجتمعة، ولاحتلالها لمراكز متقدمة عالمية خلال السنوات الاخيرة.

- **معوقات الدراسة:**

١. تتصف بيانات الانفاق العسكري بشكل عام بنوع من السرية، على اعتبار كشفها يعد تهدداً للأمن القومي للدولة، فبيانات دولة اسرائيل ماهي الا تقديرات صادرة عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام[١].

٢. الانفاق العسكري واثره على النمو الاقتصادي، من الموضوعات التي لم تلق القدر المناسب من البحث العلمي خاصة في (الكتب والمراجع العربية)، ولهذا واجهت الباحثة صعوبة لقلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع.

- **حدود الدراسة:**

١. **الحد الزماني:** امتدت فترة الدراسة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٢.

٢. **الحد المكاني:** اشتملت الدراسة على خمس دول عربية ممثلة بـ (مصر، سوريا، الاردن، لبنان، السعودية)، مقابل (اسرائيل).

- **الدراسات السابقة:**

١. **الدراسات العربية:**

❖ **دراسة المومني والخطيب ١٩٩٠: بعنوان الانفاق العسكري واثره على التنمية الاقتصادية في الاردن.**

هدفت الدراسة: للتعرف الى الآثار التي قد يتركها الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٦٨، حيث استعرضت هذه الدراسة تطور الإنفاق الدفاعي في الأردن خلال تلك الفترة، ولقد تم مقارنتها مع بعض المتغيرات الكلية، وتم سرد أهم الآثار الايجابية والسلبية للنفقات العسكرية والتي سيتركها على التنمية الاقتصادية، ولهذا تم استخدام نموذج قياسي يتألف من ثلاث معادلات آنية تركز على جانب الطلب، وتم تقدير هذا النموذج من خلال طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين ٢SLS،

وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها، أن الإنفاق العسكري يحمل آثاراً ايجابية بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، وفي ذات الوقت يحمل آثاراً ايجابية بالنسبة لتكوين رأس المال الثابت، وذو اثر ايجابي على العجز في الميزان التجاري، وعدم وجود أي علاقة بين الإنفاق العسكري ومستوى الاستثمار، ويضاف إلى ذلك وجود علاقة طردية ايجابية بين الإنفاق العسكري(كمتغير تابع)، وعدم الاستقرار السياسي(كمتغير مستقل)، ولتأكيد النتائج تم احتساب مضاعف عبء الإنفاق العسكري، والذي بلغت قيمته %-٠,١٢٤، وهذا يؤكد العلاقة العكسية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

---

[١] المعهد: عبارة عن معهد دولي مستقل متخصص في النزاعات والحد من التسلح، انشأ عام ١٩٦٦ بقرار من البرلمان السويدي.

اوصت الدراسة: بضرورة احقاق الامن والاستقرار السياسي للحد من عمليات الانفاق العسكري المتزايد.

❖ **دراسة مراشدة ١٩٩٠ بعنوان: التنمية الاقتصادية في ظل الحرب.**

هدفت الدراسة: التعرف الى حجم الإنفاق العسكري وتطوره، وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية. شملت هذه الدراسة ثلاث دول صراع أساسية في منطقة الشرق الأوسط وهي مصر وإسرائيل والأردن خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٦٩،

توصلت النتائج: أن للإنفاق العسكري أثاراً ايجابية على النمو الاقتصادي في الأردن، فارتفاع معدل الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بمقدار ١، يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الأردن بمقدار ٥,٩٤، وحدة.

أما بالنسبة لمصر فان العلاقة كانت عكسية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، حيث إن زيادة الإنفاق العسكري بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار ١,١٥ وحدة، أما بالنسبة للاستثمار فعلاقته طردية مع النمو الاقتصادي، فزيادة مستوى الاستثمار بمقدار وحدة واحدة، سيرفع ذلك من النمو الاقتصادي بمقدار ٣,٣ وحدة.

أما إسرائيل فالعلاقة طردية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، فزيادة الإنفاق العسكري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي بمقدار ٠,٧ وحدة، والعلاقة ايجابية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي، فزيادة مقدار الاستثمار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار ٤,٤ ١وحدة.

اوصت الدراسة: بضرورة وجود استراتيجية توازنيه بين الانفاق العسكري والبنية الاقتصادية، ولابد من الحد من الاثار السلبية الطاردة الناتجة عن الانفاق العسكري المتزايد، ولابد من التخطيط الشامل لعمليات الانفاق العسكري.

❖ **دراسة الجالودي ١٩٩٠ بعنوان: الانفاق العسكري واثره على الاقتصاد الاسرائيلي.**

هدفت هذه الدراسة: في الكشف عن الآثار الاقتصادية الناجمة عن الإنفاق العسكري، وأخذت إسرائيل كعينة للبحث خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٥٠، وأوضحت هذه الدراسة أن هنالك إجماعاً بين الباحثين حول الآثار السلبية للإنفاق العسكري تفوق الآثار الايجابية، وتبين أن إسرائيل تسعى قدما نحو زيادة نسبة ما تخصصه من إجمالي الناتج القومي لصالح الإنفاق العسكري، حتى أصبحت تحتل المراتب الأولى بين دول العالم في مجال الإنفاق العسكري، وذلك لتحقيق أهدافها التوسعية في المنطقة العربية، وفرض هيمنتها على دول الجوار، وتطرقت الدراسة أيضا إلى الأهداف الاقتصادية والسياسية لإسرائيل

ومنها، السعي للوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، والوصول إلى مرحلة الاستقلال الاقتصادي، وتحقيق مستويات معيشية مرفهة للمواطن الإسرائيلي، ومن جانب آخر

توصلت الدراسة: إلى نتيجة مفادها بأن للإنفاق العسكري آثاراً سلبية على جميع المتغيرات الاقتصادية في إسرائيل، وتمثلت في انخفاض النفقات العامة المدنية، وزيادة العبء الضريبي، وانخفاض معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار، حيث انخفض الاستثمار السنوي كنسبة من الناتج القومي من ٣١٪ في الفترة ١٩٥٥-١٩٥٤ ، إلى ١٧٪ في المدة ١٩٨٧-١٩٨٤، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة إذ بلغت ٨٪ عام ١٩٨٧، وانخفاض مستويات المعيشة مصحوبا بارتفاع معدلات الهجرة لإسرائيل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إذ بلغت ذروته عام ١٩٨٤ حيث وصل إلى ٤٥٪، وزيادة العجز في الموازنة العامة، حيث بلغ العجز السنوي ٢٤٪، من إجمالي الناتج القومي في المدة ١٩٨٥-١٩٨٠، والتراجع المتسارع لميزان المدفوعات، حيث بلغ العجز في الميزان التجاري أقصى حد له في عام ١٩٨٣، حيث بلغ ٥,٢ مليار دولار، وجميع الآثار السلبية تلك صاحبها أيضا ارتفاع حجم المديونية، حيث اعتمدت إسرائيل على المساعدات الخارجية في تمويلها لجزء من نفقاتها العسكرية، فمولت حوالي ٢٨، من إجمالي نفقاتها العسكرية، وحوالي ٧٢٪، من قيمة مشترياتها العسكرية عن طريق حصولها على القروض والمنح الخارجية، مما جعلها دولة تابعة للإدارة الأمريكية.

اوصت الدراسة: بضرورة خفض الاعتماد على المساعدات الخارجية، وبضرورة وجود تناغم في بلورة الاهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية في ذات الآونة.

❖ **دراسة عصفور١٩٩٢ بعنوان: اثر الانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة دول الطوق(الاردن، سوريا، مصر، اسرائيل).**

هدفت الدراسة: دول الطوق وهي إسرائيل ومصر وسوريا والأردن في الفترة ١٩٨٩-١٩٦٨، واستخدم الباحث المعادلات السلوكية الآنية والتي تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين٢SLS، مستخدما تحليل السلاسل الزمنية،

توصلت الدراسة: بوجود آثار سلبية للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في كل من سوريا والأردن وإسرائيل، حيت تم احتساب مضاعف عبء الدفاع (-١,٨٢،-٠,٣٠٨، -٢,٠٣) على التوالي، لكن الحال مختلف بالنسبة لجمهورية مصر العربية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، حيث بلغ مضاعف عبء الإنفاق العسكري ٠,٠٧٦، وفي ذات الدراسة تم وضع سيناريوهات ثلاثة لسبل خفض الإنفاق العسكري والتوصل إلى حلول سلمية لسلام شامل، وذلك من خلال تخفيض سباقات التسلح القائمة وتحويل الموارد الاقتصادية لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى المنتجة

اوصت الدراسة: إلى إمكانية خفض الإنفاق العسكري من خلال نسب متفاوتة وهي ٢٥٪، ٥٠٪، ٧٥٪، لكن الأمر يبقى متعلقا كما أشارت الدراسة إلى ضرورة إيجاد حل عادل وشامل في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، فان لم يكن ذلك فمن الصعب تحقيق معدلات منخفضة في سباقات التسلح بين الدول المتصارعة.

- ❖ **دراسة غرايبة ١٩٩٥ بعنوان: تخفيض الانفاق العسكري في الشرق الاوس اثر عملية السلام وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول المنطقة.**

هدفت الدراسة: الى التعرف على الاثر الذي سيحدثه خفض الانفاق العسكري في الشرق الاوسط اثر عملية السلام، ومدى تأثير ذلك على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لدول المنطقة، واشتملت الدراسة على اربع عشرة دولة من دول المنطقة للفترة من ١٩٨٠-١٩٩١.

توصلت الدراسة: الى ان دول الشرق الاوسط بصفة عامة، ودول العينة المختارة بشكل خاص توجه نسب لا يستهان بها من مواردها الاقتصادية لصالح قطاعات غير انتاجية، في حين ان بيئتها الاقتصادية والاجتماعية بحاجة اكبر لتلك الموارد المهدورة، والصراع القائم في المنطقة دفع العديد من الدول الى رفع حجم مخصصات حماية الامن القومي، ويتساوى كل من التهديد الداخلي، والتهديد الخارجي، في حجم الخطر الذي يهدد الامن القومي، احقاق السلام في المنطقة سيؤدي الى خفض حجم الانفاق العسكري

اوصت الدراسة: ضرورة خفض حجم الانفاق العسكري لانه سيؤدي الى توجيه تلك الموارد الى سبل اكثر انتاجية، حيث ان انشاء بنك اقليمي في منطقة الشرق الاوسط، سيكون نواة لحركة اعمار شاملة تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، عبر خلق فرص عمل، ترفع من عمليات الانتاج.

- ❖ **دراسة العدوان١٩٩٩ بعنوان: دور المؤسسة العسكرية الاردنية في التنمية الاقتصادية (١٩٧٥-١٩٩٥).**

هدفت الدراسة: للتعرف على الدور الذي لعبته المؤسسة الامنية العسكرية الاردنية في مجال التنمية الاقتصادية، وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٥-١٩٩٥، حيث يشكل القطاع العسكري الاردني جزء هام في توليفة قطاعات الدولة الرئيسية، من حيث حجم الموارد المادية والبشرية المرصودة له، وتطرقت الدراسة الى دور القطاع العسكري في مجال التصنيع، والزراعة، كذلك دوره في قطاع الانشاءات، وتعرضت الدراسة الى اثر المؤسسة العسكري على كل من القطاعين الصحي والتعليمي.

توصلت الدراسة: ان المؤسسة العسكرية توظف ما نسبته ١١,٣% من الكوادر الطبية العامل في خضم القطاع العسكري، ويمثل الانفاق على المجال الصحي فيها ما نسبته ١٣,٣% من اجمالي الانفاق الصحي، ويمثل المنتسبون في المؤسسة العسكرية الاردنية ما نسبته ١٣,٥% من اجمالي القوى العاملة، وتوفر المؤسسة العسكرية ٦٤٠ مهنة تتوافق مع المهن المتوفرة في سوق العمل

الاردني، ومن جانب اخر توصلت الدراسة في مجال التصنيع العسكري ان الاردن مازال التصنيع العسكري لديه ينمو ببطء شديد، ويقتصر التصنيع على عملات الصيانة دون الالتفات لعمليات زيادة الانتاج وتصدير الفائض لما له من اهمية بالغة يحقق من خلالها نمو اقتصادي، واظهرت النتائج الى وجود اثر ايجابي لعمليات الانفاق العسكري بالنسبة لرفع معدلات النمو الاقتصادي، واثر سلبي على الاستثمار.

اوصت الدراسة: ضرورة ايجاد مؤسسة تعنى بالموارد البشرية في المؤسسة العسكرية الاردنية، واوصت بضرورة الاهتمام بالمتقاعدين وانشاء هيئة تعنى باحتياجاتهم، زيادة الموارد المالية المخصصة لمجال التصنيع العسكري والتوجه لتفعيل عمليات التصنيع دون الاقتصار على عمليات الصيانة، بالإضافة الى ضرورة تنشي دور المؤسسة العسكرية بما يعود بالفائدة على مختلف القطاعات الصحية والتعليمية وكذلك مجال الانشاء والاعمار.

❖ **دراسة طريح ٢٠٠١ بعنوان: اثر الانفاق العسكري على الاقتصاد المصري.**

هدفت هذه الدراسة: لبحث اثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في مصر، خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٥٦، وعرضت الدراسة أهم الأدبيات التي تناولت الإنفاق العسكري وأثره على النمو الاقتصادي، وتم التطرق من خلال الدراسة على القنوات الايجابية والسلبية التي من خلالها يؤثر الإنفاق العسكري في الأداء الاقتصادي، وتناولت أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق العسكري، وتم عرض تطور وحجم الإنفاق العسكري في مصر، ونسبته من إجمالي الناتج المحلي ومدى علاقته بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى، كمعدلات التضخم، والاستثمار، المديونية الخارجية، من خلال الدراسة الى إسهامات الإنفاق العسكري في مصر في خلق تنمية مجتمعية، وتوفير مناخ استثماري مناسب، وتم استعراض دور القوات المسلحة، والصناعات الحربية ودورها،

وتوصلت الدراسة: بأن الإنفاق العسكري ليس مجرد إنفاق استهلاكي، بل يعد إنفاقاُ إنتاجياً لما تلعبه القوات المسلحة والصناعات العسكرية من دور بارز في تحفيز عملية التنمية الاقتصادية، وقدمت الدراسة بعض التوصيات التي من شأنها أن تعظم من الفائدة التي قد تعود على الاقتصاد جراء الإنفاق العسكري، منها ضرورة إدخال التكنولوجيا الحديثة في بعض القطاعات المدنية والتي يلتحق بها المسرحون من الخدمة العسكرية للاستفادة من خبراتهم المهنية والفنية، وتوسيع مجالات التنمية التي تقوم بها القوات المسلحة.. الخ من توصيات، ومن جانب آخر تبين أن العلاقة بين الإنفاق العسكري، والنمو الاقتصادي يحمل الكثير من الجوانب الايجابية والسلبية في آن واحد، وهذا الحال ينطبق على الحالة المصرية، فمن الصعب التوصل للأثر النهائي لشكل هذه العلاقة، فقد تختلف النتائج وفقا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية للدولة.

اوصت الدراسة: بضرورة اقامة تحالفات اقليمية مع دول الجوار، وذلك لسببين هامين، السبب الاول: التخفيف من الاثار السلبية للإنفاق العسكري، السبب الثاني: التخفيف من حدة سباق التسلح، واوصت ايضا الدراسة بضرورة اعداد دراسات جدوى اقتصادية لترشيد وتنظيم عمليات الانفاق العسكري.

- **دراسة ملاوي، والطيان ٢٠٠٣ بعنوان: المخصصات المالية للإنفاق العسكري والانفاق الحكومي على التعليم في الاردن.**

هدفت الدراسة: للتعرف على حجم المخصصات المالية للإنفاق الحكومي على التعليم في الاردن، ومقارنة معدلات نموهما للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠، ومقارنتهم مع حجم الانفاق مع دول الشرق الاوسط.

توصلت الدراسة: ان الدول النامية بصفة عامة والاردن بشكل خاص تنفق نسبا كبيرة من اجمالي انفاقها الحكومي لصالح القطاع العسكري بمقارنة ذلك مع حجم الانفاق العسكري في الدول المتقدمة كنسبة من اجمالي الناتج القومي، ويصاحب هذا الانفاق العسكري المرتفع انخفاض في نسب الانفاق على القاعات الخدماتية والتعليمية.

اوصت الدراسة: الى ضرورة توفير مناخ ديمقراطي يفرز بيئة آمنة بعيدة عن الاضرابات والنزاعات، مما يسهم بخفض مخصصات الانفاق العسكري، واوصت بضرورة تولي المؤسسات الدولية التى تعنى بالأمن الدولي مهمة خفض حجم النفقات العسكرية، وان تحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل، بالإضافة الى ضرورة توحيد الطرق التي يتم بها احتساب حجم النفقات العسكرية

- **دراسة مشعل والخطيب٢٠٠٥ بعنوان: الانفاق العسكري والتنمية الاقتصاد.**

هدفت هذه الدراسة: لمعرفة اثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي لثماني دول عربية وهي: البحرين، مصر، الأردن، الكويت، السعودية، سوريا، عمان، اليمن، خلال الفترة ٢٠٠٣-١٩٩٤، وذلك من خلال استخدام النموذج الكلاسيكي الجديد للنمو،

وتوصلت الدراسة: الى ان الأثر السلبي للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي بالنسبة للدول حيز الدراسة، ومن الأسباب الهامة لهذا الأثر السلبي، أن الإنفاق بشكل عام يوجه إلى طرق استهلاكية بعيدة كل البعد عن السبل الإنتاجية، التي بإمكانها أن ترفع من مستويات النمو الاقتصادي، كما **اوصت الدراسة:** إلى وجود علاقة تكامل بين نسبة الإنفاق العسكري من جهة، ونسبة الخريجين، ومعدل الاستثمار، والاستقرار السياسي، وتوظيف العمالة من جهة أخرى، ولإحداث نمو اقتصادي طويل الأجل فعلى الدول اجمع وبالأخص الدول النفطية التي تشكل الصادرات النفطية اغلب ميزانياتها أن تقوم بتنوع في قطاع الصادرات، وتطوير القطاع الخاص والاتجاه نحو الإنتاج لا الاستهلاك، وعلى الدول العربية أن تخفض من نسبة الإنفاق على سبق التسلح ففي حين لو انفق نصف الأموال المنفقة

على القطاع العسكري لصالح البحث العلمي والتطوير والتدريب والتعليم، لأحدث ذلك نمواً اقتصادياً حقيقياً.

٢. الدراسات الاجنبية:

❖ **دراسة جوردنغ (Joerding – ١٩٨٦) بعنوان: Economic Growth and Defense Spending، Granger Cusality**

هدفت الدراسة: الى اختبار العلاقة بين الانفاق على الدفاع والنمو الاقتصادي في الدول النامية، هذه الدراسة اعتبرت أن الإنفاق العسكري عبارة عن متغير داخلي، وليس متغيراً خارجياً، واعتمدت هذه الدراسة على ما يعرف بسببية جرانجر، لتأكيد أن الإنفاق العسكري عبارة عن متغير داخلي بالنسبة للنمو الاقتصادي لا متغير خارجي.

توصلت نتائج الدراسة: حسب سببية جرانجر أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري، ووفقا لتلك النتائج فان الدراسة تثبت أن لا علاقة في أن زيادة الإنفاق العسكري تسبب ارتفاعاً في معدلات النمو الاقتصادي وفقا لمعامل سببية جرانجر، وتم التوصل الى أن جميع الدراسات السابقة التي اعتبرت الانفاق العسكري عبارة عن متغير خارجي هي دراسات مغلوطة، واعتمدت هذه الدراسة على النشرات الصادرة من الوكالة الأمريكية للسيطرة على السلاح ونزعه، ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام للحصول على الأرقام الخاصة بالنفقات العسكرية.

اوصت الدراسة: بضرورة البحث في العلاقة القائمة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي قبل المضي في صياغة النماذج لمعادلات بلدان العالم النامي.

❖ **دراسة ليبوفيك وإسحاق (Lebovic And Ishaq – ١٩٨٧) بعنوان: Military Burden Security Needs And Economics Growth in the Middle EasT**

هدفت الدراسة: للتعرف على اثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي، واستخدمت هذه الدراسة عينة تشمل ١٧ دولة من دول الشرق الأوسط وذلك للفترة ١٩٨٢-١٩٧٣، ولقد جاءت هذه الدراسة ناقدة للدراسات السابقة خاصة دراسة بينويت، معتبرة أن تلك الدراسات تحوي على العديد من جوانب القصور ومن بينها، اعتبار أن الأثر الايجابي الذي ستتركه النفقات العسكرية على الاقتصاد بالإمكان قياسه من خلال معدل النمو الاقتصادي أو من خلال معدل النمو الحاصل في إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى اعتبار أن الآثار السلبية التي قد يحدثها الإنفاق العسكري المتزايد، يتم قياسها من خلال الآثار السلبية على المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والادخار.

فالدراسة توضح بأن قياس الأثر الايجابي الذي قد يحدثه الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي، لا يمكن احتسابه من خلال معدل نمو إجمالي الناتج المحلي فقط فهو لا يعتبر المقياس الأوحد للرخاء الاقتصادي للدولة، وكذلك الآثار السلبية التي قد يحدثها الإنفاق العسكري على مستوى الادخار والاستثمار، فهذا الربط لا يحصر كافة الآثار السلبية التي قد يحدثها الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي. واعتمدت هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS)، وطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (٢SLS) في تقدير نموذج الدراسة.

وخلصت النتائج: في جميع الدول إلى أنه لا يوجد أي اثر سواء ايجابي أو سلبي للنفقات العسكرية بالنسبة لمعدل النمو في إجمالي الناتج المحلي، وكذلك الأمر بالنسبة للادخار أو الاستثمار، وهذه النتائج شملت كافة دول العينة على اختلاف مستويات الدخول لديها، ولقد طبقت هذه الدراسة على العديد من دول الشرق الأوسط النفطية وغير النفطية، والدول غير النفطية كمصر، وسوريا والأردن وإسرائيل وتونس والمغرب والجزائر واليمن، والتي تتراوح دخولها ما بين متوسطة ومتدنية، أعطت نفس نتائج الدول النفطية كالسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة والعراق، وفي ذات السياق أظهرت الدول غير النفطية أن هنالك علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، لكن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، وان زيادة الإنفاق العسكري يؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي

- **دراسة بريمبونج (BremPong – ١٩٨٩) بعنوان: Defense Spending and Economic Growth in Sub-Saharan Africa**

هدفت هذه الدراسة: إيجاد وجه العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الإفريقية في الفترة ١٩٨٣-١٩٧٣، والتعرف الى القنوات التي يؤثر من خلالها الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي، حيث إن الدول النامية عامة والدول الإفريقية خاصة شهدت في الفترة التي تقع بين ١٩٨٣-١٩٧٣، شهدت ارتفاعاً هائلاً في نسبة الإنفاق العسكري حيث بلغت ١١٨٪، وارتفع عبء الدفاع إلى ٦٧٪، وارتفع مقدار الإنفاق على فرد القوات المسلحة بمقدار ٧٣٪.

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج مفادها: لا يوجد أي تأثير لعبء الدفاع على النمو الاقتصادي، وزيادة النمو الاقتصادي يصاحبه انخفاض في الإنفاق العسكري، العلاقة عكسية بين الاستثمار وبين الإنفاق العسكري، ويحمل كل من زيادة الإنفاق العسكري وزيادة الإنفاق على التعليم آثاراً ايجابية على العمالة

ويبين الأثر النهائي للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي من خلال احتساب مضاعف الإنفاق العسكري، والذي تم احتسابه مع الأخذ بعين الحساب كافة الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر فيه ووجدت قيمته %-٠,١١، وهذا يبرهن أن شكل العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي يأخذ شكل العلاقة العكسية، ولتفادي الاختلاف في البيانات الدولية الصادرة حول الإنفاق العسكري تم

حساب مضاعف الإنفاق، وفقاً للبيانات الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام والذي قدر ب %-٠,٥، وهذا يؤكد أيضا الآثار السلبية للإنفاق العسكري بالنسبة للنمو الاقتصادي.

اوصت الدراسة: بضرورة تفعيل عمليات الانفاق العسكري لتصب في قنوات اكثر انتاجية كتنشيط عملية التصنيع العسكري

- **دراسة غوبتا واخرون (Gupta.et al.٢٠٠١): بعنوان: Corruption and Military spending European.**

هدفت هذه الدراسة: الى تفسير العلاقة بين الفساد والإنفاق العسكري، ولقد تم اختبار ١٢٠ دولة في ذات التحليل، خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٨، وتم بناء معادلتين تم تقديرهم بطريقة المربعات الصغرى (٢SLS)، وقد عرضت هذه الدراسة بعض الأدبيات التي أولت الفساد وآثاره الاقتصادية الكارثية أهمية بالغة، وأشارت الدراسة إلى العوامل الرئيسة التي توسع من هوة الفساد داخل المجتمع، متمثلة في نوعية الخدمة المقدمة للمجتمع من قبل الدولة، بالإضافة إلى مستويات الأجور في القطاع العام، والتشريعات والقوانين التي تعاني من قصور في الحد من الفساد المجتمعي، وتشير الدراسة إلى أن درجة الاقتصاد من المنافسة والتجارة وكذلك ما تحظى به من موارد اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على مستوى الفساد بشكل عام.

ومن جانب أخر تطرقت الدراسة أيضا للأدبيات التي أبرزت العواقب السلبية والآثار الوخيمة لانتشار الفساد داخل المجتمع، فهي تؤثر بالدرجة الأولى على الكفاءة الاقتصادية للدولة، مما يخفض من مستويات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى توسيع الهوة بين طبقات المجتمع، وتعزيز لعدم المساواة والعدالة الاجتماعية، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف واضح للفساد، فإن الدراسة عرفت الفساد على أنه عبارة عن "إساءة استخدام السلطة الحكومية للحصول على المنافع الخاصة"، وعرضت الدراسة القنوات التي تصل الفساد بالإنفاق العسكري، وأظهرت الدراسة بأن الفساد يرتبط بارتفاع الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الإنفاق الحكومي، والدول الأكثر فساداً هي من ضمن الدول الأكثر إنفاقاً على القوة العسكرية.

توصلت الدراسة: إلى نتيجة مفادها أن الفساد والرشوة تشكل٪١٥ من إجمالي الإنفاق على الأسلحة، وتجارة الطائرات العسكرية هي الأكثر عرضة للفساد،

أوصت الدراسة بأنه لابد من توجيه الإنفاق الحكومي نحو سبل أكثر إنتاجية، بدلاً من توجيه الإنفاق العسكري نحو الاستيراد، ولابد من وضع نظم رقابية وقوانين تشريعية للحد من الفساد الذي يؤثر بشكل سلبي على مختلف مناحي الحياة.

❖ دراسية كولايس واخرون(Kollias, et. al.٢٠٠٤): بعنوان: The defense expenditure and economic

هدفت الدراسة: لبحث العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوربي الخمس عشرة، باستخدام التكامل المشترك واختبارات السببية للفترة ٢٠٠٠-١٩٦١، وفي ظل تطوير سياسة التعاون الدفاعي المشترك بين دول الاتحاد الأوربي الخمس عشرة، إلا أن أنماط الإنفاق العسكري يأخذ أشكالا مختلفة فيما بينها، ففي عام ٢٠٠٠، كان عبء الدفاع، أي الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، يتراوح بين ٠,٧% في كل من ايرلندا ولوكسمبورغ، إلى ٤,٩% في اليونان، والاختلاف أيضا في أداء النمو في اقتصاديات دول الاتحاد الأوربي.

توصلت الدراسة: الى أن العلاقة أخذت أشكالاً مختلفة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي لكل دولة من دول الاتحاد الأوربي، فبعض الدول أثبتت ايجابية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، وفي دول أخرى اثبت العكس، ودول لم يكن للإنفاق العسكري علاقة بالنمو الاقتصادي لديها، وهذا الأمر مؤشر إلى أن السياسات الدفاعية في دول الاتحاد الأوربي تسير وفقا للحالة الاقتصادية التي تؤول لها كل دولة على حدة، وعلى الرغم من المكاسب قصيرة ومتوسطة الأجل، التي تحظى بها ميزانيات حكومات الاتحاد الأوربي من جراء استخدام سياسة الدفاع المشترك،

أوصت الدراسة: ضرورة تحويل الدفاع المشترك إلى طرق أكثر إنتاجية كتعزيز صناعة الأسلحة مما سيغطي ولو جزئيا أعباء الدفاع، وهذا سينعكس إيجابا على الاقتصاد بشكل عام.

❖ دراسة هينري داكورا (Dakurah et.al. ١٩٩٩):بعنوان: Defense spending and economic growth

هدفت الدراسة: الى تسلط هذه الدراسة الضوء على الإنفاق العسكري ٦٢ دولة من الدول النامية، واثر هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي لديها، وتشير الدراسة إلى أن الدول الأقل نموا مازالت تحظى باهتمام الكثيرين في رصد العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في تلك الدول، ومع ذلك لا يوجد تنبؤات واضحة حول العلاقة السببية بين الإنفاق الدفاعي والنمو الاقتصادي، وعرضت الدراسة الآثار السلبية للإنفاق الدفاعي والتي تتمثل في مزاحمة الاستثمار عن طريق تحويل الموارد لصالح النفقات الدفاعية، أما بالنسبة للآثار الايجابية فقد تم ربطها بالنظرية الكينزية والتي ترى أن الإنفاق الدفاعي محفز للنمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي، مما يؤدي إلى زيادة استخدام رأس المال، وزيادة فرص العمل، مما يزيد من الأرباح ومن ثمَ زيادة الاستثمارات.

توصلت الدراسة: الى ان الإنفاق العسكري يؤثر على النمو الاقتصادي إما إيجاباً من خلال زيادة الطلب الكلي، أو سلبا من خلال تحويل الموارد المخصصة للاستثمار لصالح الإنفاق العسكري، وتم استخدام العلاقة السببية لجرانجر في تفسير العلاقة بين الإنفاق الدفاعي والنمو الاقتصادي، وأظهرت

النتائج بوجود السببية أحادية الاتجاه في ٢٣ دولة، أما من خلال الإنفاق الدفاعي إلى النمو الاقتصادي أو العكس بالعكس، في حين وجدت السببية ثنائية الاتجاه في سبع دول، ولم يوجد أي سببية في ١٨، دولة، وتم دمج ١٤ دولة بسبب تضارب البيانات الخاصة بهم،

اوصت الدراسة: إلى أن تلك الدول بإمكانها من خلال التكامل المشترك أن تحظى بمزايا السببية على المدى الطويل، ولفتت الدراسة إلى وجود قصور في الأساليب والنتائج

❖ **دراسة جونج وزو (Gong and zue– ٢٠٠٣): بعنوان: Military spending and stochastice growth.**

هدفت هذه الدراسة: الى بحث العلاقة بين تراكم رأس المال(تراكم الأسلحة)، والنمو الاقتصادي، من خلال نموذج النمو الداخلي، ويتلقى هذا النوع من الدراسات اهتماماً بالغاً لدى الكثير من الاقتصاديين، فقد أجريت الكثير من الدراسات التجريبية لبحث هذه العلاقة، وأظهرت بعض النتائج ايجابية العلاقة، ودراسات أخرى أبرزت الآثار السلبية للإنفاق العسكري كدراسة ديجر ١٩٨٦، حيث توصل إلى أن الإنفاق الدفاعي يقلل من الادخار الوطني مما يؤثر بالطبع على مستويات الاستثمار، فالآثار السلبية العائدة على الاقتصاد جراء الإنفاق العسكرية تفوق الآثار الايجابية لذات الأمر، في حين توصلت بعض الدراسات إلى أن الآثار الايجابية للعلاقة القائمة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي تفوق الأثر السلبي، حيث إن الإنفاق العسكري يؤدي إلى زيادة الأمن، وخلق الطلب، وتشغيل القوى العاطلة عن العمل، واستغلال أفضل للموارد الاقتصادية المعطلة، وهذا بدوره يطور من مستويات الصحة والتعليم والبنى التحتية، مما يرفع من مستوى النمو الاقتصادي، أما دراسة لاندوا ١٩٩٣، والتي أجريت على ٧١، دولة خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٦٩، وتوصلت إلى أن الإنفاق العسكري عند مستويات عليا يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي، نتيجة للاستخدام السلبي للموارد الاقتصادية، أما الإنفاق العسكري عند مستويات منخفضة سيحمل اثاراً ايجابية على مستوى النمو الاقتصادي،

توصلت الدراسة: الى أن من خلال استخدام نموذج النمو الداخلي ومؤشر ستوكاستيك، بأن نمو أعلى (أدنى) في الإنفاق العسكري الأجنبي، يودي إلى إسراع (أبطأ) النمو الاقتصادي في البلد الأم، إذا كان السريان الزمني لمرونة الإحلال للبلد المضيف في الاستهلاك اصغر(اكبر)، ونظرا لهذه العلاقات النظرية المعقدة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، فلا عجب أن نرى الايجابية والسلبية تجتمعان في بعض البلدان على مدى سلاسل زمنية.

أوصت الدراسة: بأن جل الدراسات وظفت حول التخصيص الأمثل لكل من الاستهلاك والإنفاق العسكري وبالكاد تطرقت إلى الإنتاج والإنتاجية في تراكم رأس المال، وتحاول هذه الدراسة النظر للإنفاق العسكري، على انه بيئة استثمارية جيدة، معتبرة أن الاستثمار العسكري لبلد ما يعتمد بشكل أساس على العناصر العشوائية في العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية المحلية والدولية.

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

جميع الدراسات السابقة اتفقت فيما بينها على الاختلاف في تفسير شكل العلاقة القائمة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، ففريق أكد على وجود علاقة عكسية بين الطرفين، وفريق أخر فسر العلاقة بالطردية، وفريق ثالث أثبت عدم وجود أي علاقة ذات دلالة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، ويعزى اختلاف النتائج التي توصلت إليها الدراسات إلى عدة أسباب منها، الاختلاف في وضع تعريف واضح لما يتضمنه الإنفاق العسكري من بنود تندرج ضمنه، بالإضافة إلى تنوع مصادر البيانات الخاصة في الإنفاق العسكري، فبعض الدراسات استعانت ببيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام SIPRI، والبعض الأخر استند لبيانات صندوق النقد الدولي IMF، في حين اعتمد البعض في دراسته على بيانات الوكالة الأمريكية للسيطرة على السلاح ونزعه، وفريق رابع اعتمد على بيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن IISS واختلاف حجم العينة كان سبباً مباشراً في اختلاف النتائج، بالإضافة إلى أن بعض المشكلات الاقتصادية كالتضخم، ومؤشر الأسعار النوعي، والتغير في أسعار الصرف والتي تؤدي إلى إحداث تغير في قيمة الإنفاق العسكري، مما سنعكس هذا الأمر على وجهات النظر التي ستتباين في تفسير العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

- **ما يميز هذه الدراسة:**

لقد غفلت جميع الدراسات السابقة على حد علمنا، محلية كانت او اجنبية عن ربط موضوع الانفاق العسكري المتزايدة بموضوع سباق التسلح نتيجة الصراعات الدامية في دول العالم بصفة عامة وفي دول العينة المختارة بشكل خاص، فإن فقدان القدرة على السيطرة عبر الردع السلمي، سبب رئيسي في ازدياد وتيرة المواجهات الصادمة بين الدول، فالصراع القائم بين الدول، محورٌ اساسٌ في بلورة عمليات سباق التسلح المتنامي عالميا، والجانب القياسي فسر هذا الجانب بطريقة احصائية، وفي الجانب النظري تم التطرق لموضوعات الصراع العربي _ الاسرائيلي ومدى اثرها على عمليات الانفاق العسكري، بالإضافة لموضوع مؤشر عسكرة الدولة والذي لم يتم التطرق له في الدراسات السابقة.

الفصل الأول

الأمن والإنفاق العسكري

المبحث الأول: مسرح الصراع العربي – الإسرائيلي.

أولا: مفهوم الصراع.

ثانيا: أسباب الصراع.

ثالثا: الاقتصاد ودوره في بلورة الصراع.

رابعا: ميزان القوى لطرفي الصراع.

المبحث الثاني: الأمن القومي.

أولا: مفهوم الأمن القومي.

ثانيا: أبعاد وأهداف الأمن القومي.

ثالثا: القومية العربية ومشاريع التكامل الاقتصادي.

رابعا: البعد الاقتصادي للأمن القومي الإسرائيلي.

المبحث الثالث: المبحث الثالث: المضامين الاقتصادية للإنفاق العسكري.

أولا: مفهوم الإنفاق العسكري.

ثانيا: مقاييس الإنفاق العسكري.

ثالثا: محددات الإنفاق العسكري.

رابعا: أبعاد الإنفاق العسكري.

المقدمة:

تعاني الدول المشكلة لخارطة الشرق الأوسط، من عقبة الصراع الممتد مع دولة الكيان الصهيوني، الأمر الذي دفعها لزيادة حجم مخصصاتها للإنفاق على القطاع العسكري، بهدف تأمين حدودها وصد أي عدوان مرتقب، وتتعدى الآثار المترتبة جراء تلك الزيادة في الإنفاق العسكري الآثار المباشرة والمتمثلة في تدمير البنى الأساسية للدول المتحاربة، بالإضافة للخسائر المصاحبة للعنصر البشري، وصولا إلى أن الإنفاق المتزايد على سباق التسلح، يحمل في طياته أثاراً خطيرة تهدد التنمية الاقتصادية ككل، مشكلة بذلك عقبة أساسية في وجه الرفاه الاقتصادي(في الدول النامية)، فارتفاع حجم العبء العسكري، في ظل الموارد الاقتصادية المحدودة، سيجعل من ذلك الإنفاق يربو على حساب القطاعات الاقتصادية والخدماتية الأخرى، ويرى بعض الاقتصاديين أن الإنفاق العسكري ما هو إلا هدر للطاقات والموارد الاقتصادية المتاحة، مما يجعل من الصعوبة بمكان إحقاق تنمية اقتصادية فعالة في ظل تزايد ما هو مكرس من موارد اقتصادية، لتلبية احتياجات هذا القطاع، وبطبيعة الحال تتفاوت العلاقة القائمة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي من دولة الى اخرى، فتعكس طبيعة الدولة و قوتها اقتصادياً، مدى قدرتها على تحمل الاعباء الاقتصادية المترتبة على الانفاق العسكري، وفي الاثر الذي سيخلفه الانفاق على النمو الاقتصادي ايجابياً كان أو سلبياً.

ولاشك أن اقتصاديات الدول متقدمة كانت أو نامية، تلهث وراء زيادة حجم الإنفاق المخصص لسباق التسلح، وتلك الموارد الضخمة كان بالإمكان توجيهها لإحقاق تنمية بشرية متوازنة، ومحاربة الفقر والجوع والعوز، بدلا من هدر تلك الموارد لصالح القضاء على العنصر البشري، وجلب الدمار والخراب للعالم، فقد قدر الإنفاق العسكري عام ١٩٩٠ بسبع أضعاف ما انفق عام ١٩٧٠، وسجل الإنفاق العسكري العالمي نموا قياسيا خلال العشرة أعوام الأخيرة، فارتفع الإنفاق العالمي من ١٠٤٤ مليار دولار عام ٢٠٠١ وصولاً إلى ١٧٥٣ مليار دولار لعام ٢٠١٢، مشكلاً بذلك ٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أي بما يعادل ٢٤٩ دولار عن كل فرد في العالم أجمع (perlo, ٢٠١٣,p٢). وسجلت دول الشرق الأوسط مجتمعة إنفاقاً عسكرياً قدره ١١١ مليار دولار لعام ٢٠١٠ بزيادة وصلت إلى ٣٥% عما أُنفق عام ٢٠٠١، وشكلت دول مجلس التعاون الخليجي ٧٠% من إجمالي هذا الإنفاق فضلاً عن ارتفاع حجم الإنفاق العسكري السعودي، إذ جاءت ضمن الدول العشر الأكثر إنفاقاً على مجالات التسلح في العالم.(المرهون،الجزيرة،٢٠١٢)

إن الإنفاق العسكري العالمي بشكل عام، والإنفاق العسكري لدول منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، شهد قفزة نوعية في حجم الإنفاق العسكري الأمر الذي يؤكد على تزايد الاضطرابات الأمنية الدولية، وتنامي سباق التسلح مؤشرٌ لاتساع رقعة الصراعات، وفقدان القدرة على السيطرة عبر الردع السلمي.

المبحث الأول

مسرح الصراع العربي- الإسرائيلي

الصراع العربي – الإسرائيلي هو صراع متجذر منذ القدم، ويعتبر ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد، وبالغة التشابك، حيث يتداخل في قالب هذا الصراع العديد من العوامل السياسية، والاقتصادية، والعقائدية، والإنسانية، (هويدي، ١٩٨٧، ص١٦)، و الصراع الإسرائيلي، ما هو إلا صراع ممنهج وموجه (أبوشومر،٢٠٠٦،ص١١)، أما الصراع العربي- الإسرائيلي المرتبط بالمسار الفلسطيني، فهو عبارة عن صراع اجتماعي ممتد، حيث شرد الفلسطينيين من موطنهم، وزعم اليهود آنذاك أن فلسطين كانت عبارة عن "أرض بلا شعب"،منحت" لشعب بلا ارض"(تركماني،٢٠٠٦) . وعبر عن ذلك بن غريون في تشبيهه للمذابح التي نفذها الصهاينة ضد الشعب الفلسطيني، بالهجوم الذي شنه المستوطنون البيض ضد الهنود ذوي الطبيعة الوحشية،(الجراد،٢٠٠٠،ص٣٤)، فنشأة الكيان الصهيوني حطمت خارطة وجود وكيان الشعب الفلسطيني بأكمله، فبور الأرض أحياناً يكون مصدر سعادة، كما يقول سكان الاسكيمو فهم سعيدون لعقم أرضهم، فعقمها مصدر سعادتهم، لانصراف الطامعين عنها. أما الفلسطينيون، فإن خصب أرضهم كانت مصدر تعاستهم (أبوشومر،٢٠٠٦،ص٣٠٣).

لذلك كان لابد لنا قبل الخوض في مضامين الإنفاق العسكري وأثره على النمو الاقتصادي، أن نسلط الضوء على تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي، وطبيعته المجحفة، وما حمله من آثار على الساحة الاقتصادية والعسكرية، فليس بإمكاننا أن نتجاهل اثر تلك الأحداث على الواقع الاقتصادي، و كذلك أثرها على مجريات الإنفاق العسكري الخاصة بدول الصراع، فالصراع القائم من أهم دوافع ازدياد وتيرة سباق التسلح بين الدول المتصارعة، ولهذا سنتطرق من خلال تمهيد بسيط حول أصول هذا الصراع، بالإضافة إلى التعرف على أطرافه، و دوافعه وأسبابه.

أولا: مفهوم الصراع:

إن ظاهرة الصراع، ذات أصول لا متناهية التعقيد والتشابك، ووجودها مرتبط بالوجود الإنساني، على اختلاف مستوياته، سواء فردية أو جماعية، وعلى اختلاف أبعاده، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو تاريخية..... الخ، ولا شك أن أدبيات الصراع قدمت إثراء واضحاً في تحديد ماهية الصراع، ففي إطار التعريف اللغوي، تعرف دائرة المعارف الأمريكية الصراع على أنه "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته" (بدوي،١٩٩٧ ،ص ٣٦-٣٥).

ويعرف برنامج أوبسالا[1] الصراع المسلح، على انه تنازع على الأرض أو الحكم، تستخدم فيه القوات المسلحة لكلا الطرفين، يكون احد الطرفين على الأقل حكومة دولة، بما يؤدي بالنهاية إلى سقوط ما لا يقل عن ١٠٠٠ قتيل لفترة عام واحد، ويشير هذا التعريف إلى مواطن النزاع، ألا وهو التنازع المرتبط بالحكم أو الأرض، إما على شكل (صراع داخلي) أو (صراع بين الدول)، من خلال استخدام القوة العسكرية، لدعم أطراف الصراع، سواء الأطراف المتصارعة حكومية أو منظمات معارضة، على أن تتسبب هذه الصراعات بقتل مالا يقل عن ١٠٠٠ قتيل كي تعد ضمن الصراعات المسلحة الكبرى، والجزء الأساس في بيانات الصراعات حسب برنامج أوبسالا أن يؤدي الصراع إلى سقوط ٢٥ قتيلا على الأقل في العام وفقا للتعريف الفاعل للصراعات (معهد ستكهولم، ٢٠٠٨، ص١٥٣).

والمفهوم الشائع حول الصراع، يعبر عنه بأنه عبارة عن التضارب في إرادات وقوى خصمين أو أكثر، والهدف الذي يجمعهم هو تدمير كل منهما للخصم الآخر سواء كليا، من خلال التحكم بإرادة الخصم الآخر، كي ينتهي الصراع وفقا للأهداف والأغراض التي وضع من اجلها هذا الصراع، يختلف الكاتب هويدي أمين مع الكثير من جزيئات هذا المفهوم، فمسألة التأكيد على تدمير احد أطراف الخصام للطرف الآخر، يعتبر ذلك شيئا من المحال، فالصراعات الراهنة باتت أمراً معقداً، في ظل تداخل المصالح، حيث يغلب على الصراع الحالي طابع الصراعات الإقليمية الدولية، فمن الصعب أن يتم إنهاء الإرادات الإقليمية، وتدميرها تدميراً كلياً، والجدير بالذكر انه في ظل القوانين الدولية، لا يمكن أن يتم إنهاء الصراع بتحقيق الأهداف الكاملة لأي طرف من الأطراف المتناحرة، وليصبح التعريف أدق مما هو عليه لابد من استبعاد مصطلح تدمير إرادة احد أطراف الصراع تدميراً كاملاً، إلى ضعضعة إرادة احد أطراف الصراع، فالحروب لا تستمر للأبد، وكذلك السلام، فالعلاقات الدولية تمتاز بنسب متفاوتة بين الحرب والسلام (هويدي،١٩٨٧، ص١٤).

ثانيا: أسباب الصراع:

تعد السياسة تعبيراً عن المصالح الاقتصادية، ولهذا فالصراع هو تعبير بلغة مختلفة عن المواقف السياسية، فجميع الحروب الاستعمارية جاءت بهدف تحقيق للمطامع الاقتصادية، وهذا يفسر العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والحرب (حبيب، المجلد ١١).

إن منطقة الشرق الأوسط تُشَبه بطائر ذي جناحين، يحمل بيمينه قوة الحياة، وبيساره قوة الموت، فهي رقعة غنية بمواردها، وخيراتها، وتراثها، وبموقعها الاستراتيجي، وهذا ما جلب لها ويلات الحروب المتتالية، فكانت محط أطماع الكثيرين، فالرومان واليونان والفرس والصليبيين والتتر والأتراك

[1] برنامج اوبسالا للأبحاث: تابع لجامعة اوبسالا وهي جامعة عريقة أسست عام ١٤٧٧ في السويد.

والفرنسيين وكذلك الانجليز، جميعهم مروا فوق هذه الديار، ورحلوا منها كما أتوها، لكن ذلك الحال لم يدم طويلا، فالعقل الاستعماري الجديد طور ذاته وقدراته، وعدل عن الأسلوب التقليدي للاستعمار، إلى استخدام أساليب أدهى وأمر في فنون السيطرة التامة، كبسط السيطرة الاقتصادية، والفكرية، والاجتماعية، على شعوب الدول الداخلة في حدود أطماعه، ولذلك فقد تمت قسمة العالم إلى نصفين، عالم متقدم، وأخر متخلف، حتى تبقى الدول المتخلفة تابعة للدول المتقدمة في كافة مناحي الحياة، لتبقيها في فلك الركود والتخلف، وكانت الدول العربية على الرغم من الفرقة والتجزئة التي ألمت بها قبيل الحرب العالمية الأولى، ما تزال قوة قابلة للنهوض من الكبوة التي اعترتها، فما كان من الدول العظمى آنذاك سوى الوقوف في وجه أي بادرة للارتقاء، من خلال زرع إسرائيل في الوطن العربي، لتبقى أرضه متباعدة بين مشرق ومغرب(عرنوق،١٩٩٧، ص٩٧)، وفي ذلك الوقت كانت فلسطين ترزح تحت وطأة الاحتلال البريطاني، في ظل مؤامرة كبيرة، حيث لم يتوان الاحتلال بدوره عن تنفيذ بنود تلك المؤامرة المحاكة ضد الشعب الفلسطيني، بتضييق الخناق على الفلسطينيين بشتى السبل، في عيشهم وأرزاقهم، وفي منعهم بناء مؤسساتهم، وبتوسيع هوة الفساد، والخلافات الطائفية والعائلية بين أفراد الشعب الواحد، وعلى الجانب الآخر سمحت لليهود بالهجرة إلى فلسطين، وسهلت لهم امتلاك الأراضي، فازدادت نسبتهم من ٨% من إجمالي سكان فلسطين عام ١٩١٨،إلى٣١% عام١٩٤٨(صالح،٢٠٠٢، ص٢٠)، ونجح الكيميائي حاييم وايزمان الذي أسهم في دعم الجيش البريطاني بأبحاثه في دفع بريطانيا لتبني المشروع الصهيوني(واصل،٢٠٠٢، ص٢٣)، فأصدرت وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٧، والذي يقضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (صالح،٢٠١٠، ص١٥).

والأمر الذي جعل من تنفيذ ذلك المشروع هينا، ما كانت الأراضي الفلسطينية تتمتع به من مزايا عديدة، جعلت من المشروع الصهيوني حقيقة واقعة على الأرض، ومن هذه المزايا الآتي:

١. بلغت مساحة الأراضي الحكومية أكثر من ٤٥%، أي أكثر من اثني عشر مليون دونم.
٢. لقاء انتفاع السكان بالأرض كانوا يدفعون ضريبة للحكومة.
٣. امتلاك الأجانب حوالي مليوني دونم من أراضي الغائبين، والذي لم تسجل أراضيهم في الطابو (الكيلاني، ١٩٩١، ص٦١).

ومن المعطيات السابقة، بدأ الاستيطان الصهيوني، وبدأت دائرة الصراع العربي– الإسرائيلي على الأرض، وانتهى ذلك بصدور قرار من الأمم المتحدة، والذي يقضي بتقسيم فلسطين، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في٢٩ نوفمبر عام١٩٤٧، والذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية على نحو ٥٤% لليهود، و٤٥% للفلسطينيين، و١% منطقة دولية (صالح، ٢٠١٠، ص١٧)، حيث سارت الأمور وفق خطط محكمة، وضعتها القيادة الصهيونية، بالتآمر مع

الانتداب البريطاني، وبإشراف من قبل حكومة أمر الواقع "**الوكالة اليهودية**" التي أنشئت عام١٩٢٩، ومارست حينها مهمتها كدولة، لما كانت تمتلكه من مؤسسات، اقتصادية، واجتماعية، وتعليمية، فالقيادة الصهيونية استطاعت بناء أسس الدولة القوية، بما فيها من مؤسسات، قبل رحيل الانتداب البريطاني، وتكون بذلك قد حققت هدفين أساسين ألا وهما:

١. التمهيد لبناء دولة قوية ذات أسس اقتصادية متينة (صالح،٢٠٠٢، ص٢٠).
٢. دفع الدول العربية للتنحي جانبا عن التدخل العسكري في الفترة الواقعة بين يوم صدور قرار التقسيم (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٤٧) وتاريخ انسحاب القوات البريطانية (١٤أيار/ مايو١٩٤٨).

وفي منتصف مايو عام ١٩٤٨ أُنشأ (اسرائيل)، على أنقاض شعب سلبت منه إرادته، وفي غمرة ذلك كان القتال يشتد ضد القوات الصهيونية، ولكن لم تكن الحكومات العربية تأخذ الأمور بالجدية التي كانت تقاتل من اجلها الحركة الصهيونية، ومن هنا كان الفشل في حسم المعركة لصالح العرب، حيث ظنوا أن الأمور التي آلت إليها فلسطين ما هي إلا غيمة سحاب تعكر صفو سماء الوطن، وستزول عما قريب. (Rodan, ٢٠٠١,p١٢)

ثالثا: الاقتصاد ودوره في بلورة الصراع:

يعد الاقتصاد من العوامل الهامة التي جعلت من فلسطين محط أطماع الصهيونية، وترجم ذلك المفكر العسكري الألماني "كلوزيتر" في مقولته، "بان العامل الاقتصادي هو الذي يوجه سياسة الدول، ويوجه جيشها نحو ساحات القتال". وينطبق ذلك على حالة إنشاء الكيان الصهيوني لدولتهم على الأراضي الفلسطينية جملة وتفصيلاً، لذلك من الجدير بنا أن نولي الجانب الاقتصادي من وراء إنشاء الكيان الصهيوني أهمية، لما أحدثه هذا الجانب من تأثيرات على مختلف الأصعدة السياسية، والاجتماعية والثقافية (الكيلاني، ١٩٦٩، ص ٢٧٦-٢٧٢).

فالاقتصاد يعد من أهم مقومات الدولة بصفة عامة، و عماد دولة إسرائيل بصفة خاصة، وعبر عن ذلك **شمعون بيريس** في احد تصريحاته حول" إن القوة الاقتصادية في المقام الأول، وليست القوة العسكرية هي التي ستحدد مستقبل دولة إسرائيل.... ففي المستقبل ستكون المواجهات في مختبرات البحث والتطوير أكثر منها في جبهات القتال ..."، فالحروب بحاجة إلى اقتصاد متين يتولى مهمة الإنفاق العسكري، وهذا ما عبرت عنها الحكمة القائلة بأن" الجيوش لا تزحف على بطون خاوية" (كداوي، ١٩٩٧، ص٩٦).

وفي ذات السياق فقد عبر **بن غريون** عن الترابط الوثيق بين الاقتصاد والجيش: " إن معركة إسرائيل معركة مثلثة، عسكرية وسياسية واقتصادية، وان أية واحدة منها لم تنته بعد، وتتطلب جهدا

متواصلا، إن كل طرف من هذا الثلاثي مرتبط بالآخر″، ولذلك فالاقتصاد الإسرائيلي هو اقتصاد يهدف إلى استثمار المجتمع، من اجل بناء قوة عسكرية تسهم في تحقيق أهداف سياسية، ومن هنا نستطيع أن نكون على يقين أن تجنيد كافة الطاقات البشرية للصالح العسكري، تهدف أساسا للحصول على مزيد من المكاسب السياسية، ولهذا فالاقتصاد الإسرائيلي مرتبط بشكل وثيق بالقطاعين العسكري والسياسي (كداوي، ١٩٩٧، ص ٢٧٦-٢٧٢)

وترجم الارتباط الوثيق بين المشروعات الاقتصادية الصهيونية، والعمل العسكري، في بداية الأمر عبر منح الفلاح المهاجر ارضاً كي يزرعها و يستثمرها، والهدف من ذلك ضمان عدم انتقال تلك الأيدي اليهودية العاملة لمكان آخر، ولتكون تلك المشروعات الزراعية بداية للنشاط الاقتصادي والعسكري التنافسي مع أهل البلاد الأصليين، واستمرت إسرائيل في منح الامتيازات للفلاح الإسرائيلي حتى بعد انتهاء دواعي تشجيع المنافسة، لجذب اكبر عدد من المهاجرين اليهود للاستيطان، على اعتبار المستوطنات إحدى أهم آليات السيطرة على الأرض، بالإضافة إلى إن الدعم الحكومي المقدم لها يهيئ لبناء بيئة استثمارية خصبة (دعنا، الجزيرة نت،٢٠١٠)، لذلك فقد منحت الأراضي الزراعية لجماعات المهاجرين المسلحين، ليجعلوا منها كمائن عسكرية واقتصادية مجهزة، وتحدث عن ذلك الكاتب الصهيوني الأمريكي" ناداف صافران" في كتابه "الولايات المتحدة وإسرائيل" حيث قال إن" منذ الأيام الأولى للنشاط الصهيوني في فلسطين، لم تكن المستعمرات الزراعية على اختلاف أنواعها، ينظر إليها من الناحية الاقتصادية فحسب....، ولكنها كانت مراكز أمامية ورؤوس حراب للغزو الصهيوني للبلاد، وفي العشرينيات والثلاثينيات، حين نشطت أعمال المقاومة للغزو الصهيوني، اتخذت المستعمرات الصهيونية هيئة حصون الحدود الأمريكية ذات الأسوار والأبراج، وأصبحت مآثرها العسكرية جزءا من الأساطير القومية المتداولة في إسرائيل" (الكيلاني، ١٩٦٩، ص ٢٨٣).
ولعبت المساعدات الخارجية دورا قويا في تثبيت دعائم الاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية نشوء الدولة، فقد حصلت إسرائيل في العشر سنوات الأولى لنشوئها على ما يقارب ثلاثة آلاف مليون دولار، فقد بلغ حجم المساعدات الأمريكية عام ١٩٤٩ ما يقارب ١٠٠ مليون دولار، وبعد حرب أكتوبر عام١٩٧٣ بلغت قيمة المساعدات ٣ مليار سنويا، ١,٨ مليار عبارة عن مساعدات عسكرية، ١,٢ مليار دولار مساعدات مدنية، و منذ نشوء إسرائيل حتى نهاية عام ٢٠١٢ بلغ إجمالي المساعدات الأمريكية ما قيمته ٢٣٣,٦ بليون دولار، أي ما قيمته ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي(sharp ,٢٠١٣,p٢٣).

وفي مقابل تلك المساعدات المالية المقدمة من الامبريالية الاستعمارية، على إسرائيل أن تكون على أهبة الاستعداد لمواجهة أي حرب، قد تدور أحداثها في الشرق الأوسط، وان تبني مجتمعا عسكريا جميع أفراده ترعرعوا على أسس الصهيونية، بالتزامن مع تلقينهم المبادئ العسكرية، ليكونوا

قادرين على مواجهة أي عدوان محتمل، لذلك تسعى القوى العظمى إلى جعل إسرائيل دولة ذات قوة اقتصادية و عسكرية ذات ثقل في المنطقة (الكيلاني، ١٩٦٩، ص٢٨٨).

رابعا: ميزان القوى لطرفي الصراع:

لقد كانت المؤامرة على فلسطين اكبر بكثير من إمكانات الشعب الفلسطيني، (صالح،٢٠١٠، ص١٦)، وعلى الرغم من الإنهاك الذي عاشته الدول العربية عامة، وفلسطين خاصة، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ووقوع العديد من دول العالم العربي تحت سطوة الاستعمار، ناهيك عن ضعف الإمكانات المادية والعسكرية وكذلك النفوذ السياسي، فذلك لم يثن المواطن العربي عن المطالبة بحقوقه الشرعية في الاستقلال الكامل، فكان هنالك إصرار واضح في المضي بالمطالبة بشرعيتهم على أرضهم، وكان ذلك النشاط السياسي الأبرز في تلك المرحلة (صالح، ٢٠١٢، ص٤٤)، وتثبت الوقائع التاريخية بما لا يقبل الشك، أن الشعب العربي الفلسطيني كان واعيا للمخطط الصهيوني، وانه لعب دور المقاتل الشرس ضد الوجود الصهيوني، واتبعت المقاومة العربية الفلسطينية أساليب مختلفة في الكفاح ضد الاستعمار البريطاني والوجود الصهيوني، وبدأت بالاحتجاج فالمقاطعة، ثم العصيان، وصولا للثورة المسلحة (الكيالي، ١٩٩٠، ص٩)، فالعمل الشعبي الفلسطيني بدأ يرى النور، في العام الذي شهد فيه صدور وعد بلفور عام ١٩١٧، حيث بدأ عمله بشكل عفوي وغير منظم، ضد المشروع الصهيوني، الذي كان يوطد أسس دولته بحماية بريطانية (الكيلاني،١٩٦٩، ص٦١)، حيث نشأت إسرائيل وهي تجمع بين يديها القوة الداخلية والخارجية، والذي من النادر أن تتوافر في بداية نشوء أي دولة (واصل، ٢٠٠٢، ص٢٤)، ولقد لاحت في الأفق العديد من الثورات المنددة بالوجود الصهيوني، فكانت ثورة القدس ١٩٢٠، ويافا ١٩٢١، والبراق ١٩٢٩، وثورة أكتوبر١٩٣٣، والثورة الكبرى بقيادة عبد القادر الحسيني ١٩٣٦-١٩٣٩، إلا أن تلك الثورات لم تثن بريطانيا عن دعم المشروع الصهيوني بشتى السبل والوسائل وفي ١٤ أيار/مايو١٩٤٨، أعلن الكيان الصهيوني دولته على ارض فلسطين وتمكن من هزيمة الجيوش العربية مجتمعة، التي مثلت نموذجاً لسوء الإدارة، وضعف الإمكانات والتنسيق، وسيطر الصهاينة على نحو ٧٧% من ارض فلسطين،(صالح، ٢٠١٠،ص١٦).

وللحديث عن موازين القوى لطرفي الصراع، نجد انه يتمحور في النقاط التالية:

١. لابد من حصر حجم القوى العسكرية الداخلة(من جنود وعتاد وسلاح) في الصراع فعلا، بعيدا عن القوى التي تمتلكها الأطراف الداخلة في الصراع.
٢. رصد مدى فاعلية وقوة القوى العسكرية في الميدان.
٣. دراسة القوة التقليدية من سلاح وعتاد، مضافا إلى ذلك دراسة توازن أسلحة الدمار الشامل كونها ذات دور فعال في إدارة الصراع.(حسيب،٢٠٠٢، ص٢١٢)

وفي غمرة ذلك فان القوة الإسرائيلية بأبعادها كافة، الاقتصادية والعسكرية، تتمحور حول النمو الكيفي والكمي لتلك القوى، وتبرهن جميع المقارنات الرقمية لميزان القوى بين إسرائيل والدول العربية، أن كفة الطرف العربي ترجح على الجانب الإسرائيلي في المجالين الكمي والكيفي، لصالح الدول العربية مجتمعة، ولكن استمرار الانقسام العربي، حال دون ترجمة هذا التفوق على ارض الواقع، وبات التفوق الكيفي الإسرائيلي هو سيد الموقف في بلورة شكل الصراع الراهن، فواقع التجزئة العربية يجعل من إسرائيل مواجهة كل طرف من الدول العربية على حدة مما يعزز تفوقها كما وكيفا في ذات الوقت (هلال، ١٩٨٨، ص١٦٢).

ويمكننا القول إن تحديد هيكل توزيع القوة العسكرية للدول العربية يعتريه الكثير من الصعوبات ومنها:

١. سلم توزيع القوة العسكرية في البلدان العربية، لا يكون هو ذاته إن انتقلنا من احد عناصر القوة العسكرية إلى آخر.
٢. صعوبة تحويل العناصر المادية المختلفة إلى وحدة حسابية مشتركة، وردها إلى عناصرها المختلفة.
٣. هنالك عناصر غير مادية تدخل ضمن هيكل القوة العسكرية، كأنظمة التدريب، والمهارة في استخدام السلاح، والكفاءة في التخطيط التكتيكي (هلال،١٩٨٨، ص٩٨).

وباتت نتيجة حسم الصراع واضحة تماما، فالأطراف المتصارعة كانت متباينة بما تملكه من موارد، ففي حين كانت الحركة الصهيونية تملك كافة البنى الأساسية، من أموال ورجال وطاقات وكفاءات، مادية وبشرية، على النحو العسكري والمؤسساتي، وفشل الطرف العربي في بناء كيان سياسي وعسكري موحد، ليكون على قدر المسؤولية في مواجهة الهيمنة الصهيونية، فالقصور الكبير في التنظيم، فضلا عن سوء العمل العسكري والسياسي، كانت أسباباً مقنعة في فشل الدول العربية مجتمعة على مواجهة الحملة الصهيونية (الكيلاني، ١٩٩١، ص٦١).

وعلى ما سبق يمكن للباحثة ان تستنتج، ان الصراع الدائر في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام، اثر على مجريات سباق التسلح القائم بين دول المنطقة، وعزز الاقتصاد من فكرة توليه مهمة تحمل الاعباء الاقتصادية المترتبة على حجم الانفاق العسكري المتفاقم، وتباين ميزان القوى بين طرفي الصراع اسهم في تفاقم الهوة التي اعترت تحديد هيكل توزيع القوة العسكرية بين الدول المتصارعة.

المبحث الثاني
الأمن القومي

أولا: مفهوم الأمن القومي

لقد كثرت الكتابات المتعلقة بمفهوم الامن القومي، واختلفت معه المناهج المستخدمة في تفسير هذا المفهوم، فهنالك من فسرها من منطلق سياسي، واخرون فسروها من جانب عسكري، وفريق ثالث اعزى ذلك المفهوم وفق منطلق اجتماعي.(غرايبة،١٩٩٥، ص١٦١)

حيث يعد الأمن قضية وجود، وهذه القضية غير قابلة للقياس بثمن (البطل،١٩٨٤، ص٢٧)، وما تزال مسألة الأمن القومي تشغل بال الكثيرين من الأمم، على اختلاف قدراتها و حجم القوة التي تمتلكها، وإحقاق الأمن يعد مؤشراً لنجاح السياسة الأمنية التي تتبعها الدولة، وفعالية الأجهزة المختصة في بلوغ الأهداف المرجوة وفقا لاعتبارات الأمن القومي (الجراد، ٢٠٠٠،ص٤١)

فالحد من التبعية العسكرية، يعد من الدوافع الهامة التي تحرك جهود الدول النامية على صعيد الأمن القومي، بهدف تعزيز الاستقلال بكافة إشكاله (سياسي، اقتصادي، اجتماعي) (صايغ، ١٩٩٢، ص٢١).

إن الأمن القومي لأي دولة يرتبط جلياً بقدرتها العسكرية كونها الأداة الهامة لدرء أي عدوان أو تهديد محتمل. وبناء على ذلك نجد بعض الباحثين يعرفوا الأمن القومي " على انه قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري عليها" (مراد،١٩٨٧، ص٦٥)، واتسم مفهوم الامن القومي بالصبغة العسكرية، وجاء ذلك على اعتبار ان تهديد أمن أي امة لا يتأتى الا من خلال القوة العسكرية، ولصد ذلك لابد من استخدام القوة العسكرية(غرايبة، ١٩٩٥،ص١٦١)، وهناك من خرج من إطار هذا المفهوم الضيق إلى تعريف أكثر شمولية، ومن بينهم الباحث أمين هويدي، الذي عرف الأمن القومي: "بأنه عبارة عن الإجراءات التي تقوم بها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية"(هويدي،١٩٧٥،٣٦)

ويرى بعض الباحثين "أن الأمن القومي من الناحية الموضوعية هو انعدام التهديد الموجه ضد القيم المكتسبة والراسخة، ومن ناحية ذاتية، هو انعدام الخوف من إمكانية تعرض هذه القيم للتهديد أو الخطر"، ويعرفه مجلس الأمن القومي" الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع" (سليمان، ٢٠٠٨، العدد١٥٤٤)

ويعرف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الأمن على انه "خطر الإرهاب بكافة أشكاله الذي يشجع على القيام بردود أفعال عسكرية، التي من المحتمل أن تفشل في تحقيق الأمن الجماعي، مما يتطلب تطوير بيئة آمنة تدرك أن الفقر والانهيار الاجتماعي والنزعات الأهلية سواء كانت على أساس عرقي أو ديني، هي المكونات الأساسية للتهديدات الأمنية، وعلى العالم أن يكون ذا استجابة كبيرة لذلك"(الأمم المتحدة، ٢٠٠٥، ص٧٩).

وتلك التعريفات ما هي إلا اجتهادات متنوعة لعدد من الباحثين والمهتمين، الذين حاولوا توضيح ماهية هذا المصطلح، كل من خلال رؤيته الخاصة، أما المنظور العسكري لمفهوم الأمن القومي فيعني وضعه في إطار ضيق حيث إن تحقيق الأمن القومي لا يكون من خلال القوة العسكرية فقط، فهناك العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والعلمية التي يمكن من خلالها الحفاظ على الأمن القومي، لذا لابد من تجاوز الرؤية العسكرية لمفهوم الأمن،(مراشدة، ١٩٩٠، ص٩).

وترى الباحثة: أن الأمن مطلب إنساني، فمن الجدير بنا أن نحدد مفهوم الأمن القومي لارتباطه الوثيق بفكرة ازدياد حجم النفقات العسكرية، في ظل اللاأمن المرتبط بالتوازنات الإقليمية المفروضة على الساحة الدولية، وإن أفضل تعريف للأمن القومي ما ورد في كتاب الله عز وجل في قوله تعالى { فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ.} (سورة قريش، الآيتين ٣،٤) وفي قوله توضيح لمفهوم الأمن الذي هو نقيض للخوف، ويقابله حديثا مصطلح التهديد الشامل، سواء أكان سياسياً، اقتصادياً أم اجتماعياً، ويتشعب من هذا المفهوم تأمين كافة الاحتياجات الإنسانية المتغيرة لضمان بقاء المجتمعات البشرية بأمان، وتتفق الباحثة مع تعريف مجلس الامن القومي للامن.

والأمن القومي العربي كما عرفته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هو عبارة عن" قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها، وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات العربية في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والتي تؤثر على الأمن القومي العربي" (العساف، ٢٠٠٥، ص ٣٤-٣٣).

ولا شك أن مفهوم الأمن القومي العربي يعد المعضلة الأكثر تعقيدا في تاريخ الأمة العربية، ليس فقط بسبب وجود المنطقة العربية وسط حلقة صراع بين المعسكر الغربي، والمعسكر الشرقي، أو بسبب وجود الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، إنما الاختلاف والتباين بين سائر الدول العربية في تحديد مقصد الأمن القومي، كان ذلك سببا هاما في الهوة التي اعترت الأمن القومي العربي، حيث كان يستخدم هذا المفهوم كسلاح، لاعتلاء السلطة والزعامة من خلال استخدام القوة

العسكرية،(العساف،٢٠٠٥،ص٣٤-٣٣) فالأمن القومي العربي، يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية، متأثرا بالتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، على كافة الأصعدة الاقتصادية والعسكرية على حد سواء، وجميع الهزائم والانتكاسات العربية كانت تناط إلى غياب الأمن القومي العربي(عطية، ١٩٩٦، ص١٨٣).

تتمثل أزمة الأمن القومي العربي في الجانب العسكري، وفي القدرة على تحديد هوية الأمن العسكري العربي في ظل،(أ) اختلاف السياسات الأمنية للأقطار العربية،(ب) التباين في تحديد هوية الصراعات المسلحة بين الدول العربية والقوى المعادية،(ج) الاختلاف في تحديد مصادر تهديد الأمن القومي،(د) التوجه نحو تجزئة الأمن القومي الدفاعي،(هـ) التبعية الاقتصادية والعسكرية للأقطار العربية مما يعيق كافة عمليات التنمية الاقتصادية على مختلف الأصعدة والتوجهات (الكيلاني،١٩٩١،ص٥٦٥)

أما إسرائيليا: فمفهوم الأمن القومي هويته تتحد من باب منطلقين، المنطلق الأول أسطوري: يتمثل في إعادة أمجاد اليهودية المزعومة على ارض الواقع، كما كانت عليه في الأساطير اليهودية، والمنطلق الثاني جديد ومعاصر: يعنى بترسيخ التاريخ الأسطوري عمليا، من خلال الهيمنة والسيطرة التي تفرضها علمياً، واقتصادياً وتقنياً، وعسكرياً، على المنطقة ككل، فبالقدرة العسكرية تحقق المنطلق الأول، ومن خلال قدرتها الحضارية تحقق المنطلق الثاني، وكلاهما يعمل في ظل الدعم والحماية للقوى الامبريالية الكبرى (الكيلاني،١٩٩١،ص٥٦٦). فالأمن القومي الإسرائيلي ينطلق من إلغاء الوجود العربي عامة، وإنكار الإرث التاريخي للفلسطينيين بالتحديد، من خلال فرض الوجود الصهيوني، بالشروط التي يرتؤونها مناسبة، فإضعاف العرب بشتى الوسائل، العسكرية والردعية، والاقتصادية يعتبر هدفاً أساسياً من أهداف الأمن القومي الإسرائيلي(الجراد،٢٠٠٠،ص٣٥).

والأثر الذي تحدثه إسرائيل علي مسار الأمن القومي العربي يتلخص في:

١. تصفية القضية الفلسطينية ككيان ووجود.
٢. استنزاف كافة مقدرات الدول العربية (موارد اقتصادية) عبر رفع عمليات التسلح والدفاع.
٣. الحد من برامج التطور التكنولوجي التى قد تحصل عليها الدول العربية، عبر عمليات التصنيع العسكري، او من خلال التقانة الواردة عبر عمليات الاستيراد، إلا في أضيق الحدود، ومثال على ذلك القصف الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي.
٤. دعم الحركات الانفصالية للدول العربية،(جنوب السودان- الأكراد، الشيعة)،(العساف،٢٠٠٥، ص٢٨).

ثانيا: أبعاد واهداف الأمن القومي:

وكما أسلفنا إن الأمن القومي لأي دولة كانت، يخضع للعديد من الاعتبارات سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم حتى فكرية، وجميع تلك الاعتبارات تتفاعل فيما بينها، لتضع مفهوماً واضحاً لهذا المصطلح، وتسهم عناصر تحقيق الأمن القومي في تحديد الأهداف العامة للدولة، كذلك الموارد الاقتصادية المطلوبة لتحقيق الأمن القومي، وتسعى الدول لتحافظ على أمنها إلى استخدام شتى الوسائل الممكنة لذلك (هويدي، ١٩٨٢،ص ٢٦).

ويعد الأمن حجر الزاوية في بناء العلاقات الدولية، لذلك فالتطابق بينه وبين ما هو متوفر من قدرات عسكرية يعتبر المعيار الأساس لتحقيق الأمن، فمع دخول المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كمؤشرات لبلوغ الاستقرار، بدأ مفهوم الأمن يتجه في ذات المسار، ليصبح تحقيق الأمن يتأتى من خلال تقليل حجم الإنفاق العسكري، وتفعيل دور التنمية، فالأمن لا يتحقق فقط بما هو متاح من قدرات عسكرية، بل يضاف إلى ذلك القدرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق بدأ الفكر الإنساني يتوجه نحو تعزيز فكرة الأمن من خلال تحقيق التنمية، مع المحافظة على الحد المناسب من القدرات العسكرية،(الأمم المتحدة،٢٠٠٤، ص١٥-١٤).

تسعى الدولة بشكل عام لحماية ذاتها ضد أي عدوان محتمل سواء داخلياً كان او خارجياً،

لقد تعددت آراء المدارس الفكرية والسياسية حول تحديد الأهداف المبتغاة جراء تعزيز منطلق الأمن القومي، وذلك بفعل التطور الحضاري والفكري الذي انعكس بدوره على تباين الآراء في تحديد مفهوم الأمن، وبالإمكان تقسيم أهداف الأمن على أساس الوظائف، التي تسعى الدولة لتحقيقها ومنها:

١. حماية كيان للدولة (السياسي، الاقتصادي، الحضاري)، وتأمين شكل علاقته الدولية.
٢. تعزيز القدرة العسكرية لمواجهة أي تهديد خارجي كان أو داخلي.
٣. حماية منجزات الوطن، الاقتصادية، الحضارية، الاجتماعية.

فالأمن القومي يسعى للمحافظة على وجود الدولة، ككيان سياسي واقتصادي وحضاري وثقافي (مسلم،١٩٩٢،ص١٢-١١).

ولتحقيق الأمن ووصولاً للاستقرار، لابد من توافر بعض الأبعاد التي تسهم في تحقيقيه وهي:

١. **البعد العسكري:** القوة العسكرية هي الثقل الاساسي لضمان الامن واكثر الابعاد فاعلية، وهذا يعني أن القدرة على بناء قوة عسكرية، ذات كفاءة عالية فضي الى تحمل الاعباء الامنية، بالإضافة إلى تنمية قدرات العنصر البشري المنتمي للقوات المسلحة.

٢. **البعد السياسي:** يمثل هذا العنصر الاساس لمدى قدرة الدولة على بلورة اتجاهاتها السياسية لإحقاق الامن المنشود، وذلك بتوجيه كل من السياسة الداخلية والخارجية، وإدارة قوتها للتأثير على المجتمع الدولي، وبلوغ اقصى درجات الامن القومي.
٣. **البعد الاقتصادي:** الاقتصاد المتين يعد ركيزة اساسية في دفع القدرة العسكرية قدماً، وذلك عبر طرق عدة من ابرزها، تحقيق الاكتفاء الذاتي عبر توفير احتياجات القطاعين المدني والعسكري، وإشباع الرغبات المجتمعية كافة.
٤. **البعد الاجتماعي:** يعد العنصر البشري القوة المؤثرة بالأمن القومي، وذلك من خلال المحافظة على هوية المجتمع من عادات وتقاليد، وتوفير الجوانب المتعلقة بالجوانب التربوية والصحية كافة ولا يتم ذلك الا من خلال الاعداد السليم للمواطن اولاً، ليكون على قدر من المسئولية في الحفاظ على آمنه ووطنه.
٥. **البعد البيئي:** تلعب الاهمية الجغرافية **دور** بارز في التأثير على القرار السياسي والامني، فخلق بيئة آمنة بعيدة عن آي مخاطر وأضرار قد تؤثر على البنية البيئية والتي بدورها تؤثر بشكل اساسي على مجريات الامن العام للدولة.

وتعد تلك الأبعاد حلقة الوصل التي ستنقل الدولة من حالة اللاأمن إلى حالة الأمن والاستقرار، وأي خلل في تلك العناصر سيقوض من عملية سعي الدولة لبلوغ الأمن المنشود، فعلى الإمكانات المادية والبشرية أن تتضافر فيما بينها، لتحقيق هذه الأبعاد من اجل بلوغ الأمن، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي (محمد،٢٠١٣، ص٢٢)

١. **نظرية الأمن القومي الإسرائيلي:**

ولإسقاط هذه الأهداف على أرض الواقع، فلنلقِ نظرة على أهم الركائز لنظرية الأمن القومي الإسرائيلي وهي تعتمد على:

١. امتلاك التفوق العسكري، تقنياً، سلاحاً، وإعداداً.
٢. تعزيز الارتباط الاستراتيجي بإحدى القوى الدولية العظمى.(عطية،١٩٩٦، ص١٨٧-١٨٦).
٣. إتباع استراتجية القوة، لردع أي عدوان محتمل، وهذا ما عبر عنه احد الوزراء السابقين موشي شاريت حين قال" إنني أدعو الشعب اليهودي في إسرائيل إلى العيش بمبدأ القوة، لان الجيش مهما بلغت قوته لا يمكنه أن يحقق أهدافه ما لم يكن كل فرد في الدولة قوياً، وعلى الشعب كله أن يكون قوة مدافعة ومستعدة للمعركة" (الحساينة،٢٠١٠، ص١١).
٤. منع الدول العربية من امتلاك أسلحة الدمار الشامل.
٥. الحفاظ على الحدود الآمنة، كذلك الحدود القابلة للدفاع عنها.(الكيلاني،١٩٩١، ص٥٦٧).
٦. تفتيت الصف العربي الواحد، لضمان المناخ الملائم لتحقيق أهداف الأمن الإسرائيلي.

٢. نظرية الأمن القومي العربي:

أما عربيا، فمفهوم الأمن القومي العربي، يستند إلى العديد من المرتكزات، التي تتفق مجتمعة لتحقيق مصالح وأهداف العالم العربي ككل، لحماية وجوده وحقه في البقاء من منطلق الأمن القومي ومنها:

١. ترتيبات نظرية الأمن القومي العربي يجب أن تكون نابعة من النبض العربي دون أي تدخل أجنبي.
٢. على الأمن القومي أن يشمل الأبعاد الداخلية أو الخارجية كافة .
٣. العنصر الرئيس في الأمن القومي العربي يتمثل في المكون الاقتصادي.
٤. الاعتماد على النفس في إحداث التنمية الذاتية، بعيدا عن الضغوط الأجنبية، بما يسهم في إحقاق الاستقرار الضروري لإجراء تنمية شاملة.
٥. وضع إستراتيجية مناسبة، لتنفيذ الأهداف القومية للدول العربية كافة ، بخطى تستغل القدرات العربية مجتمعة، والتغلب على نقاط الضعف كافة (عطية، ١٩٩٦،ص١٩٤).

فالعروبة ليست مجرد هوية قومية لمجموعة من البشر تجمعهم لغة واحدة، ويتنعمون بعقيدة واحدة، ويعيشون على ارض واحدة، ولهم نفس الأعداء، ويواجهون التحديات والصعوبات ذاتها، بل العروبة، هي مشروع للنهوض بالأمة العربية وانتشالها من حال التجزئة، والفرقة، والضياع، والرزوح تحت أنياب الاستعمار، وصولا إلى تنمية شاملة تعالج المشكلات كافة من تخلف، وفقر، وجهل، ومشروع النهوض هذا هو المشروع القومي العربي، الذي يسعى إلى جمع أبناء الوطن الواحد تحت مظلة كيان، سياسي، واقتصادي، وعسكري، وتربوي، واجتماعي، لتحقيق نهوض جامع شامل (بشور،٢٠١٠، ص١٦٦).

ثالثا: القومية العربية ومشاريع التكامل الاقتصادي:

إن التكامل الاقتصادي يمثل حجر الزاوية في إحقاق الأمن القومي العربي، فالتكامل الاقتصادي وما يرافقه من قوة اقتصادية، يزيل كافة التشوهات الكبرى المتمثلة بالتجزئة، والتخلف، والتبعية، التي أحدثها غياب بناء قوة اقتصادية عربية، متمثلة في برنامج اقتصادي متكامل.

فالتنمية الاقتصادية التكاملية تلعب دورا بارزا في إحقاق التكامل القومي العربي، حيث يتفاعل الأمن والإنماء بشكل متناغم و ومتكامل، فالإنماء يعد قاعدة متينة للأمن القومي في حين يوفر الأمن "السياج الواقي للمنجزات الإنمائية"، وإن مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك لم تكلل بالنجاح، ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، حيث إن مختلف أنماط الانجازات التنموية لم تحقق أمنا عربيا حقيقيا (محمد،٢٠١٣،ص١٦)، وقد صاحب هذه المجهودات التنموية مكامن ضعف في الاقتصاد العربي هددت برامج الإنماء والأمن القومي تمثلت فيما يلي:

١. ضبابية الرؤية الإنمائية على المستوى القومي، وإغفال القيادة السياسية لدور التصورات الإنمائية في تعزيز الأمن القومي.

٢. يحمل الاقتصاد العربي تشوهات في البنية القطاعية للاقتصاد، حيث إن جزءاً كبيراً من الاقتصاد تحول من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد ريعي، ناهيك عن تقلص نسبة اسهام قطاعي الزراعة والصناعة في إجمالي الناتج المحلي، باستثناء الدول النفطية حيث إن ارتفاع أسعار النفط أسهم بشكل فعال في رفع نسبة اسهام القطاع الصناعي في نمو إجمالي الناتج المحلي ففي السعودية ارتفع حجم الناتج الصناعي عام ٢٠٠٥ إلى ٥،١٧٨ مليار دولار عما كان عليه عام ١٩٩٠ إذ بلغ ٤٧ مليار دولار، في حين دولة كموريتانيا لما يتجاوز الناتج الصناعي عن ٠,٤٣ مليار دولار لعام ٢٠٠٥، وبلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة للدول العربية مجتمعة ما يقارب ٦٨٩ مليار دولاراً لعام ٢٠٠٩، وهذا يمثل انخفاض قدره ٪٣١,٤ عما كان عليه عام ٢٠٠٨ وذلك جراء انكماش الطلب العالمي على الصناعات الاستخراجية، وبهذا تراجع اسهام القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي للدول العربية بمعدل ٪٤٠.٦ لعام ٢٠٠٩، والمشاريع الصناعية الضخمة المنجزة في الوطن العربي ما هي إلا عبارة عن صناعات تصديرية تسيطر عليها شركات أجنبية، وهذا بالطبع بالتوازي مع تنامي القطاع الخدمي، الذي لا يسهم كثيرا في إحداث تنمية حقيقية على المستوى الاقتصادي ككل، والاعتماد على عدد محدود من السلع أسهم في تعميق هذا الخلل (جاسم، ٢٠١١، المجلد٧، ص ١٩)

٣. التباين بين الدول العربية على كافة المستويات التنموية والقطاعية والاجتماعية، يعمق الاختلالات الهيكلية في التوازنات الاقتصادية بين الدول العربية، فالتباين بين نصيب الريف والمدن من مكاسب التنمية، وكذلك الاختلاف في نصيب الفئات الاجتماعية المختلفة من مهود التنمية، إضافة إلى إن قطاع العمالة يشكل عقبة في طريق التنمية، حيث إن الاعتماد على العمالة الأجنبية، كما يحدث في دول الخليج العربي، سيلقي بظلال مخاطره على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن انخفاض العمالة الحقيقية، حيث إن تلك الدول تمتلك فائضاً في العمالة غير الماهرة.(الكفري،٢٠٠٤، العدد٩٦٥).

٤. قصور الجهود العربية في تحقيق تنمية شاملة، ترتقي بالاقتصاد الوطني إلى أعلى مستوى، لذلك لابد من تطوير القدرات في مجالات التربية، والبحث العلمي والتكنولوجي، لرفع الأداء الاقتصادي قدما، ولا يتأتى ذلك الا من خلال ترسيخ اطر العمل العربي المشترك، لتنظيم عملية الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية.(الجاسم، ٢٠١١، ص١٠)

٥. يعاني الاقتصاد العربي المشترك من ضعف إمكاناته، ومحدودية فاعليته، وعلى الرغم من تنامي عدد مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك، فإن ذلك صاحبه تركيز على حجم تمويل تلك المؤسسات دون النظر إلى إيجاد ترابط عضوي بين المؤسسات الاقتصادية العربية المشتركة من

خلال إطار قومي يضع البرامج والأولويات والأهداف والاستراتيجيات، لإبراز هذا التعاون المشترك، وتحقيق الأهداف القومية الموحدة (ساعاتي،١٩٩٣،ص١٠٥).

٦. الدول العربية تمتلك ثروة نفطية هائلة، لم توظفها في تعزيز التنمية العربية المشتركة، فتلك المدخرات كانت توجه إلى الأنماط التنموية الاستهلاكية، بعيدا عن الاستفادة منها في إحياء الجهود التنموية الحقيقية وفقا للمنظور القومي العربي المشترك.
٧. غياب المشاركة الشعبية، وإغفال الاهتمام بالعنصر البشري على اعتباره محور التنمية الاقتصادية الحقيقية (السباعي،٢٥ فبراير، ٢٠١٣).
٨. تبعية الدول العربية لاقتصاديات الدول المتقدمة، في شتى المجالات التبادلية والمالية والاستثمارية والتكنولوجية والتسويقية، كانت من أهم الأسباب وراء اضمحلال الفكر التنموي القومي العربي، حيث تشهد التجارة الخارجية ارتفاعاً ملحوظاً بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي في الوطن العربي، من ٦٢,٩% عام ٢٠٠٠ إلى ٨٥,٧% عام ٢٠١٠، وهذا الأمر مصحوب بانخفاض في حجم التجارة الخارجية الموجه للوطن العربي من٧,٥% خلال الستينيات إلى اقل من ٦% في أواخر السبعينيات، ثم إلى ٧% في نهاية الثمانينيات، يضاف إلى ذلك الاعتماد على أسواق المال الأجنبية في عمليات البيع والشراء، مما يعرض المصلحة القومية لخطر الهيمنة وتآكل القوة الشرائية للعملة العربية (الجاسم، العدد١١، ص٥)

إن الاقتصاد العربي على المستوى القومي يعاني من العديد من الإشكاليات التي تقف في وجه الطموح العربي، لذلك لابد من أن تتكاثف كافة الجهود، لإبراز العمل المشترك في ظل البعد القومي ، **لذلك سنستعرض أربع خطوات قد تكون بداية جيدة لإصلاح تلك الاختلالات وهي:**

أ- إعادة ضبط، مسار العمل العربي المشترك عبر سلسلة من التشريعات التي تشجع على العمل المشترك، مما يهيئ الأجواء لتفعيل الدور العربي في خلق بيئة محفزة للتكامل الاقتصادي.
ب- لابد من تحويل مسار العلاقات العربية الأجنبية لتصب في بوتقة المصالح القومية العربية .
ت- الخطر الصهيوني المحدق بالأسواق العربية، مواجهته تكون بتعميق العمل الاقتصادي القومي.
ث- بتحقيق النقاط السابقة، نكون قد وصلنا إلى "ميثاق عمل اقتصادي عربي قومي" (غرابيه، ٥ فبراير ٢٠١٤).

وتستنتج الباحثة مما سبق: ان احقاق الامن القومي العربي، يتطلب احقاق العديد من البنود ليكون هذا المطلب حياً على ارض الواقع، والرؤية التنموية في ظل الامن القومي العربي المترهل، بحاجة للعديد من الاصلاحات، والتكامل الاقتصادي العربي يعتبر مهداة للوصول الى مبتغى احقاق الامن القومي العربي

رابعا: البعد الاقتصادي للأمن القومي الإسرائيلي:

إن السياسات الاقتصادية (لدولة اسرائيل) حول بلورة الأمن القومي الإسرائيلي، تتجه نحو برامج الاندماج بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الدولي، فدولة إسرائيل بما تملكه من سوق صغير تحتاج إلى فتح آفاق جديدة مع الأسواق العالمية، من اجل الخوض في خضم الاقتصاد العالمي، فقد شكل اتفاقا "كامب ديفيد" مع مصر، و"وادي عربة" مع الأردن، نقطة تحول في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث إن تراجع موجة التهديدات على الجبهتين الأردنية والمصرية جعلتا من الاقتصاد الإسرائيلي يحقق طفرة اقتصادية غير مسبوقة، وقد توجه صناع القرار في الكيان الصهيوني إلى تقليص حجم النفقات العسكرية، وتوجيه الموارد الاقتصادية لمجالات الاستثمار والبنى التحتية المدنية، بالإضافة إلى تطوير مجالات التقانة على مستوى القطاعات كافة، إضافة إلى ذلك، فان وجه العلاقة بين القوة الاقتصادية، ومفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، يعول على الانفتاح على الاقتصاد العالمي (النعامي،٢٠١١،ص١).

وتواجه مسيرة الإصلاح في الاقتصاد الإسرائيلي صعوبات، تجعل من تلك العملية أمرا غير ناجح وذلك للأسباب التالية:

أ- القيادة الاقتصادية في الدولة الإسرائيلية، لا تمتلك القوة الكافية لتصحيح العلاقة القائمة بين الأمن القومي والاقتصاد.

ب- القوانين والتشريعات التي يصدرها القادة السياسيين، تتعارض مع الإصلاحات الاقتصادية المخطط لها في الإطار القومي.

ت- الخصخصة في بعض القطاعات لم تحقق الأهداف المطلوب منها، كرفع الكفاءة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتج، وزيادة المنافسة(مرتضى، ٢٠٠٦، ص١٧٧-١٧٣).

والجدير بالذكر أن مستوى التهديد الأمني، يشكل نقطة فارقة في تحديد حجم الإنفاق المخصص للحفاظ على الأمن القومي، وعلى سبيل المثال بعد هزيمة ١٩٧٣، رفعت حكومة "غولدا مائير" مخصصات النفقات الأمنية لتصل إلى ٤٧%، من إجمالي الموازنة العامة للدولة،٣٧% كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، فتعاظم القوة العسكرية الإسرائيلية بعد الحرب جاء على حساب النمو الاقتصادي، وكادت الدولة تعلن إفلاسها لولا الخطة الاقتصادية التي وضعتها حكومة الوحدة الوطنية عام ١٩٨٥، ومكنت اتفاقية كامب ديفيد من تقليص حجم النفقات الأمنية للكيان الصهيوني، وبدأ التوجه نحو إتباع سياسة اقتصادية- اجتماعية تضمن تكريس أسس رفاهية الدولة،(النعامي،٢٠١١،ص٢)

ويعتبر الجيش الإسرائيلي بمفهوم الموازنة الاقتصادية المرصودة له، جيشاً رخيصاً نسبياً، وعلى الرغم من كبر حجم الجيش الإسرائيلي فإنه صغير بالنسبة لجيوش الدول لعربية، وبمقارنته مع جيوش ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، نجد أن الجيش الإسرائيلي (حجم الجيش) اكبر من أي منها بثلاثة

أضعاف تقريبا، وبالنسبة للعدد القتالية والآليات الحربية، فهي اكبر مما لدى تلك الجيوش مجتمعة، وعلى الرغم من ذلك فان الميزانية المرصودة للجيش البريطاني تعادل خمسة أضعاف الميزانية المرصودة للجيش الإسرائيلي، والميزانية الفرنسية تكبرها بأربعة أضعاف.

وتظهر ميزانية الأمن القومي الحقائق التالية:

أ- لا يحظى جهاز الأمن الإسرائيلي بنظرية أمنية مصادق عليها من قبل الحكومة.

ب- لا يتمتع الجهاز الأمني بميزانية لعدة سنوات قادمة.

ت- هنالك فجوة حقيقية بين الموارد المرصودة للجهاز الأمني، وبين مجمل الاستخدام الحقيقي لتلك الموارد من قبل الجهاز الأمني، وتلك الفجوة تقدر بقيمة ٤,٥ مليار شيكل سنويا، وحتى عام ٢٠١٠ فان هذه الفجوة تقدر بـ ٥٨ مليار شيكل. (مرتضى، ٢٠٠٦، ص١٧٧-١٧٣).

وعليه فان تعظيم النفقات الأمنية سيكون على حساب النمو الاقتصادي حيث سيفضي ذلك إلى:

١. خفض حجم النفقات المتعلقة بالجانب المدني، وهذا الامر يعد مساساً بسياسة الرفاه الاجتماعي.

٢. استنزاف كافة الموارد المادية والبشرية لصالح النفقات الأمنية، سيفضي بشلل كافة المرافق الاقتصادية في الدولة، حيث ان تحويل الموارد لصالح القطاع العسكري سيؤدي الى انخفاض ما هو مخصص للقاعات الاقتصادية الاخرى.

٣. تعاظم مظاهر الركود الاقتصادي مصحوبا بتراجع معدلات النمو.

٤. انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات الهجرة اليهودية القادمة للدولة (اسرائيل)، ورافق ذلك بالهجرة المضادة. (النعامي،٢٠١١،ص١٣).

ترى الباحثة: ان نظرية الامن القومي الاسرائيلي تحظى بأهمية بالغة، وترجمت هذه الاهمية عبر رفع حجم مخصصات القطاع العسكري، حيث يتم رصد مبالغ هائلة على اعتبار حماية الامن القومي تتأتى من خلال رفع حجم الموارد المخصصة للجهاز الامني، وبطبيعة الحال ستفضي تلك النفقات بأثار عكسية على مختلف النشاطات الاقتصادية المختلفة. ولهذا يجب ان يرافق الجهاز الامني لأي دولة، جهاز تخطيطي لكي يوازن بين القطاع العسكري والقطاعات الاخرى ضمن اطار ما هو متاح من موارد اقتصادية وطاقة انتاجية.

المبحث الثالث

المضامين الاقتصادية للإنفاق العسكري

إن عجلة سباق التسلح باتت تتفاقم بشكل متسارع ولفهم أوسع، لابد لنا من التعرف الى ماهية الإنفاق العسكري، والتمعن بإبعاده، وغاياته، فهو موضوع بالغ الأهمية، حيث تحليل طبيعته، واهمية ودوره، وكذلك للنتائج المترتبة عليه، يعد بمثابة كشف لخبايا هذا المفهوم، وكشف لبيعة علاقته بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة، وكذلك الأمر بالنسبة لمفهوم الأمن القومي.

ولكي تصبح الرؤية جلية بهذا الخصوص، لابد لنا رصد هذه المفاهيم عن كثب، لتكوين خلفية معمقة عن هذا الموضوع.

أولا: مفهوم الإنفاق العسكري:

لقد بات الإنفاق العسكري يمثل الحاجة الأساسية لجميع دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وفقا للمفهوم التقليدي لبلوغ الأمن والتنمية الاقتصادية، وذلك عبر تحقيق الاستقرار لمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية.

ولقد اهتم الفكر الاقتصادي بموضوعات الإنفاق العسكري لسببين، هما:

١. إيجاد الطريقة الأمثل لتمويل المؤسسة العسكرية أثناء السلم والحرب، عبر الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، والتقليل من حجم العبء والمزاحمة.

٢. الوصول للموازنة اللازمة، لتحقيق أفضل عوائد بأقل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على زيادة حجم الإنفاق العسكري (الفارس،١٩٩٣،ص٣١).

وفي حقيقة الأمر لا يوجد تعريف محدد للإنفاق العسكري، لما يصاحبه هذا المفهوم من تعدد في الآراء ووجهات النظر (طريح،٢٠٠١،ص٦٢٤). فالفقه الاقتصادي يصنف وجهات النظر تلك إلى قسمين:

القسم الأول: ذو صبغة ضيقة الافق تتمثل في حصر الإنفاق العسكري بذلك الجزء المخصص للمؤسسة العسكرية، من خلال دراسة اثر الإنفاق العسكري على ميزان المدفوعات، حيث يرون أن الإنفاق العسكري يمثل جزءاً من الإنفاق العام للدولة، تقوم به لدرء أي خطر محتمل، وتلك الرؤية تركز فقط على الإنفاق العسكري الوارد في الموازنة، ووجهة النظر هذه لا تأخذ بعين الاعتبار مخصصات الأفراد القدامى للقوة العسكرية، وكذلك الأمر بالنسبة للأنشطة المدنية، كإنشاء المباني والتحصينات – التعليم– الصحة – الترفيه... الخ (كداوي،١٩٩٧،ص٣٩–٣٨).

القسم الثاني: فأصحاب هذا المنظور يتناولونه بشكل أوسع وأعمق ، واقرب للواقعية منه كما في وجهة نظر الفريق الأول، حيث يشتمل الإنفاق العسكري على النفقات المباشرة من أجور ومرتبات وأغذية ومحروقات ومشتريات من العتاد والسلاح، ومصروفات البحث والتطوير وصيانة المعدات وإقامة المباني والمنشآت العسكرية، أما النفقات غير المباشرة فتتمثل في الخسارة الاقتصادية الناجمة عن الخدمة العسكرية الإلزامية، أي التكلفة الاقتصادية للخسائر التي تتكبدها المؤسسة العسكرية، سواء خسائر في الأرواح، أو خسائر مادية متمثلة بالمعدات العسكرية والمباني والمنشآت وتكاليف الاحتفاظ بالسلع الضرورية كالوقود، والنفقات المخصصة للأعمال العامة، كشق الطرق، وبناء الملاجئ، والمستوطنات العسكرية (الجالودي،١٩٩٣،ص٣٦).

أما المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية فيعرف النفقات العسكرية، على أنها عبارة عن" ميزانيات الدفاع المعلنة من الدولة باعتبارها نفقات دفاعية، في حين يعرف معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الإنفاق العسكري، على أنه عبارة عن" معطيات ميزانيات الدفاع مطروح منها قيمة المساعدات الخارجية" (البطل،١٩٨٤،ص٣).

حلف شمال الأطلسي يعرف الإنفاق العسكري، على انه نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى ذات العلاقة بالنواحي العسكرية، بما في ذلك التجنيد والتدريب والتشييد وشراء اللوازم والمعدات العسكرية، أما الإنفاق المدني الذي تقوم به وزارة الدفاع، فلا يدخل ضمن إطار تعريف النفقات العسكرية، لكنه يضم المساعدات العسكرية في نفقات البلد المانحة.(الأمم المتحدة،٢٠٠٤،ص٤٠).

وعرف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٧، الإنفاق العسكري، على انه عبارة عن نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم، فضلا عن بناء وشراء المواد والمعدات العسكرية، كما يشمل هذا البند أيضا المساعدات العسكرية في نفقات الدولة المانحة (الأمم المتحدة،٢٠٠٨،ص٣٥٣).

ويعرف أيضا على انه المقياس العام للتكاليف المالية، التي تتكبدها الدولة على نشاطها العسكري، والقوة العسكرية لا تعبر عن حجم الإنفاق العسكري، بل تعبر عن مدى التفاعل بين العوامل المادية والبشرية لإظهار مدى الكفاءة العسكرية (هاغلين،٢٠٠٣،ص٤٤٤).

والتعريف الصادر في الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي لعام ٢٠٠٨، يعرف الإنفاق العسكري على انه يتضمن " الإنفاق على الجهات الفاعلة والنشاطات التالية :

١. القوات المسلحة، بما فيها قوات حفظ السلام.
٢. وزارات الدفاع وهيئات حكومية أخرى مشتركة في مشاريع دفاعية.

٣. القوات شبه العسكرية، عندما يحسب على أنها مدربة ومجهزة لعمليات عسكرية.
٤. النشاطات العسكرية في الفضاء. وهو يشمل الإنفاق الجاري والرأسمالي على:

أ- الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذلك رواتب تقاعد العسكريين والخدمات الاجتماعية للأفراد.

ب- العمليات والصيانة.

ت- المشتريات.

ث- البحث والتطوير العسكريين.

ج- المساعدة العسكرية (في الإنفاق العسكري للبلد المانح)"

ويستثنى من هذا التعريف، الإنفاق على المهمات المدنية والمشاريع الاقتصادية، والإنفاق على النشاطات العسكرية السابقة، كالمساعدات الخاصة بالمحاربين القدامى، والإنفاق على تبديل الأسلحة، وتدمير التالف منه (معهد ستوكهولم،٢٠٠٨،ص٣٨٩).

وتستنتج الباحثة: أن المفاهيم المتنوعة للإنفاق العسكري في نهاية الأمر تتضمن إطاراً مشتركاً يتمثل في أن الإنفاق العسكري، يشمل كافة نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى التي قد تنفذ بعض المشروعات، لصالح القطاع العسكري، والانفاق العسكري لا يشمل أي نفقات متعلقة بالاستخدام المدني، و المساعدات الخارجية تسجل في بند الانفاق العسكري للدول المانحة فقط ولا تندرج ضمن بنود الانفاق العسكري للدول المتلقية.

ثانيا: مقاييس الإنفاق العسكري:

يعتبر الإنفاق العسكري من المؤشرات الرئيسة التي تعكس الواقع الحقيقي للقوة العسكرية والاقتصادية للدولة، وللتعبير عن الإنفاق العسكري هناك العديد من المؤشرات لقياسه ولبعض هذه المقاييس شهرة واسعة في الاستخدام، ولها مسميات عدة، منها عبء التسلح (كداوي،١٩٩٧،ص٤٢)، وفي أخرى يطلق عليها العبء العسكري أو العبء الدفاعي (الفارس،١٩٩٣،ص١٠٩).،وللإنفاق العسكري أساليب قياس عدة منها:

١) الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(GDP):

يعد هذا المقياس الأكثر شيوعا واستخداما مقارنة بغيره، نظراً لأهميته وشموليته، إذ يعتبر أفضل مقياس للموارد الاقتصادية، التي تستحوذ عليها الدولة ويقيس هذا المؤشر حجم الثقل الذي يحتله الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي، ويعتبر مثالاً جيداً للمقارنة بين الدول باعتباره مؤشراً لتخصيص الموارد الاقتصادية للدولة (العدوان،١٩٩٩ص٩٥) .

٢) الإنفاق العسكري كنسية من إجمالي الموازنة الحكومية:

يبرز هذا المقياس أهمية الدفاع بكونه وظيفة تقع على عاتق الحكومة وعن الأهمية التي توليها السلطة لهذا القطاع، ويظهر هذا المقياس الاهمية التي توليها الحكومة للقطاع العسكري، ومدى تعزيزه لهذا القطاع ام لا، ويمتاز هذا المقياس، بأن المعلومات الخاصة بالنفقات الحكومية متوفرة ولفترات زمنية طويلة، لكنها غير كافية للمقارنة بين الدول في ظل ميل الحكومات الاشتراكية، لرصد نسب عالية من مواردها الاقتصادية، في موازنتها الحكومية، أكثر مما تخصصه الدول الرأسمالية، حيث إن طبيعة النظام السياسي السائد وميوله لتعزيز ودعم دور المؤسسة العسكرية أو تقليله يجعل من المقارنة بين الحكومات أمراً في غاية الصعوبة (البطل،١٩٨٤،ص٥٥-٤٠)

٣) الإنفاق العسكري كنسبة من الدخل القومي:

يعتبر من المؤشرات شحيحة الاستخدام، فهو يعبر عن النسبة المئوية من الدخل القومي المتولدة من القطاع العسكري، فهو مؤشر للموارد الاقتصادية التي تمتلكها الدولة ويعطي هذا المقياس رؤية أفضل عن الموارد الحقيقية للدولة، ويختلف هذا المقياس عن إجمالي الناتج القومي، في أن الدخل القومي لا يدخل ضمن حساباته الضرائب غير المباشرة (عصفور،١٩٩٢،ص١٦).

٤) نصيب الفرد المدني من الإنفاق العسكري:

يعبر هذا المؤشر عن القدر الذي يتمتع به الفرد من حماية، مقابل تنازله عن الاستهلاك المدني، ولكن من منظور نقدي، أي حجم الاستهلاك الفردي من سلعة الدفاع، ومقدار تضحيته بالاستهلاك المدني، في سبيل الحصول على الحماية الكافية(Looney ,١٩٨٨,p٦٠٩).

٥) نصيب الفرد العسكري من الإنفاق العسكري:

ويعنى هذا المقياس بالعلاقة التوازنية بين عدد منتسبي قوات الدفاع، ومقدار الانفاق العسكري، والمشاركة العسكرية تعني جميع الأفراد المستخدمين في المؤسسة العسكرية من إجمالي عدد السكان، ويركز هذا المفهوم على الموارد البشرية في قياس النفقات العسكرية، ويقدر من خلال هذا المقياس متوسط حجم الموارد الاقتصادية التي تسخر لخدمة الفرد العسكري، ويستخدم هذا المؤشر في المقارنات الدولية، أو من اجل التعبير عن العبء العسكري وفقا لما تم سرده من مقاييس مختلفة للإنفاق العسكري. (العدوان،١٩٩٩، ص٩٨).

أن اختيار المقياس المناسب يتحدد من خلال الظاهرة المراد وضعها تحت الاختبار، ولا يوجد مقياس ذو أفضلية مقارنة بغيره، فلكل مؤشر حدود معينة لاستخدامه، وكل مؤشر يعطي نتائج تختلف كليا عن المؤشرات الأخرى، هذا فضلا عن وجود بعض المؤشرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار والتي لا تدخل ضمن الميزانية العامة للدولة، كالإنفاق من خارج الميزانية لأغراض عسكرية، بالإضافة

للتكاليف غير المالية التي قد تتكبدها الدولة على خلفية النشاط الاقتصادي.(هاغلين،٢٠٠٤ ،ص٤٤٥). **وتتفق الباحثة** مع وجهة النظر هذه، في ان ليس هنالك افضلية لأي مؤشر دون الآخر.

ثالثا: محددات الإنفاق العسكري:

الإنفاق على الدفاع يعتبر ظاهرة متأصلة في التاريخ، حيث كانت الحروب تعتبر الوسيلة الأبرز لحسم الخلافات الناجمة عن عدم التكافؤ في توزيع الموارد الاقتصادية، وهنالك مؤشرات كمية عدة يمكننا الاعتماد من خلالها على معرفة حجم وأبعاد ظاهرة العسكرة في أي مجتمع، بعض هذه المؤشرات سياسي، واستراتيجي، واقتصادي، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

١) العوامل السياسية:

- الاستقرار السياسي:

"القوي هو من يأخذ، والقادر هو من يحتفظ بما لديه"، حكمة سادت في العلاقات الدولية، ولذلك أصبح تعزيز المؤسسة العسكرية من الأولويات الأساسية، ليس فقط من اجل الحفاظ على وجود الدولة بل للمحافظة على استقلالها، وعدم انجرارها للتبعية وخضوعها للابتزاز الدولي، وبذلك يتبين أن هنالك علاقة تبادلية بين الإنفاق العسكري والاستقرار السياسي (الفارس،١٩٩٣،ص ١٠٨).

- طبيعة نظام الحكم:

تلعب جيوش دول العالم الثالث دورا بارزا في السيطرة على الأمن الداخلي، من خلال ممارستها لعمليات القمع والكبت لحريات شعوبها، للمحافظة على مكاسبها ومكانتها، من خلال تطوير وسائل القهر، فسيطرة العسكر على نظام الحكم يعد عاملاً مسهماً في زيادة حجم الإنفاق العسكري، ولابد من الاحتفاظ بقوة عسكرية موازية لحجم التهديد الذي قد يتعرض له النظام السياسي.(الفارس،١٩٩٣ ،ص١٠٦)

- التكتلات الإقليمية:

الدول الداخلة في التحالفات سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم عسكرية في الغالب سوف يشكل الإنفاق العسكري مستويات مرتفعة جدا لديها على نقيض الدول الخارجة عن تلك التكتلات (كداوي،١٩٩٧ ،ص٥٠).

٢) العوامل الاقتصادية:

- الموارد الاقتصادية:

إن ضيق نطاق السوق وانخفاض الموارد الاقتصادية (مادية– بشرية) تتسبب في إحداث انعكاسات سلبية على الصعيد الاقتصادي، لذلك تعمل الدول جاهدة لحل مثل هذه المشكلات عن طريق زيادة الإنفاق العسكري، من اجل زيادة حجم الطلب على الموارد الاقتصادية المعطلة مما يساعد على التطور والنمو (مراشدة،١٩٩٠،ص٤٤).

- مستوى التنمية الاقتصادية:

يعبر عن التنمية الاقتصادية من خلال متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، فزيادة مستوى التنمية الاقتصادية، يؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية في المجتمع، كارتفاع نسبة الحضر، وعدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، مما يؤدي إلى ازدياد الصراعات الأمر الذي يستلزم احتياجات أمنية اكبر (كداوي،١٩٩٧،ص٥١).

- المساعدات الأجنبية:

إذا كانت الدول المانحة المقدمة للمساعدات طرفا في معسكر القوى الدولية، أي كانت مصدرا قويا للمساعدة المالية والعسكرية معا، فهذا يعزز أن تكون مستويات الإنفاق العسكري عالية بالنسبة للدول المتلقية لتلك المساعدات، على عكس الدول التي تتلقى مساعدات مالية ومساعدات عسكرية من مصدرين مختلفين (كلير،٢٠٠٢،ص٢١٤).

- سعر الصرف:

إن توافر النقد الأجنبي (في حالة دول العالم الثالث) يمكن الدولة من تلبية كافة احتياجاتها من العتاد والسلاح، والتي غالبا ما تكون بأسعار باهظة جداً، مما يدفع بالنفقات العسكرية إلى مستويات ضخمة جدا، والنقيض في حال الدول التي تعاني من شح في توفر النقد الأجنبي لديها. وأسعار الصرف يعتريها عيوب عدة عند استخدامها، كعامل تحويل في المقارنات الدولية ومن هذه العيوب:

١. عدم ارتباط جزء كبير الاقتصاد المحلي بالتجارة الخارجية.
٢. هنالك العديد من الدول (خاصة دول العالم الثالث) تستخدم اسعار الصرف العائمة والتي لا تتحدد بقوى السوق.
٣. التغير الدائم في اسعار الصرف الدولية نتيجة التغير في اسعار الفائدة.
٤. اسعار صرف بعض الدول يتم تحديده بطريقة غير منتظمة بعيدا عن الاسعر الصرف الدولية، الاعتماد على اسعار الصرف المحلي لا يفي بالغرض في المقارنة الدولية.

(الفارس،١٩٩٣،ص٧١)

- حجم الموازنة الحكومية:

يمثل الإنفاق العسكري الثقل الأكبر في الموازنة الحكومية، فإذا كانت الموازنة العامة للدولة ضخمة، فان الإنفاق العسكري سيكون عند مستويات عالية هو الأخر، وبما إن حجم الموازنة يحدد في ضوء حصيلة الإيرادات العامة للدولة، وكذلك الوضع الاقتصادي العام فان هذه المتغيرات لها اثر أيضا في تحديد حجم ومستوى الإنفاق العسكري (كداوي،١٩٩٧،ص٥٢).

- النفوذ الدولية:

وفقاً لهذا المنظور فالأهداف الاقتصادية الدولية محدد رئيس للسياسة الخارجية والعسكرية، فالدول التي تستحوذ على قوة سياسية واقتصادية وعسكرية، تطمح دوما لإيجاد نظام مالي واقتصادي تستطيع من

خلاله أن تجني أرباحاً متعاظمة، اللازمة للتراكم الرأسمالي، وذلك عبر توسيع أنشطتها الاستثمارية وهذا الأمر بحاجة ماسة لتفوق عسكري، وصولا الى الأهداف الاقتصادية الدولية.(محمد،٢٠١٣،ص٩٢)

٣) العوامل الإستراتيجية:

تضم العوامل الإستراتيجية كافة المتغيرات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي وتتمثل فيما يلي:

- الحروب المرتقبة:

يزداد حجم الإنفاق العسكري في الدول الأكثر عرضة لاحتمالات حروب مرتقبة.

- الحروب الأهلية:

تعتبر الحروب الأهلية الداخلية من المؤشرات الحاسمة في تحديد حجم النفقات العسكرية، لما تتكبده المؤسسة العسكرية من أعباء عسكرية ضخمة، وبالأخص عندما تكون تلك الحروب مدعومة من قبل أطراف خارجية، وهذا بالتأكيد يسهم في رفع مستويات الإنفاق العسكري لنسب عالية (كداوي،١٩٩٧،ص٥٥-٥٣).

- النزاعات الإقليمية وسباق التسلح:

تلعب النزاعات الدولية دوراً بارزاً في زيادة نسب المخصصات العسكرية، ففي مرحلة سباق التسلح الدولي ترصد موارد هائلة لهذا الخصوص، للحصول على المعدات العسكرية الأكثر حداثة وتطوراً، وهذا بهدف إخضاع منطقة معينة أو إقليم ما، لديه وفرة في الموارد الاقتصادية، ومن أمثلة ذلك سباق التسلح الدائر بين إسرائيل والدول العربية، حيث تحاول إسرائيل دوما رفع مستوى التسلح لديها لأعلى المستويات، بهدف الاستيلاء على مصادر الطاقة والموارد الطبيعية لدول الجوار، وذلك عبر التمدد الجغرافي المدعوم عسكريا، الذي أسهم في زيادة حجم الإنفاق العسكري في تلك الدول لنسب ضخمة (كلير،٢٠٠٢،ص٢١٧).

- المساعدات العسكرية:

إن المساعدات العسكرية سواء أكانت على شكل أسلحة أم معدات تصنعيه ، فإنها تسهم في رفع حجم المخصصات العسكرية، فالأسلحة والمعدات التصنيعية بحاجة إلى تطوير وصيانة مما يرفع من حجم الإنفاق العسكري بوتيرة عالية.(كداوي،١٩٩٧،ص٥٦).

رابعا: أبعاد الإنفاق العسكري:

للنفقات العسكرية آثار ايجابية وسلبية على كافة المتغيرات الاقتصادية، حجم هذا التأثير يتوقف على هيكلية الاقتصاد الوطني، ومرحلة التنمية التي يمر بها المجتمع، ومدى توافر الموارد الاقتصادية المتاحة، وأولوية تخصيصها، ومصادر تمويل النفقات العسكرية، وأوجه إنفاقها، بالإضافة إلى المدة الزمنية التي يستغرقها الإنفاق العسكري في الارتفاع (الجالودي،١٩٩٣ص ٣٧)

أولا: الآثار الايجابية للنفقات العسكرية:

١. تسهم المؤسسة العسكرية في تطوير العنصر البشري، حيث يكتسب أفراد المجتمع أثناء عملهم في القطاع العسكري قيما ايجابية من خلال دمج فئات المجتمع المتباينة في بوتقة واحدة، من ناحية احترام الوطن في منظومته السياسية والوطنية، وإعلاء الولاء القومي للوطن، بالإضافة إلى اكتساب أفراد القوة العسكرية الخبرة والمهارة، واكتساب قيم اجتماعية جديدة، نتيجة لكثرة ترحالهم وتنقلهم في مختلف المناطق، أثناء قيامهم بأداء الخدمة العسكرية مما يسهم إسهاما هاما في عملية التنمية، حيث إن تدفق المهارات الفنية والخبرات من القطاع العسكري للقطاع المدني يؤدي هذا لتخفيض تكلفة التأهيل والتدريب بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يعزز القدرة التنافسية للمنتج المحلي في الأسواق الدولية، مما يجعل القطاع العسكري يقوم بدور السلطات المدنية في جانب تطوير العنصر البشري مسهلا بذلك عمل القطاعات الأخرى التابعة للدولة كالتعليم والصحة والخدمات (طريح،٢٠٠١،ص٦٣٢).

٢. القطاع العسكري من كبرى القطاعات التي تستقطب جزءاً كبيراً من نفقات البحث والتطوير، والتي تخدم القطاعات المدنية، والتي بدورها تلبي احتياجات القطاع العسكري كأجهزة الاتصال- الحواسيب الالكترونية والرادارات، ووسائل النقل الجوي، فالدعم المالي المقدم لتلك القطاعات المدنية لتحافظ المؤسسة العسكرية من خلالها على قدرتها التنافسية وقوتها الدولية (صبري،١٩٨٣،ص٢٩)

٣. تسهم المؤسسة العسكرية في حصر كافة الموارد القومية المتاحة مادية كانت أو بشرية وإعادة توزيعها واستخدامها بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة، وفي الغالب تستحوذ المؤسسة العسكرية على الجانب الأكبر من تلك الموارد (عصفور،١٩٩٢،ص٢٧)

٤. تلعب المؤسسة العسكرية دورا ايجابيا بارزاً في تطوير البنى التحتية الاساسية، فهي تسهم في بناء الطرق والمطارات والسدود ووسائل الاتصالات، والتي لها استخدامات مدنية متعددة ومتنوعة. (ملاوي، الطيان،٢٠٠٣،ص٦)

٥. توفر المؤسسة العسكرية الأمن والاستقرار لبناء الدولة، سواء على الصعيد الأمني الداخلي أو الخارجي، مما يخلق بيئة محفزة، لتدفق رأس المال الأجنبي للاستثمار، مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية ودفع عجلة الاقتصاد قدما (الجالودي،١٩٩٣،ص٤١)

٦. تقوم المؤسسة العسكرية بعمليات الإغاثة في أوقات الحروب والكوارث، وتسهم أيضا في إعداد الخرائط المسحية بمختلف أنواعها، بالإضافة للدراسات الجيولوجية والمناخية الهامة لأغراض مدنية (Goertz ,١٩٨٦,p٥٥٥).

٧. يوفر القطاع العسكري خدمات متعددة لأفراد هذا القطاع وأسرهم كالتعليم والصحة والمأكل والمشرب والمسكن

8. بناء قوة عسكرية متينة تحد من الأطماع الخارجية وتحد من هروب رؤوس الأموال للخارج، وهجرة الأدمغة والعقول النيرة في المجتمع، ويضاف إلى ذلك تحد من تخفيض الدولة لحجم الإنفاق الاستثماري (الفارس،١٩٩٣ ،ص٢٣٩).
9. زيادة النفقات العسكرية تسهم في تشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة من خلال زيادة طلب القطاع العسكري لتلك الموارد، وهذا ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي للدولة، ويزيد من احتمالات تحقيق الرفاهية و الاستقرار (الأمم المتحدة،٢٠٠٣،ص١٧).
10. من خلال النسب المرتفعة للإنفاق العسكري، بالإمكان ترشيد الطلب بطريقة مباشرة من خلال قيام الحكومة بتنظيم الطلب، لضمان عملية التوسع الاقتصادي فهذا التنظيم يتطلب من الحكومة جهاز تخطيط ضخم، لتنظيم عمليات طلب المستهلك لضمان شراء السلع المنتجة، وتحفيز الطلب الكلي (طريح،٢٠٠١،ص٦٣٢)

ثانيا: الآثار السلبية للنفقات العسكرية:

1. إن توجيه الموارد البشرية لصالح المؤسسة العسكرية ستؤدي إلى نقص حجم الموارد المتاحة للأغراض المدنية، حيث إن تحويل جزء من إنتاج الدولة من الاستخدام المدني للاستخدام العسكري، يعمل على انخفاض الاستهلاك المدني. (سكونز ،٢٠٠٥،ص٤٧٦).
2. إن تحويل جزء من الموارد الاقتصادية للأغراض العسكرية، يسهم في إعادة توزيع دخول جديدة وقوة شرائية جديدة، حيث لابد أن يرافق ذلك ارتفاع في الأسعار خصوصا إذا قامت الدولة بتمويل ذلك من خلال زيادة كمية النقود (الجالودي،١٩٩٣،ص٣٨).
3. يسهم الإنفاق العسكري بارتفاع الأسعار بشكل عام، حيث ان الزيادة في الأسعار ستؤدي إلى زيادة الطلب العام دون أن يقابل ذلك أي زيادة في العرض من السلع القابلة للبيع. (صبري،١٩٨٣،ص٢١٧)
4. إن الإنفاق العسكري الخارجي المخصص لاستيراد المعدات والأسلحة من الخارج يخفض ذلك من حجم التوسع في الإنتاج القومي، مما يؤدي إلى تخفيض حصيلة الدولة من الصرف الأجنبي، وزيادة عجز في ميزان المدفوعات، ويخفض التوسع الاقتصادي الذي يصاحبه انخفاض في قيمة العملة، وارتفاع أسعار المستوردات، أما الإنفاق العسكري الموجه للداخل فإنه يؤدي إلى تحويل عوامل الإنتاج والقوى العاملة للقطاع العسكري بعيدا عن القطاع المدني مما يؤثر سلبا على إنتاجية القطاع المدني (طريح،٢٠٠١،ص٦٣٣).
5. في خضم التكاليف التي قد تتكبدها الدولة من اجل زيادة حجم الإنفاق العسكري، تكلفة الفرصة البديلة، وقد اثبت ذلك عبر دراسة اجراها Russett ١٩٧٠، عن حجم تكلفة الفرصة البديلة للنفقات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية للفترة ١٩٣٩-١٩٦٨، حيث تم توصل الى نتيجة

مفادها ان زيادة الانفاق العسكري بمقدار دولار يؤدي الى خفض الاستثمار الخاص بمقدار ٠,٢٩ دولار، حيث إن تكريس العديد من المهارات والكفاءات العلمية والفنية للقطاع العسكري على حساب القطاعات الأخرى يؤدي ذلك إلى انخفاض إجمالي الناتج القومي، نتيجة انخفاض تراكم رأس المال المتأتي من القطاعات الأخرى.(الجالودي،١٩٩٣،ص٤٠)

٦. اختلال التوازن بين القطاعين العسكري والمدني يهدد مسيرة الديمقراطية، لأن الغلبة للقطاع العسكري على حساب القطاع المدني

٧. يؤدي تحويل الموارد من القطاع المدني الى القطاع العسكري، إلى اختلال طبيعة النشاط الاقتصادي، فتكرس الموارد الاقتصادية للقطاع العسكري بعيدا عن المشاريع الاستثمارية الأكثر، فيؤدي ذلك إلى تدني مستوى اساهم تلك المشاريع في تكوين إجمالي الناتج القومي، فإن شراء القطاع العسكري للعتاد والسلاح المستورد بالعملة الصعبة يقلل من توجيه الأموال للمشاريع الاستثمارية، مما يقلل من حجم النمو في الإنتاج المحلي (سكونز،٢٠٠٥،ص٤٧٦).

٨. إن توجيه الموارد الاقتصادية من القطاع المدني إلى القطاع العسكري يساعد على خفض حجم الإنتاج في القطاعات المدنية، فتحويل الدخل لصالح القطاع العسكري على حساب القطاع المدني يقلل من إنتاجية القطاع المدني (Dunne, ٢٠٠٠,p١٠)

٩. تقلل النفقات العسكرية من نسبة الادخار من الدخل القومي، خاصة في دول العالم الثالث حيث إن زيادة حجم الإنفاق العسكري ينعكس على تقليص الأجر الاجتماعي في تلك الدول، كانخفاض الإنفاق على الخدمات العامة، كالتعليم، والصحة، والمواصلات، ومشاريع البنى التحتية.....الخ. مما يزيد ذلك من حجم مصروفات القطاع الخاص على تلك الخدمات، ويزيد الاستهلاك، ويقلل من حجم الادخار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، تاركاً أثاراً سلبية على النمو الاقتصادي (مراشدة،١٩٩٠، ص١٦١).

١٠. تكرس النفقات العسكرية آثار السلبية خاصة برأس المال البشري والصناعات العسكرية، ففي الصناعات العسكرية يتم استخدامها غالبا في القطاع العسكري فقط، على عكس الصناعات المدنية، التي تسمح بتنقل تلك المنتجات بين مختلف الفروع المدنية والعسكرية، وذلك يعكس الآثار السلبية للصناعات العسكرية، أما في جانب رأس المال البشري، فان الخبرات التي يكتسبها الفرد تتمحور في الجانب العسكري فقط، بعيدا عن القطاع المدني، إلا في جوانب ضعيفة جدا، اضافة الى ارتفاع تكاليف إعداد وتأهيل الفرد، والذي يقتصر مجاله في الجانب العسكري فقط (صبري،١٩٨٣،ص١٨٣).

١١. ان الإنفاق على أفراد القوات المسلحة، يمثل خسارة للإنتاج في القطاع المدني، نتيجة توظيف الأفراد في القطاع العسكري على حساب القطاع المدني، ويمكن قياس ذلك عن طريق

إيجاد حاصل ضرب أفراد القوات المسلحة ومعدل الأجر المدني، وبالنسبة لنفقات البحث والتطوير.(طريح،٢٠٠١،ص٦٣٣)

وترى الباحثة: ان الاثار الايجابية والسلبية التي يخلفها ارتفاع حجم الانفاق العسكري على الاقتصاد عديدة ومتنوعة، والدولة التي تعتمد في بناء اقتصادها على خطط وبرامج تعنى باستخدام ما هو متاح من موارد على ان يتم توجيهه بشكل متوازن بين مختلف القطاعات، هي الدولة القادرة على الاستفادة من الاثار الايجابية لارتفاع حجم ما هو مخصص للقطاع العسكري وتنحية الاثار السلبية.

الخلاصة:

من خلال الفصل تعرضت الباحثة لموضوع حلقة الصراع الدائرة في المنطقة، والتي كانت السبب الرئيس خلف التصعيد المتعاظم في اتساع دائرة سباق التسلح القائم بين الدول، ولعب الاقتصاد دوراً هاماً في بلورة الصراع الدائر، فقد تم إخضاع الاقتصاد برمته لخدمة المتطلبات العسكرية، ولهذا فالقاعدة الاقتصادية المتينة تمهد لانطلاقة عسكرية قوية، وفي استعراض لموضوع ميزان القوى لطرفي الصراع تم التوصل إلى أن مدى فاعلية القوة الإسرائيلية عسكرية كانت أو اقتصادية، تتفوق على فعالية القوى لدى الدول العربية، والانقسام والشرذمة العربية عززت من رجوح الكفة لصالح إسرائيل، وبطبيعة الحال فإن اللامن القومي كان مبرراً لازدياد حجم النفقات العسكرية، ولفرض توازنات إقليمية جديدة في المنطقة، والأمن القومي لابد أن يتبلور تحت مظلة البعد الاقتصادي، الذي إما يقود أو يحفز من نظرية الأمن القومي المدعومة عسكرياً، فعربياً فمن دون التكامل الاقتصادي العربي المشترك، لن يحقق الأمن القومي العربي أهدافه، أما إسرائيل فترى أن تحقيق الأمن القومي ينطوي على تحقيق قوة اقتصادية داعمة للتوجه العسكري، ويتأتى ذلك من خلال تحقيق نمو اقتصادي وبالطبع هنالك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس حجم الإنفاق العسكري، وأهمها على الإطلاق: الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وهو المقياس الذي نعتمد عليه في هذه الدراسة، وتلعب العوامل السياسية والاقتصادية دوراً بارزاً في فرض هيكلية الإنفاق العسكري في الدولة، والتي من خلالها نستطيع أن نحكم على حجم وأبعاد ظاهرة العسكرة في المجتمع، ومن الواضح أن الاقتصاد هو من يحدد أبعاد الإنفاق العسكري على المجتمع ككل، فالقوة الاقتصادية تعزز من الأثر الايجابي، وتنحي الأثر السلبي جانبا، والعكس في حال وجود اقتصاد هش، وعلى الدول النامية إجراء موازنة دقيقة في مجال تخصيص الأموال بين الإنفاق العسكري، والإنفاق المدني، وذلك للمحافظة على قدرتها في تحقيق نمو اقتصادي، بالإضافة إلى بلوغ القوة العسكرية اللازمة لفرض كيانها وحماية مواطنيها.

الفصل الثاني

اقتصاديات الدفاع

المبحث الأول: الاقتصاد والحرب.

أولا: الحروب وأثرها على النمو الاقتصادي.

ثانيا: الدوافع الاقتصادية لتسارع عجلة الانفاق العسكري.

ثالثا: التخطيط الاقتصادي في ظل الحروب.

المبحث الثاني: عسكرة الاقتصاد ودوره في إحداث نمو اقتصادي.

أولا: مؤشر عسكرة الدولة.

ثانيا: قوات الدفاع والإنفاق العسكري.

ثالثا: الصناعة العسكرية.

المبحث الثالث: النفقات العسكرية وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية

أولا: الإنتاج والإنفاق العسكري:

ثانيا: الاستثمار والإنفاق العسكري:

ثالثا: الادخار والإنفاق العسكري.

رابعا: التضخم والإنفاق العسكري.

الفصل الثاني
اقتصاديات الدفاع

مقدمة:

لقد ازداد اهتمام الاقتصاديين بمجال اقتصاد الحرب في ظل تعاظم حجم النفقات العسكرية، فقد باتت اقتصاديات معظم الدول تتكبد سلبية الاثار الاقتصادية التي يخلفها سباق التسلح، فالحروب ماهي الا استنزاف للموارد المادية والبشرية، ويظهر ذلك جلياً من خلال انعكاسها على الأداء الاقتصادي بصفة عامة، فالاختلال الاقتصادي جراء الحروب لا يحمل سوى الدمار لمختلف الاصعدة والانشطة الاقتصادية داخل المجتمع، ويمكننا ان نجمل بعض النقاط الرئيسة التي ستعكسها الحروب بالنسبة للأنشطة الاقتصادية بصفة عامة، والتي سنتطرق لها بشيء من التفصيل في مبحث الحروب واثرها على الاقتصاد ومنها:

١. في ظل الحروب لا يكون للمناخ الاستثماري مكان، وخاصة الاستثمار الاجنبي.
٢. شلل القطاع السياحي، والذي يعد من القطاعات الهامة، التي تنهض بمستوى النمو الاقتصادي للدولة.
٣. التجارة الخارجية تتأثر بالسلب في ظل ارتفاع وتيرة الحروب، وهذا سينعكس على مخزون العملة الصعبة، والذي سيؤثر بالطبع على معدلات النمو الاقتصادي بصفة عامة.
٤. زيادة النفقات العسكرية كنسبة من الدخل القومي، تتسبب في رفع معدلات التضخم، مما يؤدي الى تشوه بنية الانتاج لصالح الصناعات العسكرية على حساب الصناعات المدنية.(دكاك، ٢٥٥٧،ص٢٣٥-٢٣٤)

ولهذا لابد للدولة من ان تعد اقتصادها لمواجهة تلك المتغيرات، حيث يعتبر اعداد الدولة للدفاع بمثابة الاستعداد المبكر لمواجهة التغيرات الاقليمية والدولية، فزيادة القوة العسكرية تتطلب اقتصاداً متيناً يتحمل اعباء سباق التسلح، فالقوة الاقتصادية تجلب القوة العسكرية، فيحكم عملية اعداد اقتصاد الدولة للحرب عدة عوامل ديمغرافية وطبيعية منها، القوى البشرية والمساحة اللتان تلعبان دوراً هاماً في بلورة الإعداد الاقتصادي للدولة في ظل الحروب، بالإضافة الى ان ضيق او اتساع السوق المحلية، وكذلك ضعف او قوة التكتلات الاقتصادية بين الدول، تؤثر في مسار اعداد الدولة للدفاع.(مظلوم،١٩٨٦ ،ص٥٦)

أولا: الحروب وأثرها على الاقتصاد:

إن لعبء الإنفاق العسكري، في ظل تزايد وتيرة الحروب، اثاًر بالغاً على مستوى النشاط الاقتصادي، وبات هذا الأمر يأخذ اهتمام معظم الاقتصاديين، وترجم هذا الاهتمام من خلال جهودهم

المتواصلة في محاولة دراسة الأثر الذي يحدثه تزايد الإنفاق العسكري على المستوى الاقتصادي، بالإضافة إلى مدى قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجات الجانب العسكري، فالاقتصاديون يجزمون بأن الإنفاق العسكري المتزايد، ما هو إلا تدمير للبنية الاقتصادية(مظلوم،١٩٨٦ ،ص٥٦).

ومن جانب أخر يرى بعض الاقتصاديين ذوي أصحاب الفكر المادي أن الحروب ما هي إلا بنية خصبة لبناء الاقتصاد الوطني خاصة للدول الصناعية، حيث ستنشط العديد من الصناعات العسكرية، والاختراعات المفيدة للمجتمع، والمجتمع سيكون أكثر تعاضداً لإفراز أفضل ما لديه للإسهام في بناء الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تزايد فرص العمل، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، محدثاً بذلك نمواً اقتصادياً، فالنظم الرأسمالية باتت تصنع الحروب إن لم يكن هنالك دوافع لحدوث حروب على ارض الواقع، وذلك لتحقيق الأرباح والمكاسب الاقتصادية الناجمة عن تصريف الإنتاج الحربي للدول المتصارعة، فلابد من خلق الصراعات والنزاعات لإنعاش اقتصاديات الدول الصناعية (الأهرام،٢٠١٣،العدد٤٦١١٦).

وترى الباحثة: ان الدول الصناعية المتقدمة، هي الدول الاكثر استفادة من افرازات الحروب، سواء على جانب تشغيل الطاقة الانتاجية المعطلة، أو من خلال تنشيط الصادرات العسكرية، وذلك على عكس الدول النامية والتي تستنزف كافة مقدراتها لصالح القطاع العسكري دون ان يقابل ذلك بإفرازات تسهم في تحقيق أي نمو اقتصادي يذكر.

ولا شك في أن للحروب أثراً بالغاً على اقتصاديات الدول المتحاربة، وطبيعة كل بلد تحدد مدى الأثر الذي قد تتركه على اقتصادها، ومن الأمثلة على ذلك الأثر الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية على اقتصاديات الدول التي خاضت تلك الحروب، حيث إنه وعلى الرغم من الانتصار الذي حققته كل من فرنسا وبريطانيا، ومن حالفهما، فإن تلك الحروب تركت اثراً بالغاً على اقتصاد كل دولة من تلك الدول، فلقد خرجت بريطانيا وفرنسا من تلك الحرب منهكتين ومدمرتين اقتصاديا، مما جعل من موقف الولايات المتحدة أكثر قوة لاعتلائها عرش زعامة العالم، فقد بقيت محافظة على اقتصادها لكون مشاركتها في الحروب القائمة كانت محدودة بالقدر الذي جعلها في اقل من عشر سنوات ترث عرش الإمبراطورية، وأن تنتزع تلك الزعامة من بريطانيا وفرنسا اللتين استحوذتا على هذه المكانة لسنوات عديدة (أبو النمل،١٩٧٥،ص١٠٠).

وعليه فإن الاستقرار الاقتصادي، يتبعه استقرار سياسي، كما أن عدم الاستقرار الاقتصادي سيقود إلى عدم استقرار استراتيجي لكيان الدولة بأكمله (بسيسو،١٩٨٤،ص٥).

والدول التي تعيش حالة حرب تكون في قلق دائم، لسعيها توفير احتياجات ومتطلبات قوات الدفاع من جانب، وتأمين احتياجات أفراد الشعب من جانب أخر طول فترة الصراع المحتدم، وهذا

بالطبع يتطلب تخصيص جزء كبير من الثروة الوطنية للقطاع الدفاعي، بالإضافة إلى الطلب المتزايد على العمالة المتخصصة، مما يؤدي إلى حرمان بعض القطاعات من تلك الثروة والعمالة، وإن اختلال، وانعكاسات ذلك يُحدث بنسب متفاوتة فيما بين الدول الصناعية، والدول النامية (البدري،١٩٨٦،ص٢٠)، وإسرائيل تعتمد على قاعدة مفادها بأن الحرب تؤدي فتح آفاق جديدة للتوسع، مما يسمح بتدفق رؤوس الأموال بشكل متسارع، وذلك بدوره يجعل من النمو يصل إلى أقصى درجاته، مما يحفز الهجرة اليهودية (جبور،١٩٨٠ص٩)، حيث وصلت الهجرة اليهودية إلى ادني مستوياتها قبيل حرب١٩٦٧، لكن على المدى البعيد و بالنظر لنتائج تلك الحروب نجد أن حجم الهجرة اليهودية قدرت ب ٤١ ألف لعام ١٩٦٩، مقابل ١٨ ألف لعام ١٩٦٧(السيد،١٩٧٥،ص٢٢٤).

وفي ظل ذلك ينتظر العالم إيقاف سباق التسلح المتعاظم، وبزوغ فجر جديد يحول الصناعات العسكرية من صناعات هدامة إلى صناعات مدنية بناءة، وما سيترتب عليه من بوادر ايجابية ستلحق بالبناء الاقتصادي والتنموي ككل، وفي التالي استعراض لأهم الانعكاسات الاقتصادية للحروب .

أولا: الانعكاسات على الدول الصناعية:

١. ازدهار قطاع الصناعات الدقيقة، والإلكترونية، والآلات، ووسائل النقل، على حساب باقي القطاعات الصناعية الأخرى،
٢. تقام الترسانات العسكرية، و شبكات المواصلات الاستراتيجية، على حساب قطاع الإسكان.
٣. تنخفض نسب البطالة، بفضل استيعاب القطاع العسكري، للفنيين، والمتخصصين.

مما يزيد من الابتكارات التي تصب في خدمة القطاع العسكري، وهذا بالطبع يحمل في طياته ازدهاراً اقتصادياً (الحيمي،٢٠١٠، ص١٠).

ثانيا: الانعكاسات على الدول النامية:

الدول النامية تستورد الأسلحة والمعدات العسكرية، من الدول المصنعة لتلك العدد، وهذا ينعكس بدوره بالسلب على التنمية الاقتصادية بشكل عام وهي كالتالي:

١. انخفاض الإنفاق المقدم للقطاعات الخدمية المختلفة كالمواصلات العامة، وخدمات المياه والكهرباء، بالإضافة إلى التعليم والصحة.
٢. ارتفاع نسبة البطالة، وسبب ذلك نقص في فرص العمل، وارتفاع حجم الدين الخارجي.
٣. توقف العمل في كافة المشاريع التنموية المختلفة.
٤. حالة من الركود الاقتصادي تسود الدول النامية بسبب ضعف جودة المنتج المحلي وعدم القدرة على المنافسة الخارجية، بالإضافة لعدم القدرة على تغطية متطلبات السوق المحلي.

٥. بعض الدول تواجه الخلل القائم بين العرض والطلب بان تفرض قيوداً على السلع الأساسية على أن يتم بيعها بموجب حصص وبطاقات، مما يزيد ذلك من الخناق على حياة المواطنين.(البدري،١٩٨٦،ص٣٠)

ثالثا: الانعكاسات العامة على المجتمع ككل:

١. زيادة الإنفاق العسكري، يؤدي إلى ارتفاع العبء الضريبي على الإفراد، والمؤسسات الاقتصادية، ويصاحبه ارتفاع في نسبة التضخم النقدي.
٢. قلة نسبة العمالة الماهرة، تؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج، مما يسبب خللاً في مستويات الأجور، بسبب ارتفاع أجور الفنيين المؤهلين.
٣. إن شراء أسلحة ومعدات حربية من دول ذات ثقل سياسي، في إطار صفقات سياسية، يضع ذلك حريتها وقرارها السياسي على المحك.
٤. الارتفاع الحاد بالأسعار والسبب في ذلك انخفاض العرض مقابل الطلب الكلي الهائل.
٥. ظهور السوق السوداء، ومالها من آثار سلبية، على الاقتصاد الوطني.
٦. تتعطل في ظل الحروب الكثير من القطاعات الإنتاجية والتجارية، والزراعية.
٧. أعباء جمة تلقى على كاهل الاقتصاد الوطني، بسبب التضخم غير المعهود على المستوى الإداري، بسبب التوسع في النطاق الرقابي على الأجهزة الأمنية، والتصنيع الأمني، بالإضافة للرقابة على الاستيراد والتصدير.
٨. إتباع أسلوب اللامركزية في الإنتاج يضفي طابع عدم كفاءة الاقتصاد الوطني على إدارة البلاد في ظل فترة الحروب، لان القرارات التي تصدر في ظل الحروب تحتاج إلى إرادة قوة وكفاءة في تعميم للمصلحة العامة على حساب المصلحة الشخصية(الحيمي،٢٠١٠ ،ص١٠)

ثانيا: الدوافع الاقتصادية لتسارع عجلة الانفاق العسكري:

إن التحديات الاقتصادية التي تواجه دول العالم اجمع، تقف كحجر عثرة في وجه تمويل سباق التسلح فارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستوى الدخل الفردي، وتفشي ظاهرة الفساد المجتمعي، والعجز في الميزان التجاري، وبطئ عمليات الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتدنى مستويات التنمية الاقتصادية باختلاف اوجهها، جميها تعتبر تحديات اقتصادية بارزة تتصدى لعمليات تمويل الانفاق العسكري،(الرويشان،٢٠١٢، العدد١٦٦٩) وأن الدوافع الاقتصادية لسباق التسلح تتأتى من خلال حجم التهديد داخلياً كان أو خارجياً، فالدولة التي تمتلك موارد اقتصادية، أو تتوفر لديها مصادر الطاقة، فمن اجل بلوغ الأمن والاستقرار عليها بسط القوة العسكرية، لمنع أي خطر محتمل، بالإضافة إلى أن القوة العسكرية تعزز من الاستقلال الاقتصادي الذي بدوره سيباشر تنفيذ متطلبات إحقاق التنمية، وفي بعض الأحيان يتم زيادة مخصصات الإنفاق العسكري من اجل

الاستيلاء على الموارد الاقتصادية لدولة ما، أو لإخضاع منطقة أو إقليم معين لديه وفرة في بعض الموارد الاقتصادية، وهذا النوع من سباق التسلح يعد سباقاً عدائياً لا دفاعياً (كلير،٢٠٠٢،ص٢١٤).

أولا: الانفاق العسكري واسبابه الاقتصادية :

تعتبر القوة الاقتصادية القاعدة الاساسية التي تبنى عليها قوات الدفاع، وتعد الإجراءات السياسية والقوة الاقتصادية القاعدة الأساسية لانطلاق السياسة العسكرية، فالقدرة العسكرية التي لا تعتمد على أساس اقتصادي متين، فان نهايتها الانهيار الحتمي.(احمد،٢٠١٢،العدد١٦٦٩)

ومن ابرز الدوافع التي تسهم بشكل مباشر في زيادة حجم الإنفاق العسكري هي:

١. الاقتصاد الوطني بما فيه من ثروات إستراتيجية بحاجة الى الحماية.
٢. ان البنى الاساسية وبالأخص المرتكزات الصناعية، بحاجة ماسة الى الحماية، وذلك لكونها حجر الزاوية في لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية داخل الدولة.
٣. التقليل من الضغوط السياسية الناجمة عن العوائق الاقتصادية في حال تعرض الدولة لذلك من قبل دولة أو عدة دول أخرى، فعبر التهديد باستخدام القوة العسكرية بإمكان الدولة عدم البقاء تحت عباءة التبعية الاقتصادية لدول أخرى.
٤. في حال تعرض الدولة لعقوبات اقتصادية، فان التلويح باستخدام القوة العسكرية يعد سبباً هاماً للتخلص من تلك القيود والحد من التبعية الاقتصادية.
٥. من خلال فرض القوة العسكرية، بالإمكان فرض الهيمنة الاقتصادية، أو التأثير على الجانب الاقتصادي، ولهذا باتت زيادة النفقات العسكرية ضرورة دفاعية (محمد،٢٠١٣،ص٩١)

ومما سبق يمكن للباحثة أن تستنتج: أن هنالك علاقة قوية ومتينة تربط بين القوة الاقتصادية وحجم الإنفاق العسكري، فكلاهما يعزز ويقوي من الآخر، فالقوة الاقتصادية ماهي الا مهبط يمهد لانطلاقة تمويل آمنة للنفقات العسكرية، في حين تعد القوة العسكرية الطريقة المثلى لحماية الاقتصاد الوطني من أي مخاطر محدقة بالأمن الوطني.

ثانيا: طرق تمويل النفقات العسكرية:

تعد سبل تمويل النفقات العسكرية من الأمور التي تشغل بال الكثير من السياسيين، لما للإنفاق العسكري من أهمية بالغة في إحقاق الأمن والاستقرار، وللفكر الاقتصادي آراء متعددة في طرق تمويل تلك النفقات، فقد ارتأى ريكاردو إلى أن النفقات العسكرية يجب أن تمول عن طريق فرض الضرائب، وعلل ذلك بأن طريقة التمويل هذه ستؤدي إلى الحفاظ على رأس مال المجتمع، وعدم انتقال العبء الاقتصادي لأجيال قادمة، أما كينز فقد دعا إلى ضرورة تمويل النفقات العسكرية عبر

الادخار الإجباري، مع المحافظة على حجم الاستهلاك المحلي من خلال تحديد سقف ادني لمستويات الدخول، والفكر الاشتراكي ارجع سبب الزيادة في الإنفاق العسكري للرأسمالية، وعبر عن ذلك بقولهم إن الرأسمالية تستعمر الدول النامية من اجل الحصول على الموارد المالية والمادية، وذلك لتمويل نفقاتها العسكرية (الفارس١٩٩٣، ص٣٦-٣٤).

وبصفة عامة فباستطاعة الدولة أن تمول نفقاتها العسكرية بعدة طرق ومنها:

١. خفض حجم الإنفاق العام للدولة، وهذا الأمر يلقي بعبء النفقات العسكرية على كاهل طبقة الفقراء أكثر مما ستتحمله الطبقات الاجتماعية الأخرى.
٢. تخفيض حجم الإنفاق الرأسمالي، الامر الذي سينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.
٣. زيادة حجم الميزانية وذلك عبر رفع حجم الضرائب مما سيؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار، و بالتالي سينخفض حجم الاستهلاك.

أما في حالة الحروب، فهنالك بعض التدابير قد تستعين بها الدولة، لتمويل النفقات العسكرية بالإضافة لما ذكر آنفا وهي:

١. زيادة حجم الإنتاج المحلي، لتسهم في رفع رصيد تمويل العمليات العسكرية.
٢. اتخاذ الاجراءات المناسبة التي تحول دون عملية هروب رؤوس الأموال للخارج، وتحويل ما هو متاح من اموال لصالح الإنفاق العسكري، لضمان تدفق ما هو لازم للقطاع العسكري.
٣. التقليل من حجم الإنفاق العام للدولة، وتخفيض حجم الاستهلاك المدني، وهذا الأمر يجب أن يتوافق مع تنظيم عملية الإنتاج، لضمان الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الحرب.
٤. محاولة الحصول على المساعدات العسكرية الخارجية، أو محاولة الاقتراض.
٥. وقف برامج الاستثمار في مجالات القطاع الخدمي.
٦. هنالك بعض الأساليب السياسية التي قد تستخدم في الحصول على التمويل اللازم لعمليات الإنفاق العسكري خلال الحروب، كالابتزاز السياسي لبعض الدول، مما قد يدفعها لتقديم الدعم المالي لتبعد شبح الحرب عنها (محمد،٢٠١٣،ص٩٦-٩٥).

ثالثا: التخطيط الاقتصادي في ظل الحروب:

يعد الاقتصاد اللبنة الأساسية في إعداد الدولة للدفاع في ظل الحروب، لما يحمل هذا العنصر من أهمية أساسية في إبراز إمكانية الدولة لصد أي عدوان محتمل، بالإضافة لكونه الممول المادي لكافة العمليات العسكرية والتخطيطية، فالإعداد الاقتصادي يعتمد على أرقام دقيقة وحقيقية، تشمل كافة قطاعات الدولة، حيث إنه في ظل الحروب، على الدولة أن تعي أن هنالك متطلبات خاصة بكل من القوات المسلحة من جهة، واحتياجات الشعب من جانب أخرى، فالتخطيط الاقتصادي عليه أن يوازن في الاستخدام للموارد المتاحة بين ما تحتاجه القوات المسلحة، وبين ما يحتاجه الشعب أيضا،

ولذلك فالمهمة الرئيسة في التخطيط الاقتصادي في ظل الحروب، أن يشمل التخطيط كافة مناطق الدولة، وكافة القطاعات المتنوعة، زراعية، صناعية، تجارية، إنتاجية، هندسية، فنية، حيث يتم حصر كافة الإمكانات الاقتصادية، والموارد الطبيعية، والصناعية، بالإضافة إلى القدرة المالية، حيث توضع خطة شاملة متوازنة، لتعبئة تلك الموارد وجعلها تحت تصرف القوات المسلحة، لبسط السيطرة الكافية لضمان الإنتاج المتوازن لمختلف القطاعات عسكرية كانت أو مدنية (الحيمي،٢٠١٠،ص١٠) فاقتطاع النفقات العسكرية من الموارد الاقتصادية ما هو إلا أداة لنسف كافة الجهود الاقتصادية داخل المجتمع، فالاقتصاد القادر على تلبية احتياجات القطاع العسكري في ظل الحروب، يعتبر من أكثر الاقتصاديات كفاءة، وتطوراً على الإطلاق، لان الاقتصاد في ظل الحروب يعمل في ظل ظروف شاذة وغير طبيعية، وغير مؤهلة للنهوض بأي قطاع من قطاعات الدولة المختلفة، ولذلك سنعرض أهم المهام الاقتصادية التي يجب على الدولة أن تراعيها في ظل ظروف الحرب (مراشدة،١٩٩٠،ص٢٩) .

أولا: مهام التخطيط الاقتصادي في ظل الحرب:

١. إعداد خطة اقتصادية شاملة، تعنى بكافة الاحتياجات العسكرية والأمنية.
٢. الاهتمام بتطوير كافة القطاعات الرئيسة ذات التماس بالقطاع الدفاعي، لما يجلب ذلك من تطوير للأداء العسكري بصفة أساسية.
٣. إنتاج وتصنيع العتاد العسكري، لما له من أهمية سواء على المستوى الاقتصادي، أو حتى على المستوى العسكري، فالإنتاج المحلي يصعب على الدولة المعادية التعرف إليه، وصنع ما هو مضاد لذلك الإنتاج العسكري.
٤. من مهام الاقتصاد الوطني أيضا، تأمين الاحتياطي العسكري، والإشراف على أعمال الصيانة للأسلحة والمعدات الحربية، ويضاف إلى ذلك، تأمين عمل كافة القطاعات الاقتصادية في أحلك الظروف، لضمان استمرارية الدعم للقطاع العسكري (حيدو،٢٠٠٦)

ثانيا: آثار التخطيط الاقتصادي للحروب على الدولة:

١. يولي التخطيط الاقتصادي للحرب القوات المسلحة من جهة، والجبهة الداخلية من جهة أخرى، أهمية بالغة في ظل ظروف الحرب، حيث يسعى جاهدا أن يوازن بين تلبية الاحتياجات المدنية والعسكرية.
٢. إعداد كل من القوى البشرية، والثروات الوطنية، من اجل استخدامها بشكل امثل.
٣. الاحتفاظ بنسبة عالية من الثروات الوطنية كاحتياطي أثناء الحرب، وعدم إدخالها في نطاق الدورة الاقتصادية.

٤. ترشيد عمليتي الاستيراد والاستهلاك، بما يقضي بتنظيم عمليتي الاستهلاك والاستيراد وفق الضرورة. (مراشدة،١٩٩٠،ص٢٧)

٥. تختلف النتائج المترتبة على التخطيط الاقتصادي للحروب فيما بين الدول الصناعية، والدول النامية، وتأخذ الشكل التالي:

- تحظى الدول الصناعية في ظل التخطيط الاقتصادي للحرب، بفرص اقتصادية منعشة للاقتصاد الوطني، حيث تنشط الصناعات العسكرية، كما تتزايد فرص العمل، مما يقلل ذلك من حجم البطالة، مع ما يصاحبه من ارتفاع في الأجور، وإضفاء مساحة واسعة من الإبداع والابتكار، والتطوير.
- أما الدول النامية فهي على نقيض الدول الصناعية، فالإعداد الاقتصادي للحروب يستنزف كافة الطاقات بشرية كانت أو مادية، حيث تنفق أموال طائلة على استيراد السلاح والعتاد العسكري، مما يجعل من عجلة النمو الاقتصادي السير ببطء شديد، بالإضافة إلى انخفاض فرص العمل، وارتفاع نسبة البطالة، وارتفاع حجم الدين الخارجي، واقتطاع جزء كبير من الدخل القومي لتمويل الحرب (الحميمي،٢٠١٠، ص ١٠).

وفي ظل تلك العوامل، تزداد الفجوة في ميزان المدفوعات، ويرتفع حجم الدين الخارجي، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة، وارتفاع الأجور بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار في ظل الحروب، وانخفاض الإنتاج، وظهور السوق السوداء، وهذا الوضع الاقتصادي المزري يقود بعض الدول للوصول إلى أقصى درجات الفقر، وبالنهاية فالسياسة الاقتصادية للدولة، وطبيعة الصراع القائم عوامل هامة لتحديد الرؤية المستقبلية التي ستؤول إليها الدولة في ظل الحروب(مراشدة،١٩٩٠،ص٢٨)

المبحث الثاني

عسكرة الاقتصاد ودوره في إحداث نمو اقتصادي

تعتبر عسكرة الاقتصاد ظاهرة موجودة منذ القدم، حيث كانت البداية تتمثل بعسكرة العنصر البشري، الذي كان القوة الوحيدة المنتجة في ذلك الوقت، ومع التطور الحاصل في المجتمعات، وظهور الدول الصناعية، اخذ الاتجاه نحو بناء الصناعات الحربية، ليكون ذلك داعماً أساسياً في الحملات الاستعمارية التي ستقودها، من اجل فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، و الاستيلاء على بعض الثروات الطبيعية، حيث هدفت تلك البلدان الصناعية إلى تدعيم النمو الاقتصادي لبلدانها عن طريق دعم فكرة استمرارية الحروب خارج أراضيها، لتطوير مجالات الاستثمار المدنية من خلال دعم نمو الإنتاج الحربي، ومن هنا بدأ ما يسمى بعسكرة الاقتصاد، ويجدر بنا التفريق بين حالة العسكرة، واقتصاد الحرب، فاقتصاد الحرب تكرس فيه كافة الإمكانات الاقتصادية المتاحة لخدمة الحرب، وترتيب كافة الأولويات، لتعزيز المجهود الحربي، أما عسكرة الاقتصاد فتعني تعظيم المكون العسكري في الاقتصاد، ورفع درجة التأثير العسكري على صنع القرار الاقتصادي في الدولة، وكما يرى حسين أبو النمل١٩٧٥ أن عسكرة الاقتصاد تعني بالدرجة الأولى ابتلاع الصناعات الحربية لمزيد من الطاقات البشرية على حساب غيرها من الصناعات، وبعض الاقتصاديين يرون أن عسكرة الاقتصاد، وسيلة لمواجهة الأزمات الاقتصادية (أبوالنمل،١٩٧٥،ص ١٦١)، كمواجهة البطالة المتسارعة حاليا بشكل كبير، ففي سبعينيات القرن العشرين استوعب الاقتصاد الحربي، مالا يقل عن٣٠ مليون شخص في الدول الرأسمالية، في حين أن الدول الاشتراكية في ذلك الوقت لم تحظَ بتلك الأعداد الهائلة، وعسكرة الاقتصاد تفتح أفاقاً لزيادة حجم الإنفاق العسكري بشكل عام، ويمنح التوسع العسكري خارج حدود البلاد، بالإضافة الى زيادة في حجم مشتريات تلك الدول للمخزون العسكري، فارتفع حجم مشتريات الولايات المتحدة الأمريكية من السلاح من ٣٥١ مليون دولار عام ١٩٩٠، إلى ١٢٩٧ مليون دولار عام ٢٠١٢، وتلك القيمة تتزايد عاماً بعد عام، وفي ذات الأفق فالاقتصاد العسكري يفتح أبواباً للعلاقات ذات المصلحة مع القادة العسكريين الذين يعملون لصالح الصناعة العسكرية الاحتكارية، إما من خلال زيادة حجم الطلبيات العسكرية، أو من اخلال افتعال النزاعات والصراعات فيما بين الدول، وكل ذلك يصب في مصلحة الاقتصاد العسكري (ماطنيوس، المجلد الثالث)، وكما هو معروف بأن الصناعة العسكرية لا يتم إنتاجها إلا وفقا لمعايير معينة، وتلك المنتجات لا تباع بسعر السوق، إنما تباع بالسعر الاحتكاري لذلك المنتج، وذلك بالطبع بالاتفاق مع القادة العسكريين، مما يحقق أرباحاً هائلة، فعسكرة الاقتصاد، والصناعات الحربية، تعد عوامل ضغط على الحكومات لاستمرار النزاعات والحروب، وذلك لضمان عدم الوقوع في وحل البطالة، حيث تستوعب الصناعات العسكرية أعداداً لا يستهان بها من العاملين، لذلك فالدول الصناعية تسعى دوما إلى افتعال حروب

فيما بين الدول، لتكون تلك الدول أسواقاً جيدة لتصريف إنتاجها الحربي، مما يزيد من أرباح الدول الصناعية، وهذا بالطبع يجلب نمواً اقتصاداً عن طريق عسكرة الاقتصاد، وتعد إسرائيل اكبر مثال على ذلك، فالصناعات العسكرية الإسرائيلية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي حجم الناتج المحلي، بالإضافة إلى استيعاب أعداد كبيرة من القوى المعطلة، فلذلك تسعى إسرائيل قدما لخلق النزاعات بين الدول، لإيجاد أسواق لتصريف تلك المنتجات الحربية، وهذا يؤشر إلى أن العسكرة حالة دائمة في النظام الاقتصادي والسياسي لإسرائيل (كداوي،١٩٩٧، ص١١١).

أولا: مؤشر عسكرة الدولة GMI (Global Militarization Index):

يقوم مركز بون الدولي للتحويل (BICC)[١]، بنشر العديد من التقارير الخاصة بمؤشر عسكرة الدولة منذ ما يقارب الأربع سنوات، وفي احدث تقرير سنوي أصدره المعهد لعام ٢٠١٣، والذي يغطي ١٤٩ دولة، والممول من قبل الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، تظهر البيانات أن دول الشرق الأوسط أكثر دول العالم عسكرة (Heinke, ٢٠١٣,p١٠).

ويصور مؤشر GMI الوزن النسبي، ومدى أهمية الجهاز العسكري في داخل الدولة وذلك من خلال سلوك الدولة في توزيع مواردها الاقتصادية لصالح القطاع العسكري، ولذلك فان GMI يسجل عدد من المؤشرات لتمثيل عسكرة الدولة ومن تلك المؤشرات ما يلي:

- المقارنة بين الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي GDP، والإنفاق على الصحة كنسبة من إجمالي الناتج المحليGDP .
- نسبة عدد القوات المسلحة في البلاد بالنسبة لعدد الأطباء، والعدد الكلي للسكان.
- نسبة عدد الأسلحة الثقيلة لمجموع السكان الكلي.

وتستند بيانات مؤشر GMI إلى البيانات المتوفرة في كل من معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، صندوق النقد الدولي IMF[٢]، ومنظمة الصحة العالمي WHO[٣] ، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IISS[٤]، ووفقا لبيانات عام ٢٠١٣ فتصدرت دول الشرق الأوسط مراكز متقدمة وفقا لأكثر الدول عسكرة، واحتلت إسرائيل **المركز الأول**، كونها أكثر دولة عسكرية وفقا لمؤشر GMI، واحتلت سوريا (المركز٥)، والأردن (المرتبة٦)، والكويت حصدت (المركز١٠)، وعمان احتلت المركز (١١) والمملكة العربية السعودية احتلت (المركز١٣)، ومن بين الدول العربية التي احتلت مراكز متقدمة وفقا لمؤشر

---

[١] Bonn international center for conversion :BICC

[٢] The international Monetary Fund :IMF

[٣] The World Health organization :WHO

[٤] The International Institute for Strategic Studies :IISS

GMI، فالبحرين احتلت (المركز١٥)، تلتها لبنان في المركز ١٨، وجاءت مصر في المركز٢٦ والمركز ٢٨ كان من نصيب إيران ومنطقة الشرق الأوسط بالإجمال احتلت المراكز ٤٠ لمؤشر عسكرة الدولة، وهذا بالطبع تزامنا مع الإضرابات المتوالية والصراعات السياسية القائمة في المنطقة ككل، وإعادة التسلح في الشرق الأوسط تسجل نسباً عالية جدا، ويظهر ذلك جليا في المراتب المتقدمة التي احتلتها دول الشرق الأوسط وفقا لتصنيف GMI (Heinke,٢٠١٣, P١١)، فقد لوحظ منذ عام ١٩٩٠ أن هنالك ثلاث دول تدخل ضمن أكثر الدول عسكرة، وهي (إسرائيل، سوريا، الكويت) وبحلول عام ٢٠٠٩ وصل العدد إلى أربع دول بانضمام الأردن لقائمة أعلى ١٠ دول عسكرة في العالم، هذا بالإضافة إلى النسب المرتفعة من حجم النفقات العسكرية بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي والتي وصلت في بعض البلدان إلى أكثر من ٧٪ وهذا يزيد عن المتوسط العالمي والذي يبلغ ٢,٥٪ وهذا إن دل، فإنما يدل على الاتجاه التصاعدي في النفقات العسكرية لدول الشرق الأوسط، فهنالك تركيز عالٍ على استحواذ الأسلحة الثقيلة، وسوريا تحتفظ بأكبر عدد من هذه النظم العسكرية و العتادية، تليها مصر بالمرتبة ٢٦، ثم إسرائيل ودول الخليج العربي وخاصة السعودية، والتي تستثمر المليارات في شراء أسلحة جديدة، فقد خصصت ٦٠ مليار دولار لعام ٢٠١١ لشراء طائرات مقاتلة وعسكرية من شركات الأسلحة الأمريكية، وتهدف بذلك أن تعزز قوتها في المنطقة، فالصراع الدائر في المنطقة يجعل من تلك الدول تسعى دوما لتحافظ على قوتها العسكرية تخوفا من إقبال حروب جديدة لا تحمد عقباها. ويأتي هذا الإنفاق المتزايد على البرامج العسكرية على حساب النمو الاقتصادي، وعمليات التنمية خاصة في الدول النامية، فتحويل الموارد الاقتصادية لصالح القطاع العسكري، سيؤثر سلبا بالتأكيد على القطاعات الأخرى من صحة وتعليم وخدمات، وأظهرت الدراسات أن الدول الفقيرة تنفق ما يزيد عن متوسط ما يجب أن يخصص للقطاع العسكري، فالعسكرة المفرطة تؤثر سلبا على هيكلية التنمية الاقتصادية اللازمة للدولة، بالإضافة إلى أن نسب منخفضة من العسكرة تكون عائقاً في طريق التنمية الاقتصادية، فالفقدان التام لسيادة القانون في الدولة، سيتسبب في المزيد من الصراعات والنزاعات، وهذا سينعكس بدوره على السكان، مما سيلقي بظلاله السلبية على مستويات التنمية داخل المجتمع (Heinke ,٢٠١٣, P٥).

جدول رقم ١: مؤشر عسكرة الدولة الخاصة بدول الشرق الأوسط ١٩٩٠-٢٠١٣

الترتيب ٢٠١٣	الدولة	١٩٩٠ GMI	٢٠٠٠ GMI	٢٠٠٩ GMI	٢٠١٣ GMI	الإنفاق العسكري كنسبة من GDP	الإنفاق على الصحة كنسبة من GDP
١	إسرائيل	٩٢٩	٨٨٦	٨٦٥	٧٩٤	٦,٦	٧,٧
٥	سوريا	٨٤٤	٨٣٦	٧٩٦	٧١٤	٤,٠	٣,٧
٦	الأردن	–	٨٠١	٧٧٩	٦٩٤	٤,٥	٨,٤
١٠	الكويت	٨٥٠	–	٧٣٦	٦٦٦	٣,٥	٢,٧
١١	عمان	–	–	–	٦٦٥	٨,٧	٢,٣
١٣	السعودية	–	–	٧٩٦	٦٤٦	٧,٦	٣,٧
١٥	البحرين	٨٣٨	–	–	٦٤٥	٣,٥	٣,٨
١٨	لبنان	–	–	–	٦١٤	٤,٠	٦,٣
٢٦	مصر	–	–	–	٥٧٨	١,٧	٤,٩

GMI: يقيس مستوى العسكرة من(٠) ، إلى (١٠٠٠)

المصدر: Bonn international center for conversion

الجدول من اعداد الباحثة.

ثانيا: قوات الدفاع والنمو الاقتصادي:

إن القوات الدفاعية لأي دولة، تسهم كغيرها من القطاعات في إحداث تنمية اقتصادية داخل المجتمع، لا يمكننا إنكارها أو تغيبها، فمضافا إلى كونها تحفظ الأمن وتضمن الاستقرار للدولة، وتلك من أهم البوادر الإيجابية لخلق بيئة تنموية خصبة، فهي أيضا تسهم في العمليات التنموية بشكل مباشر، فالتصنيع العسكري يعد قناة هامة من قنوات التنمية الاقتصادية، فعمليات زيادة حجم الطلب على الإنتاج الصناعي، وتخفيض حجم البطالة، واستخدام واستغلال رأس المال البشري بأفضل استغلال، والتطور التكنولوجي الذي تسهم به في مجالات البحث والتطوير، جميعها يصب في مصلحة التنمية الاقتصادية (مراشدة،١٩٩٠،ص٨٣).

ان دول العالم الثالث تعاني من ارتفاع نسب البطالة لديها، وذلك في ظل وجود موارد اقتصادية وطنية معطلة، فوجود قوات الدفاع يسهم بشكل كبير في استيعاب القوى العاملة المعطلة، فيزداد الطلب عليها، ويرتفع مستوى التوظيف لأعلى درجاته، وهذا الامر يعد من ابرز ايجابيات زيادة حجم النفقات العسكرية (طريح،٢٠٠١،ص٦٣٢)، وهذا بالطبع يعتمد على التكنولوجيا التي تستخدمها قوات الدفاع، فالمستوى التكنولوجي المعتمد في الدولة يحدد حجم القوى العاملة التي ستباشر العمل في خضم قوات الدفاع، فإذا كانت القوات الدفاعية للدولة تعتمد على المرحلة البدائية من التكنولوجيا، فهذا

يعني إنها تعتمد على قوات المشاة، وهذا بالتأكيد يتطلب أعداد كبيرة من القوى العاملة، أما إذا كانت الدولة تعتمد على المرحلة التكنولوجية الثانية ، أي بالإضافة لاعتمادها على قوات المشاة، فهي تعتمد على استخدام الأسلحة الثقيلة، فهذا يعني إنها مازالت بحاجة إلى أعداد كبيرة من القوى العاملة، لتعمل في القوات الدفاعية، وان كانت اقل من المرحلة التكنولوجية الأولى، أما إذا وصلت الدولة إلى المرحلة التكنولوجية الثالثة، والتي تعني استخدام قوات الدفاع لأسلحة تكنولوجية متطورة، فبذلك يتم الاستغناء عن زيادة الطلب على القوى العاملة، و إسرائيل قد وصلت إلى هذه المرحلة، وتحاول أيضا الوصول إلى المرحلة الرابعة من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتي تستغني عن العنصر البشري إلى حد كبير،(هويدي،١٩٨٦،ص٢٨)، والآن سنستعرض الأثر الذي سوف يحدثه زيادة القوى العاملة في القطاع العسكري على الاقتصاد:

١. تعمل القوى العاملة في القطاع العسكري على حفظ الأمن، مسهمة بذلك في خلق ارض خصبة لعمل الاقتصاد الوطني.
٢. إن توجيه جزء من القوى العاملة لقطاع الصناعة العسكرية، يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ومن ثم يحدث انتعاش في الاقتصاد العام في الدولة، بالإضافة إلى تقليل حجم البطالة في المجتمع.
٣. بعض الدول كإسرائيل تقوم بتوجيه القوى العاملة ذات المهارة والخبرة، نحو القيام بأعمال الصيانة لمختلف الأسلحة، وتقوم بالخوض في مناقصات دولية، مدرة بذلك دخولاً إضافية، وأموالاً صعبة، وتفتح أبواب التطور التكنولوجي واكتساب خبرات جديدة على مصراعيها (مراشدة،١٩٩٠،ص٦٩-٦٨)

١. قوات الدفاع استهلاكية:

يعتبر الدفاع سلعة عامة، تقدمها الدول لمواطنيها، يستفيد منها كافة أبناء الشعب على اختلاف إنتاجيتهم في تلك السلعة، فالدفاع لا يقتصر على منطقة جغرافية دون أخرى، ولا يقتصر على أفراد دون آخرين، فليس بالإمكان تجزئة هذه السلعة أو قياسها بعدد وحدات إنتاجية، بالإضافة إلى كون الاستثمار في مجال الدفاع، هو القدرة على الحد من الأضرار الإنسانية والاقتصادية التي قد تطال كافة المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية، ولذلك لابد من أن يرتبط الاستثمار الدفاعي بالمسار التخطيطي المستقر، لتجنب المخاطر السلبية التي قد تلحق بالجانب الاقتصادي (shmuel ,p٢ ,٢٠١٠) .

ويعد الاستهلاك حلقة أساسية من حلقات دورة الإنتاج الوطني، وضيق الأسواق الداخلية يعتبر عقبة أساسية في وجه إحداث نمو اقتصادي حقيقي، وإلى ذلك يعول حدوث الحروب المتتالية و ذلك للحاجة المتزايدة للاقتصاديات الصناعية إلى تصريف المنتجات الفائضة، من خلال عمليات التوسع الاستعماري، لفتح أسواق جديدة أمام الإنتاج الصناعي المتزايد، بالإضافة للحصول على ميزة الأسعار

الزهيدة للمواد الأولية، وهذا ما حدث حقيقة في أوائل القرن التاسع عشر بين الدول الصناعية المتحاربة للحصول على المزيد من المستعمرات، مرورا بالحربين العالميتين، ووصولا، إلى زرع الاستيطان في قلب الوطن العربي من خلال الوجود الصهيوني على ارض فلسطين(حبيب، المجلد١١). وعلى سبيل المثال نجد أن الاستهلاك الدفاعي في إسرائيل يتضمن المصروفات التالية كما هو مبين في جدول رقم :٢

جدول رقم،٢: الأجزاء التي يتكون منها الاستهلاك الدفاعي الإسرائيلي لعام ٢٠٠٩

عنصر الإنفاق	مليار شيكل
تعويضات الموظفين(الرواتب وتقديرات ورواتب التقاعد)	٢٢,٠١
الحصول على البضائع والخدمات في إسرائيل	٢٠,٣٦
إجمالي الاستهلاك الدفاعي المحلي	٤٢,٦٤
استيراد الدفاع	٩,٩٧
إجمالي الاستهلاك الدفاعي العام	٥٢,٦١
اقتطاع مبيعات وزارة الدفاع	-١,٩٩
صافي الاستهلاك الدفاعي	٥٠,٦٢

المصدر : INSS، Strategic Assessment,٢٠١٠

ومن جانب آخر نجد أن معظم الاقتصاديات الصناعية تعاني بشكل أساس من مشكلتين أرهقتا اقتصاديات تلك الدول، ألا وهما: البطالة المتفاقمة، وفوائض الصناعات الإنتاجية الثقيلة من جانب آخر، ولمعالجة هاتين المشكلتين فالسبيل إلى ذلك يكون عبر زيادة أعداد أفراد القوات المسلحة، مما يخلق فرص عمل جديدة، قادرة على استيعاب أعداد البطالة المتفاقمة، أما بالنسبة للفوائض الإنتاجية للصناعات الحربية، فتسعى الدول الصناعية جاهدة إلى تأجيج الحروب والنزاعات بين الدول، حتى تخلق أسواقاً استيرادية للمعدات والأسلحة العسكرية المكدسة لديها، فتلك الحروب لا تعزز فقط استيعاب الإنتاج العسكري فقط بل، ما ينجم عن تلك الحروب من تدمير للبنى التحتية، يؤدي إلى خلق طلب جديد، يدفع باقتصاديات الدول الصناعية قدما(٢٠١٠، shmuel ,p٨) .

ولهذا أسهمت الولايات المتحدة بعد حصولها على المكاسب الاقتصادية، التي حققتها بانتهاء الحرب العالمية الثانية، إلى تعزيز النعرات الطائفية والقبلية بين الدول التي حصلت على استقلالها حديثا، لجعلها تنفق مبالغ هائلة لبناء قواتها المسلحة، مما يجعلها في حالة بحث دائم عن تطوير تلك الترسانة العسكرية، من خلال استيراد كل ما هو جديد، فتلك النفقات المتزايدة تصب في جيوب الدول الصناعية المصدرة للأسلحة، محدثة بذلك نشاطاً اقتصادياً منقطع النظير، وسوقاً دائمة للصناعات العسكرية المصدرة(حبيب، المجلد الثالث).

وتعتبر القوات المسلحة سوق استهلاكية ضخمة لأي دولة كانت، وتشير التقارير إلى أن نفقات الحروب تمثل جزءاً لا يستهان به من الاستهلاك العام في الدول الصناعية والنامية على حد سواء، وهذه النفقات تتزايد بشكل مطرد عاماً بعد عام في ظل الحروب والنزاعات المتوالية، حيث تقدر تكاليف الحرب العراقية الإيرانية، بنحو٣٠٠ مليار دولار على كلا الطرفين، وتقدر أيضا تكاليف الحرب التي شنها التحالف الدولي ضد العراق، عام ١٩٩١، بنحو ١٥٠ مليار دولار، بخلاف الخسائر المادية والبنيوية التي لحقت بالعراق والكويت(محمد،٢٠١٣،ص١٤٤).

ونتيجة للأرباح التي تعود على الدول الصناعية من جراء زيادة الإنفاق العسكري، سواء من خلال استيعاب اليد العاملة أو من خلال تصدير العتاد والسلاح للدول المتنازعة بأسعار باهظة، فان ذلك يجعل من مخصصات الإنفاق العسكري تتزايد باستمرار، حيث بلغت الموازنة العسكرية الأمريكية على سبيل المثال في عام ١٩٩٠ أكثر من ٢٨٩ مليار دولا أمريكي، وفي بريطانيا بلغت النفقات نحو ٣٨,٥٢ مليار دولار في العام ذاته، وبلغ في عام ١٩٩١ نصيب الفرد في إسرائيل من إجمالي النفقات العسكرية دولار ١٣٢٥ دولار، ٣٧٥ منها عبارة عن مساعدات مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن أن النفقات العسكرية تصل إلى أكثر من ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي، مما يعني أن الإنفاق العسكري ما هو إلا عبارة عن سوق استهلاكية كبيرة، والجدير بالذكر أن النفقات العسكرية في الدول النامية تتمتع بخصوصية معينة، حيث زيادة النفقات العسكرية لا يعني وجود طلب داخلي لإنتاج العدد العسكرية، بل يوجه الطلب الداخلي نحو الاستيراد من الدول المصنعة للسلاح، فالأثر الذي يحدثه الإنفاق العسكري في الدول النامية يختلف عما يحدثه بالنسبة للدول المتقدمة (حبيب،المجلد الثالث).

جدول رقم ٣: مجموع القوى العاملة النشطة في القطاع العسكري ٢٠١٠-١٩٧٣

(القوات بالآلاف)

الدولة	٧٣	٧٦	٨٢	٨٥	٨٨	٩١	٩٤	٩٧	٠٠	٠٤	٠٥	٠٦	٠٧	٠٨	٠٩	١٠
لبنان	١٣	١٤	١٧	٢٢,٢٥	٢٥,٥	١٥	٢١	٣٥,٧	٤٣	٦٥	٧٠	٧٠	٧٠	٥٣,٩	٥٣,٩	٥٧
الأردن	٦٥	٧٠	٦١	٦٠	٦٥	٦٢,٧٥	٧٤	٩٠	٩٠	٩٠	٨٤,٧	٨٥	٨٥	٨٨	٨٨	٨٨
إسرائيل	٦٥	١٢٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١١٢	١٠٤	١٠٤	١٣٤	١٣٠	١٢٠	١٢٥	١٢٥	١٣٣	١٣٣	١٣٣
سوريا	١٠٠	١٢٥	٢٠٠	٢٠٠	١٧٠	٣٢٠	٣٠٠	٣٠٠	٣١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢٠٠	٢١٥	٢١٥	٢٢٠
مصر	٢٨٥	٢٨٠	٢٩٥	٣٢٠	٣١٥	٣٢٠	٣٢٠	٢٩٠	٣١٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٤٠	٣٤٠	٣٤٠	٣٤٠
الاحتياطي الإسرائيلي	٢٧٥	٣٧٥	٣٧٥	٣٧٥	٤٥٠	٦٠٦	٥٩٨	٥٩٨	٥٩٨	٥٣٠	٥٣٠	٥١٨	٦٢٥	٦٣٣	٦٣٣	٦٣٣

المصدر: ٢٠١٠, The Arab – Israel military balance

شكل رقم (١) مجموع القوى العاملة النشطة في القطاع العسكري ١٩٧٣-٢٠١٠

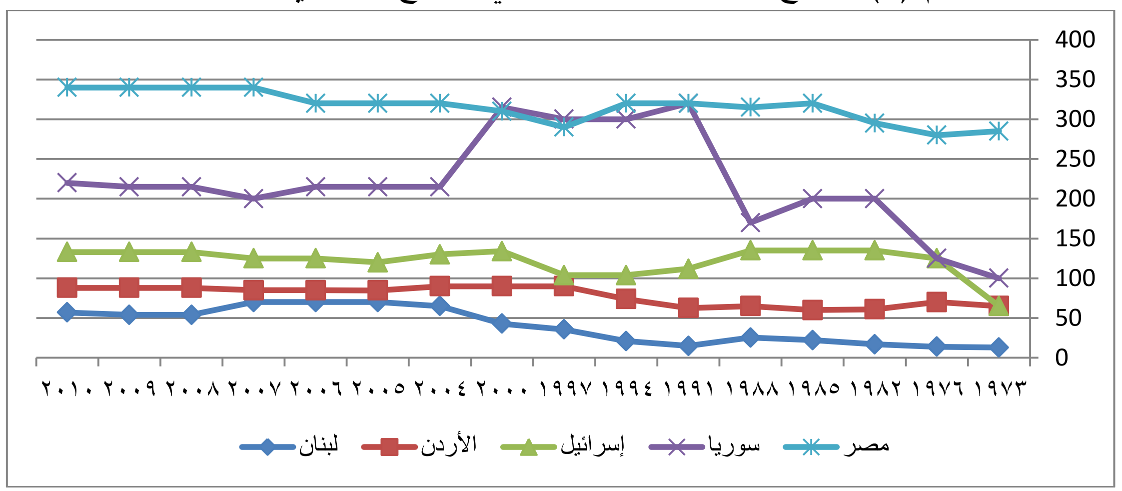

المصدر: ٢٠١٠, The Arab – Israel military balance

القوى العاملة في الجيوش العربية مقابل إسرائيل:

بالنسبة لإسرائيل وفقا للأرقام المذكورة في الجدول، يتبين أن القوى العاملة في الجيش الإسرائيلي لم يطرأ عليها أي تغير جذري خلال السنوات الماضية من عام ٢٠١٠-١٩٧٣، وان كان هنالك أي تغير فهو بسبب الضغوطات المالية، وتثبت البيانات مدى اعتماد إسرائيل وبشكل كبير على القوات الاحتياطية مقابل القوى النشطة في العمل العسكري، فإسرائيل كانت تمتلك قوى فاعلة صغيرة نسبيا، ولذلك بدأت في الآونة الأخيرة تحرص على دعم وتدريب وتطوير القدرات العسكرية لكل القوى العسكرية سواء أكانت قوى نشطة أم قوات دفاع احتياطية (Cordesman and, nerguizian, ٢٠١٠, p٩)، ولا تزال قوات الدفاع الإسرائيلية الأقدر والأكثر تفوقا على كافة قوات الدفاع التقليدية في المنطقة ككل، وهذا بفضل التطور التقني في المعدات والتدريب بالإضافة إلى كفاءة العنصر البشري، وهذا ما يعزز من مكانتها التنافسية مقابل القوات العربية، في حين حافظت سوريا ولسنوات عدة على نسب مرتفعة في عدد القوى العاملة في المجال العسكري خاصة بعد حربها عام

١٩٨٢ مع إسرائيل، وانخفضت هذه النسبة في أواخر عام ١٩٩٠، ويعود ذلك إلى التكاليف المادية الباهظة لإعداد وتدريب تلك القوى، وحافظت مصر على مستويات متقاربة في أعداد القوى العاملة المنتمية للجيش منذ عام ١٩٧٩، وهذا بفضل اتفاق السلام المبرم بين مصر وإسرائيل، كذلك الأمر بالنسبة للأردن فقد كانت القوى العاملة في الجيش الأردني متسقة ومتقاربة خلال السنوات التي تلت اتفاق السلام الأردني الإسرائيلي عام ١٩٩٤، أما لبنان فقد خفض من حجم ميزانية قوات الدفاع منذ عام ٢٠٠٧، فانخفضت على إثرها حجم القوى العاملة في الجيش من ٧٢ ألف إلى ٥٦ ألف ويواجه لبنان أزمة في النفقات العسكرية الراكدة بسبب النظام السياسي القائم على التنوع الطائفي والذي يعارض التطور العسكري، في حين استمرت القوى العاملة في قوات الدفاع التابعة للملكة العربية السعودية بالتزايد فقد بلغت ١٠٢ ألف عامل وصولا إلى ٢٣٣ ألف عامل عام ,٢٠١٠ (P٣٢٨، IISS،٢٠١٢) .

أما التوازن العسكري السوري الإسرائيلي، فالأرقام تروي جزءاً من القصة، وارض الواقع والتدريب التقني، والتقدم التكنولوجي يحكي فجوة كبيرة بين الجانب العسكري السوري والجانب العسكري الإسرائيلي، فإجمالي القوات النشطة الإسرائيلية قد تلقت تدريباً أعلى بكثير مما حصلت عليه القوات السورية، وفي ذات الأمر القوات السورية لا يستهان بها، فقد دربت حزب الله وبرهن على وجوده كقوة ، وهذا ما حفز إسرائيل لإعادة بناء وتدريب ٢٠٠٦ على الخارطة السياسية في حربه مع إسرائيل عام قواتها العسكرية، لتكون على استعداد لأي مناورة عسكرية محتملة، كافيك عن الدعم التقني والفني والعسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مما يجعل من الفجوة بين تقييم الجيش السوري والجيش الإسرائيلي تتفاقم، وتعد الأردن الدولة العربية الوحيدة التي تسعى إلى تحفيز وتطوير ضباط الجيش من خلال إعطائهم حق المبادرة وتطوير الذات وتعزيز وصولهم لمناصب عليا وفقا للجدارة بعيدا عن المحسوبية، لكنها في ذات الوقت تعاني من مشكلات مادية تقيد من إجراءات التطوير البنيوي الكامل لهيكل الجيش الأردني، ومصر وبعض الدول العربية تحرز بعض التقدم في نوعية القوى العاملة في القطاع العسكري، ولكن يحول دون هذا التطوير المشاكل السياسية، والثقافية، والبيروقراطية العسكرية . (Cordesman and nerguizian،٢٠١٠،p٩)

جدول رقم٤: عدد الإفراد العسكريين وشبه العسكريين لعام ٢٠١٠

الدولة	عدد العسكريين	احتياطي الجيش	شبه عسكري	المجموع	المجموع لكل ١٠٠٠فرد
إسرائيل	١٧٦٥٠٠	٤٤٥،٠٠٠	٧,٦٥٠	٦٢٩١٥٠	٧٩,٢
الأردن	١٠٠,٥٠٠	٦٥،٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٧٥,٥٠٠	٢٨
السعودية	٢٣٣٥٠٠	٠	١٥,٥٠٠	٢٤٩,٠٠٠	٨,٧
سوريا	٣٢٥,٠٠٠	٣١٤,٠٠٠	١٠٨,٠٠٠	٧٤٧٠٠٠	٣٤,٣
لبنان	٥, ١٠٠	٢٣٢٦٣٦	٢٠,٠٠٠	٣١١٧٣٥	٧٧,٦
مصر	٤٦٨٥٠٠	٤٧٩,٠٠٠	٣٩٧,٠٠٠	١٣٤٤٥٠٠	١٧

المصدر: ٢٠١٠, The SIRRI year book

شكل رقم (٢) عدد الافراد العسكريين وشبه العسكريين لعام ٢٠١٠

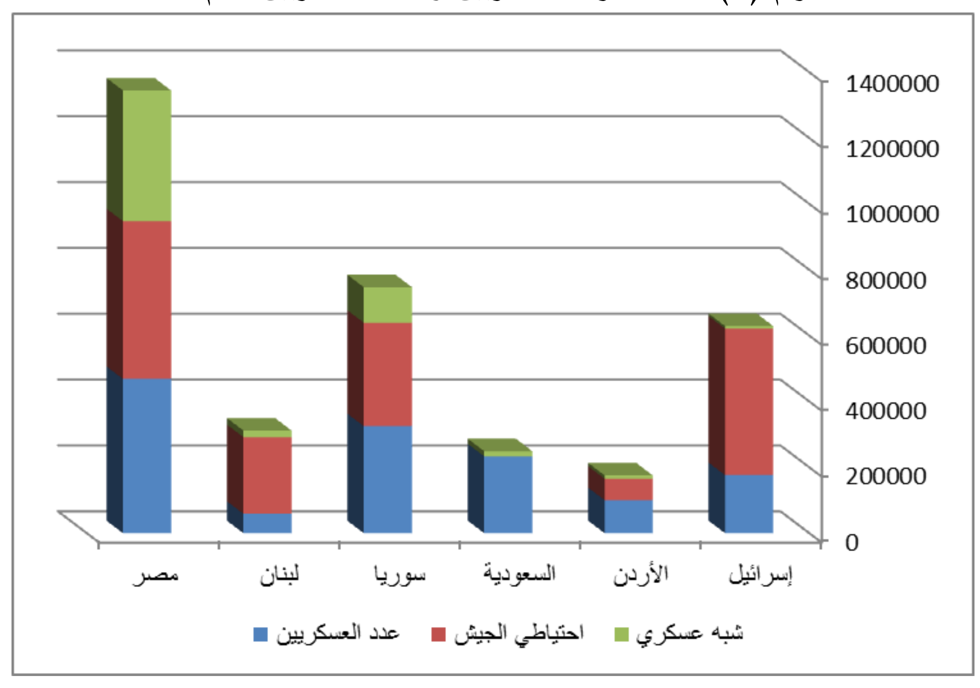

المصدر: ٢٠١٠, The SIRRI year book

٢. ميزانية قوات الدفاع العربية:

إن ما يخصص للإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الدخل القومي، يعد مؤشراً هاماً لمدى اهتمام الدولة بالقطاع الدفاعي بشكل عام، لكن يجب أن لا نغفل بان الدول الفقيرة لا تستطيع أن ترصد مبالغ طائلة على الشؤون الدفاعية، لان ذلك سيؤثر على قدرتها الإنفاقية على باقي المجالات الاستثمارية والتطويرية والبنيوية وما إلى ذلك من أوجه إنفاق مختلفة، لمواجهة متطلبات أساسية كالصحة والتعليم وبناء الطرق والسدود وما شابه، وهذا بالطبع على نقيض الدول الغربية التي ترصد مبالغ هائلة كنسبة من إجمالي الدخل القومي لمجالات الإنفاق العسكري، لكن ارض الواقع يناقض

ذلك، حيث نجد أن الدول النامية، هي من ضمن أكثر الدول إنفاقاً على المجالات العسكرية (الشاذلي،١٩٨٤،ص٢٣٣)، ففي عام ٢٠١٠ بلغ إجمالي ميزانية قوات الدفاع لدول الشرق الأوسط ١١١ مليار دولار، مصحوبا بارتفاع قدره ٢,٥٪، والسبب جراء هذا الارتفاع الإنفاق العسكري المتزايد في المملكة العربية السعودية، حيث تعد رابع اكبر ميزانية دفاع بعد أمريكا والصين وروسيا، إذ حصدت مركزاً متقدما ضمن الدول العشر الأكثر إنفاقا على سباق التسلح بإنفاق عسكري بلغ ٥٢,٩ مليار دولار لعام ٢٠١٣، وفي ذات السياق فقد ارتفع حجم الإنفاق المخصص لقوات الدفاع في دول الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، بنسبة ٤٠٪، ولبنان في عام ٢٠٠٩، ارتفع نسبة إنفاقه لتصل إلى زيادة قدرها ٢٠٪، و زيادة نسبية قدرها ١١٪ لكل من البحرين والأردن، وكذلك ارتفع معدل نمو الإنفاق العسكري في سوريا لذات العام بمعدل٨,٧٪ (فهد، الأهرام العربي،٢٠١٢) وأشارت التقارير الصادرة عن " الماسة كابيتال" أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتحول وبشكل سريع إلى لاعب مؤثر في سوق المنتجات الحربية، حيث تستأثر السعودية بنسبة ٥٠٪ من إجمالي الإنفاق العسكري في المنطقة، بحجم إنفاق يساوي ٤٥,٢ مليار دولار (الحضري،٢٠١٢)

٣. ميزانية قوات الدفاع الإسرائيلية:

يقصد بالميزانية أنها عبارة عن جميع المعاملات المالية التي تمت خلال السنة، وترصد لسياسة المالية التي تطبقها الدولة على مختلف الأصعدة والنواحي، مبالغ محددة لكل قطاع من قطاعاتها، سواء للقطاع الصحي أو التعليمي أو الدفاعي ... الخ من نفقات حكومية.

والميزانية الإسرائيلية تبرمج وفقا للإطار السياسي والاقتصادي والإداري التي تعيشه الدولة، ودورة الميزانية الحكومية تمر بخمس مراحل، أولها الدوائر الحكومية ثم دائرة الميزانية في داخل وزارة المالية، يليه مشروع إعداد الميزانية، انتقالا إلى طرحه على الكنيست وإقراره، ويشرف المحاسب العام التابع لوزارة المالية على تنفيذ الميزانية، لضمان تنفيذها وفق ما تم اقراره (السيد،١٩٧٥، ص٩٧).

فكانت ثاني ميزانية حكومية تقرها إسرائيل عام ١٩٥٠، حيث تم رصد ٦٠ مليون ليرة إسرائيلية لتلك الميزانية، فكانت تزيد عن الميزانية المرصودة للعام الذي سبقه بنسبة ٣٧%، حيث خصص ١٥ مليون ليرة إسرائيلية لميزانية وزارة الدفاع (shmuel ,٢٠١٠, p٤).

تعتبر ميزانية الدفاع من أكثر الأمور التي تحظى بنوع من السرية في الإفصاح عن الأرقام الحقيقية المرصودة لتلك الميزانية، ناهيك على أنها تعتبر مؤشراً هاماً على مدى اهتمام الدولة بقواتها المسلحة، لتكون على استعداد تام لحفظ الأمن ودرء أي عدوان محتمل، ومن هنا لابد أن نكون على وعي بأن الكفاءة القتالية لا ترتبط فقط بمقدار الميزانية المرصودة للمجال العسكري، فالمال ما هو إلا سبب من عدة أسباب تسهم في إبقاء القوات المسلحة على قدر المسؤولية المناط إليها. وأوجه إنفاق

ميزانية الدفاع متعددة، فقد تشمل مخصصات كل من : الأجور، المأكل والملبس، والعلاج الطبي، بالإضافة للأسلحة والعتاد، وصيانة الأسلحة والمعدات، والوقود، وترشيد الإنفاق العسكري لا يخرج عن نطاق تلك المخصصات(الشاذلي،١٩٨٤،ص٤٠).

ومخصصات الدفاع تختلف من دولة إلى أخرى و تتحد من قبل عوامل عدة منها، الغنى المادي للدولة، المستوى الاجتماعي والثقافي، وجود أي خطر أو تهديد محتمل، التحالفات الدولية، تعني حصول الدولة على دعم عسكري من دول التحالف، في حال تعرضها لعدوان خارجي، مع العلم أن الدول الغنية تخصص نسباً عالية لميزانية الدفاع، إلا أن تلك النسب تعتبر ضئيلة بالنسبة للدخل القومي لتلك الدول، وحظيت ميزانية الدفاع الإسرائيلية لعام ١٩٨٣ بما يقدر بـ ٦,٤٦١ مليار دولار، والتي تشكل نحو ٣٠% من إجمالي الدخل القومي، وتلك النسبة تعتبر اكبر نسبة في العالم في ذلك العام، وتخصص إسرائيل نصف تلك الميزانية لشراء وتطوير الأسلحة، في حين أنها لا تسعى إلا لشراء الأسلحة ذات الحاجة الأكثر إليها، والجزء الأكبر من تلك الميزانية يستنفذ لشراء الأسلحة المرتبطة بالقوات الجوية، ثم يليها حاجات القوات المدرعة، انتقالا للقوات البحرية، وهذه السياسة المتبعة جعلت من إسرائيل تمتلك تفوق عسكري على مختلف الأصعدة برية أو بحرية أو جوية، بما يفوق القوة البريطانية والفرنسية في تلك المجالات، مع العلم بأن ميزانية الدفاع الإسرائيلية تشكل فقط نحو ٢٥,٦%، ٢٩,٥%، من ميزانية الدفاع البريطانية والفرنسية على التوالي في ذات العام (الشاذلي،١٩٨٤،ص٤٠)

فميزانية الدفاع الإسرائيلية تمول الأهداف التالية:

١. دعم وتمويل كافة المصروفات الرأسمالية والجارية الخاصة بالجيش الإسرائيلي، كالإنفاق على (رواتب الموظفين الرسميين، بالإضافة إلى رواتب قوات الاحتياط، والصحة، والغذاء... الخ)، كذلك الإنفاق على بناء وتطوير قوات الدفاع (كالإنفاق على الاستثمار في مخزون رأس المال الدفاعي، كشراء الأسلحة، والإنفاق على مجالات البحث والتطوير).
٢. تشمل ميزانية الدفاع أيضا كافة الالتزامات الواقعة على عاتق المؤسسة العسكرية، كالإيفاء برواتب الذين قضوا أثناء الخدمة العسكرية، بالإضافة إلى رواتب ومستحقات المتقاعدين العسكريين، ونفقات برامج إعادة التأهيل الخاصة بالجرحى.
٣. تغطي موازنة الدفاع نفقات متفرقة، كنفقات بناء التحصينات والترسانات والعوائق، كذلك الضرائب التي تدفع مقابل ملكية الجيش لبعض القواعد العسكرية (shmuel ,٢٠١٠, p٤).

ففي عام ٢٠٠٤ بلغت الموازنة العسكرية التي اقرها الكنيست ١٠,٨٨ مليار دولار، وكشف مراقب إسرائيلي انه في أواخر أغسطس من عام ٢٠٠٥ بأن أريل شارون ووزير دفاعه موفاز قد قاما بتحويل مبيعات الأسلحة العسكرية بالإضافة إلى مخصصات أخرى لصالح الميزانية العسكرية، دون

أن تكون الحكومة أو وزارة المالية على اطلاع بذلك الأمر، ووصلت تلك المبالغ إلى ١١,٧ مليار شيكل، أي نحو ٢,٦ مليار دولار، مما أدى إلى ارتفاع نسبة ما خصص للإنفاق العسكري على نحو ٥٨,٥ مليار شيكل، ما يعادل ١٣ مليار دولار، وبلغت الموازنة العسكرية الرسمية لعام ٢٠٠٥، نحو ١٠,٤٥مليار دولار، أي ١٨% من إجمالي الميزانية العسكرية، وفي عام ٢٠٠٦ ووفقا لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية وصل حجم ما خصص للإنفاق العسكري ١١,٣٥ مليار دولار، وعام ٢٠٠٧ خصصت له اكبر ميزانية على مستوى تاريخ إسرائيل، كما قد صرح في العديد من الأخبار، وكشفت الصحيفة الاقتصادية ذي ماركر،The Marker، التابعة لصحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ ١٨/٤/٢٠١٠ أنه قد تم إبرام اتفاق سري بين وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، ووزير المالية يوفال ستاينتس، على أن يتم زيادة حجم ميزانية الدفاع بحجم تراكمي يصل إلى ١٨٨ مليون دولار لعامي ٢٠١١، وعام ٢٠١٢، وفي ذات السياق أوضحت الصحيفة أن ميزانية الحرب المباشرة ستبلغ ١٧ مليار دولار سنويا، ثلاثة مليارات منها مقدمة سنويا كمساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية، وكما ذكر بشكل سري بأن نفقات الدفاع سوف تزداد في عام ٢٠١٠ إلى ١٣,٦ مليار دولار، وصولا إلى ١٤ مليار دولار لعام ٢٠١٢(صالح،٢٠١٣،ص٤٣).

١. الموارد المالية المكونة للميزانية العسكرية:

١. الموارد الاقتصادية الإسرائيلية والتي تعرف باسم (ميزانية الشيكل) حيث تنفق أموال تلك الموارد على مختلف أنشطة قوات الدفاع، حيث بلغ إجمالي هذه الميزانية لعام ٢٠١٠، ٣٧,٨ مليار، بنسبة ٤,٨٥% من إجمالي الناتج المحلي، و١١,٦% من ميزانية الدولة.
٢. تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات مالية لإسرائيل ٧٤% منها مخصص لجانب الدفاع، و٢٦% الباقي قابلة للتحويل للشيكل الإسرائيلي، وذلك يزيد من حجم الميزانية الإسرائيلية.
٣. تعد مبيعات المؤسسة العسكرية من معدات وأسلحة، دخلاً يضاف إلى ميزانية الدفاع، حيث قدر هذا الدخل ب ٢,٤ مليار دولار من ميزانية عام ٢٠١٠ (shmuel ,٢٠١٠, p٥).

جدول رقم ٥: جدول الموازنة العسكرية الإسرائيلية من عام ٢٠٠٠-٢٠١٢

السنة	الموازنة (بالمليار دولار)
٢٠٠٠	٩,٧٠٩
٢٠٠١	٩,٩٣٦
٢٠٠٢	١٠,٣٣٣
٢٠٠٣	١٠,١٩١
٢٠٠٤	٩,٨١٤
٢٠٠٥	١٠,١٩٢
٢٠٠٦	١١,١١٨
٢٠٠٧	١١,٩٧٧
٢٠٠٨	١٤,٣٠٦
٢٠٠٩	١٢,٤٤٠
٢٠١٠	١٤,٦٤١
٢٠١١	١٤,٩٥٣
٢٠١٢	١٥,٩٤٤

المصدر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ٢٠١٣

ثانيا: الصناعة العسكرية:

إن قيام الصناعة العسكرية في أي بلد كان، يعتبر أمراً ذا أهمية بالغة، لما لهذه الصناعة من أهمية تمس كافة الأوجه السياسية والاقتصادية والعسكرية، بالإضافة لما تعكسه أيضا على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي على حد سواء، ويذكر الباحث الاقتصادي بيير(pierre)، في دراسة قد أجراها عام ١٩٨٢، أن أهم الدوافع المشجعة لقيام الصناعة العسكرية، تتمثل في الدافع الأمني والسياسي، وضمان الاكتفاء الذاتي لسد احتياجات قوات الدفاع في حال حدوث حروب طارئة، ومع كل ذلك فتلك الصناعة تتلقى دعماً من كافة القطاعات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، كونها تنم عن أهمية استراتيجية وأمنية (مراشدة،١٩٩٠،ص٤٥).

إن دوافع قيام صناعة عسكرية في بلد ما لا تخلو من التشابه فيما بينها وبين الدول الأخرى، لكن لكل دولة خصوصية ، ولكل منها منطلقات واعتبارات خاصة بها، وعلى سبيل المثال فان إسرائيل استطاعت في حرب عام ١٩٦٧ أن تستولي على أسلحة روسية الصنع، فكان ذلك دافعاً هاماً في من اجل توظيف القدرات الإسرائيلية لإصلاح تلك الأسلحة وتطويرها، فيعد ذلك دافعاً هاماً لتشجيع الصناعة العسكرية الإسرائيلية (هويدي،١٩٨٦،ص١٣).

أ- **الدوافع الاقتصادية:**

في يومنا الحاضر بات من أهم مصادر الدخل القومي، الاستثمار في مجالات التصنيع العسكري والالكتروني، على اعتبار عمليات التصدير تجلب المزيد من العملات الصعبة التي بدورها تعد من الموارد الاقتصادية الهامة، وهذا الحال ينطبق مع ما هو حاصل في اسرائيل والتي اصبحت المؤسسة العسكرية تحظى بأهمية اقتصادية بالغة، وتحظى العوامل الاقتصادية بأهمية بالغة في التأثير على قيام الصناعة العسكرية المحلية، وبالإمكان أن نجملها بما يلي:

١. إن وجود موارد اقتصادية معطلة يعد دافع هام لقيام صناعة عسكرية ، لتشغيل تلك الموارد وتحفيز الطلب عليها، الأمر الذي يحد من التبعية للعالم الخارجي والتعرض للتقلبات الدولية.
٢. تسهم الصناعة العسكرية في استيعاب العمالة المعطلة، فتطورها وتكسبها المهارة.
٣. ارتفاع تكاليف الاستيراد يعد سبباً هاماً لتبنى فكرة التصنيع المحلي بأقل تكلفة .
٤. يصحب التصنيع العسكري المحلي خفض في عجز ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى توفير العملات الصعبة، وهذا يأتي من خلال عملية إحلال الواردات(مراشدة،١٩٩٠،ص٨٥).
٥. إن توجيه التعاقدات الاستثمارية لصالح مجال التصنيع العسكري يسهم ذلك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإنتاج السلاح يحفز عملية النمو، وفي ذات الوقت يقلل من حجم الواردات العسكرية.
٦. زيادة الارتباط بين القطاع العسكري والقطاع المدني عبر توظيف الطاقات الزائدة عن حاجة القطاع العسكري لخدمة المجال المدني.
٧. تنشيط الصناعات المرتبطة بالصناعة الحربية، كصناعة الصلب، والصناعات الكيميائية.

تعد تلك أهم الدوافع الاقتصادية المشجعة لقيام الصناعة العسكرية، وفيما يلي سنتطرق أيضا لآثار تلك الصناعة على الاقتصاد الوطني(صايغ،١٩٩٢،ص٢٣).

ب- **الدوافع السياسية:**

تسعى أي دولة كانت إلى تحقيق نوع من الاستقلالية السياسية، بعيدا عن الضغوطات الدولية، التي تمارسها الدول المصنعة للسلاح، فتجنب التدخل الخارجي في القرارات المصيرية و السياسية يعد من أهم الأسباب المشجعة لقيام صناعة عسكرية محلية، فالتدخل الخارجي في القرارات الأمنية والسياسية للدول المستوردة يشكل خطراً على مستوى الأمن القومي خاصة إذا كانت الدول المستوردة تلك تعيش في حالة حرب، كما يحدث في كل من إسرائيل، ومصر، وسوريا ، ولبنان، لذلك تسعى تلك الدول لبناء ترسانة عسكرية خاصة بها، تحمل طابع الإنتاج المحلي، فإسرائيل تسعى لبناء قوة استراتيجية عظمى في منطقة الشرق الأوسط، لتحافظ على أمنها القومي، من خلال فرض القوة، ولاشك أن المقاطعة الدولية التي تمارسها الدول المصنعة للمنتج الحربي، على الدول المستوردة يعد

سبباً لقيام الأخيرة باستثمار جزء من مواردها الاقتصادية في التصنيع العسكري، تجنبا لخطر الضغوطات السياسية على القرار الوطني (مراشدة،١٩٩٠،ص٨٦).
ولهذا فمن أسباب الاهتمام بالتصنيع العسكري تحقيقه للأهداف السياسية التالية:

١. تجنب هيمنة الدولة المصدرة للسلاح.
٢. عبر الصناعة العسكرية المحلية تتجنب الدولة خطر عمليات فرض الحظر على استيراد السلاح.
٣. الحفاظ على سرية المنظومة الدفاعية الخاصة بالدولة (صايغ،١٩٩٢،ص٢٢).

أولا: مرتكزات الصناعة العسكرية:

إن الدوافع السياسية والاقتصادية لقيام الصناعة العسكرية لا تعد أسباباً كافية ،فلابد من توفر أسباب ومرتكزات أساسية لقيام صناعة عسكرية محلية وهي كالتالي:

أ- لابد من وجود قاعدة اقتصادية بنيوية قوية، قادرة على تكريس كافة المتغيرات السياسية والعسكرية الدولية لدعم ركائزها القوة عسكرية.(علي، العدد٤٢،ص١٥٧)

ب- الصناعة العسكرية بحاجة إلى نوع معين من المعادن المستخدمة في تلك الصناعة، كالحديد والفولاذ، وعدم توفر تلك الموارد في الدولة، يكون مدعاة لاستيراده من الخارج، وهذا يجعل من تكلفة التصنيع المحلي تتكبد أعباء كبيرة، وقد لا تحظى تلك الصناعة بفرص نجاح كبيرة. (مراشدة،١٩٩٠،ص٨٦)

ت- لابد من توافر رأس المال الكافي، فالصناعة العسكرية تعتبر صناعة ذات كثافة رأس مالية، فعدم توافر راس المال يؤثر على القاعدة الاساسية لإقامة الصناعة العسكرية فعمليات التمويل في الأجل القصير بحاجة إلى تدفق رأس مالي دائم، خاصة في ظل عمليات البحث والتطوير،(العدوان،١٩٩٩،ص٨٥)

ث- الطلب الخارجي على الصناعة العسكرية يعد من أسباب رواج ونجاح تلك الصناعة، وغالبا يحكم هذا العامل العوامل السياسية والمصالح الدولية.

ج- تتطلب الصناعة العسكرية عمالة ذات مستوى عالٍ من المهارة والخبرة، وهذا بالطبع يسهم في نجاح وتطور هذه الصناعة.

ح- القاعدة الاقتصادية، والموارد المتاحة، أسباب هامة في مدى حاجة الاقتصاد لصناعة عسكرية (مراشدة،١٩٩٠،ص٨٩-٨٦).

ثانيا: الصناعات العسكرية وآثارها الاقتصادية:

إن المجتمع العسكري لا يستطيع أن يحقق الأهداف المطلوبة منه إلا من خلال وجود قاعدة اقتصادية متينة، تقوم على تغذية القطاع الدفاعي بكافة المستلزمات الحربية، بالإضافة إلى تزويديها بكافة التقنيات التكنولوجية الحديثة لتكون أكثر فعالية و جاهزية لتنفيذ الخطط التي رسمت لها، لذلك تسعى الدول دوما إلى أن تبرمج سياستها الاقتصادية وفقا للبرنامج العسكري المتبع في الدولة (الجيش،٢٠٠٨،ص١٧٧).

يتصف المنتج الحربي بطول دورة الإنتاج، حيث إن الفترة الزمنية الواقعة بين تلقي الطلب على منتج معين، ومرحلة تصنيع ذلك المنتج مضافا إلية إجراء التجارب الفعلية، والتطوير المستمر لذلك المنتج، هذا كله يتطلب فترة زمنية ليست بالقصيرة، وعلى سبيل المثال، فان إنتاج طائرة بريطانية، تحتاج إلى ثماني سنوات للوصول إلى الشكل النهائي للمنتج، وبالرغم من طول فترة الإنتاج الحربي فإنه يحمل في طياته أثاراً اقتصادية هامة يمكن إجمالها كالتالي:

١. يعد الإنفاق على مجالات البحث والتطوير، من بنود الإنفاق العسكري، ونفقات البحث والتطوير يتم إنفاقها مباشرة على منتج معين في الصناعة العسكرية، حيث إن طول فترة الإنتاج، يساعد في تقليص الإنفاق على مجالات البحث والتطوير والتي تمثل بما لا يقل عن ٣٠% من إجمالي الإنفاق على الصناعات العسكرية.
٢. تكسب طول فترة الإنتاج الخبرة في الإنتاج بالإضافة إلى تقليل تكاليف مدخلات الوحدة الإنتاجية الواحدة، مما يقلل من تسرب الموارد الإنتاجية، ورفع الكفاءة لدى العاملين والفنيين، فان ارتفاع معدل الإنتاج من ١٠٠ إلى ١٢٠ طائرة في الولايات المتحدة الأمريكية أسهم في انخفاض حجم النفقات بمعدل ٢,٧%، وبالتأكيد هذا الانخفاض يتناقص بعد إنتاج حد معين من تلك الطائرات (صبري،١٩٨٣،ص١٨٩).

إن الموارد الاقتصادية التابعة للصناعة العسكرية والمتمثلة بالعمل ورأس المال، تزيد عن حجم الطلب لتلك الصناعة في أوقات السلم، والسبب وراء ذلك رغبة الحكومة بالاحتفاظ بجزء من ذلك الإنتاج لمواجهة أي حروب طارئة، ناهيك عن أن الجزء الأكبر من تلك الصناعة موجهة للطلب المحلي، لذلك نجد أن في بعض الفترات أن الطاقة الإنتاجية تفوق متوسط حجم الطلب المحلي، ولتتفادى الدول الآثار السلبية لذلك الجانب تقوم باستغلال تلك الطاقة الإنتاجية الزائدة في توجيهها نحو بعض الصناعات المدنية، أو إلى زيادة حجم الصادرات، أو من خلال زيادة الإنفاق العسكري من اجل زيادة حجم الطلب المحلي، وهذا بالطبع ينعكس على عملية التنمية الاقتصادية، فالزيادة في الإنفاق العسكري، لا تعتبر حلاً ذا نفع على صعيد السعي لإحداث تنمية اقتصادية، حيث كلما

واجهت الصناعة العسكرية حالة من عدم التشغيل الكامل سيؤدي ذلك إلى ضرورة زيادة الإنفاق العسكري مما يجعل الأمر يدور في حلقة مفرغة (مراشدة،١٩٩٠،ص١٠٤).

والصناعة العسكرية ترتبط بشكل وثيق بالعديد من الصناعات المدنية الأخرى، كالصناعات الالكترونية والكهربائية والتكنولوجية بالإضافة إلى صناعة الحديد والصلب، وهذا بالطبع محفز لإحداث تنمية اقتصادية بفضل التناغم فيما بين الصناعات المدنية والعسكرية. حيث إن مزيداً من الإنفاق على الصناعة العسكرية، يدفع الدولة إلى رصد أموال لمجالات البحث والتطوير، محدثا بذلك تطوراً تكنولوجياً سينعكس بشكل ايجابي على مسار العملية التنموية داخل الاقتصاد الوطني، ومن ذلك نستنتج بأن الصناعة العسكرية ذات تأثير على المستوى الاقتصادي (صايغ،١٩٩٢،ص٢٢).

أولا: التصنيع العسكري الإسرائيلي:

تعتمد المنظمة الصهيونية بشكل أساسي على القوة المادية لفرض وجودها في المنطقة العربية، وتلك القوة مستمدة من عناصر عدة، وكل عنصر من تلك العناصر مكمل للآخر، فالقوة العسكرية والمورد البشري والمالي والتكنولوجي، عناصر ذات تأثير فعال في بلورة القوة المادية التي يمتلكها الكيان الصهيوني.

ومن هذا المنطلق تبني إسرائيل أهمية وجودها في المنطقة لما تملكه من تفوق تقني وتكنولوجي بما لا يضاهيها احد من دول الجوار بذلك، وعلى الرغم من أن حرب عام ١٩٧٣ أثبتت عكس تلك النظرية ، فإن إسرائيل تحاول دوما أن تبرهن أنها قادرة على ردع أي عدوان محتمل.

ومن هنا تعتبر الصناعة العسكرية الإسرائيلية من أكثر الصناعات جذبا للاهتمام، حتى إنها الصناعة الوحيدة التي فاضت الدراسات ومراكز الأبحاث في الكتابة عن هذا المجال، والسبب في ذلك لربما يعود لما لهذه الصناعة من اثر على حلقة الصراع العربي الإسرائيلي.

فالمعرفة التامة بالصناعات العسكرية أمر في غاية الأهمية بالنسبة للعرب، لما له من اثر على رسم السياسات الحربية المستقبلية، ولعل من أهم أسباب انتصار إسرائيل على العرب، هو المعرفة التامة بأدق التفاصيل عن الجيوش العربية وما تملكه من عتاد وسلاح، فالعلم بالشيء هو مهداة للوصول إلى الأهداف المبتغاة (هلالات،١٩٨٧،ص٩).

ولقد كانت النواة الأولى للصناعة العسكرية الإسرائيلية، في ورشة صغيرة في محطة مياه في حي (بوروخوف) بالقدس عام ١٩٣٣ في ظل الاحتلال البريطاني لفلسطين آنذاك. (هويدي،١٩٨٦،ص٩) حيث كانت المنظمة اليهودية تنشئ مصانع صغيرة لصيانة الأسلحة التي تستخدمها، وفي ذات العام أسست هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (تاعس)، من خلال المنظمة

اليهودية المسلحة (الهاغانا)، حيث بدأت بإنتاج بعض الأسلحة البسيطة وصولا إلى تطوير تلك الصناعات شيئا فشيئا (هلالات،١٩٨٧،ص١٣)، وبقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ انشئ فرع خاص لوضع الأسس والتصاميم للصناعات العسكرية الإسرائيلية بتخويل من قبل وزارة الدفاع، وفي عام ١٩٥٠ تم تصنيع أول سلاح إسرائيلي من قبل المصانع الإسرائيلية والذي عرف باسم (رشاش عوزي) (موسوعة السلاح المصورة الخفيفة، ص١١٢).

وفي حرب عام ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل، استطاع الجيش العراقي في معركة (جنين) أن يستولى على العديد من الأسلحة الإسرائيلية الصنع، حيث كان من بين تلك الأسلحة، مدرعات مصفحة محليا، وقذائف هاون ٢ عقدة، وعتاد هاون ٢ عقدة، بالإضافة إلى قنابل طائرات، وبعد عام ١٩٤٨، تطورت الصناعة العسكرية الإسرائيلية بشكل سريع جدا، وذلك بفضل المساعدات المالية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، مضافا إليها، تقديم الخبرات العلمية والتكنولوجية من اجل خدمة الصناعة العسكرية الإسرائيلية، واستطاعت إسرائيل بذلك أن تحشد لنفسها معسكراً كبيراً لا يستهان به على مستوى الصناعة الحربية (خطاب،١٩٦٨،ص٣٥٧).

ففي عام ١٩٥١ تأسست شركة (سولتام) والتي كان من ابرز ما أنتجت مدافع الهاون من مختلف العيارات، بالإضافة إلى ذخائر هذه المدافع (أبو النمل،١٩٨٩،ص١٦٠).

في ٧ تموز من عام ١٩٦٠ بالتعاون مع مؤسسة (بيدك) الفرنسية تم تسليم أول طائرة من نوع (فوغا– ميستير) للسلاح الجوي الإسرائيلي، الذي قام بدوره بإجراء تعديلات على تلك الطائرة، بما يقارب ١٦٠ تغيراً وفقا للمواصفات المطلوبة من قبل السلاح الجوي الإسرائيلي، في عام ١٩٦٢ كانت الصناعات العسكرية الإسرائيلية على استعداد لصيانة جميع أنواع الطائرات مدينة كانت أو عسكرية، محلية الصنع أم أجنبية. ومع التطورات التي لحقت بقطاع الصناعة الإسرائيلي في عام ١٩٦٤، تم تصنيع صواريخ (غبرائيل) إلى أن تحولت الصناعة الجوية إلى شركة محدودة لإنتاج وتطوير الأسلحة الجوية، حيث طورت طائرة (عرافا)، وحصلت إسرائيل آنذاك على حقوق تطوير وإنتاج طائرة المدراء(جت كوماندر) والتي عرفت فيما بعد باسم (وستويند)، وتم إنتاج طائرة حربية قاذفة عرفت باسم (كفير) (جبور،١٩٨٢،ص٧١–٧٠)، وفي العام ١٩٧٦ شهدت إسرائيل تنفيذ مشروع إنتاج دبابات إسرائيلية(مركباه) (هلالات،١٩٨٧،ص١٥).

كانت الصناعات العسكرية الإسرائيلية قبل عام ١٩٧٣ تنتج ما نسبته ٦٠% من إجمالي الاحتياجات العسكرية، وفي عام ١٩٧٦ انخفضت تلك النسبة إلى أن وصلت إلى ٣٥% من إجمالي الاحتياجات العسكرية، وعوضت احتياجات القطاع العسكري عن طريق استيراد العتاد العسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (أبو النمل١٩٧٩،ص١٦١).

أولا: دوافع التصنيع العسكري الإسرائيلي:

في إعقاب حرب ١٩٧٣، غدت الصناعة العسكرية، والصادرات العسكرية تحديدا، مطلبا قوميا رئيساً، سينقذها من عزلتها الدولية، عبر إقامة علاقات تسليحية مع دول كانت قد قاطعتها، مما سيفتح أمامها أفاقاً تجارية وسياسية أوسع مع تلك الدول، وهذا كان إحدى الدوافع لتعزيز الصناعة العسكرية بعد حرب ١٩٧٣، ويمكن تلخيص أهداف الصناعة العسكرية الإسرائيلية كالتالي:

١. دفع عجلة عملية الربط بين القطاع المدني والقطاع العسكري، وذلك من خلال تنشيط التصنيع التقني الذي يخدم كلا القطاعين.
٢. تشغيل الأيدي العاملة، حيث تستوعب الصناعة العسكرية ما يقارب ٢٢٠ ألف عامل.
٣. توفير العملة الأجنبية وذلك عبر تصدير السلاح.
٤. تحقيق اقتصاديات الإنتاج، أي تخفيض كلفة إنتاج الوحدة عبر تأمين حجم مبيعات محلية وخارجية اكبر.
٥. الرقي بمستوى التقانة العلمية، من خلال تنمية جهود البحث والتطوير، مما سينعكس بالإيجاب على تنمية الموارد البشرية.
٦. عبر تصدير الخدمات العسكرية يمكنها كسب المزيد من النفوذ السياسي والاستراتيجي، مثلما تقوم بتزويد بعض العناصر المتمردة في الوطن العربي، لخلق البلبلة وتقويض الأمن العام.
٧. إبراز كفاءة الصناعة الإسرائيلية يفتح جسور بناء علاقات دولية، مما يمكنها من تعزيز مكانتها الدولية (صايغ،١٩٩٢،ص٢٢).

ثانيا: مقومات الصناعات العسكرية الإسرائيلية:

إن الصناعات العسكرية تتطلب العديد من المقومات الأساسية للنهوض بتلك الصناعة، والوصول بها إلى المرفأ الذي تبتغيه الدول، وفقا للأهداف المخطط لها مسبقا، ومن تلك المقومات:

١. لابد من وجود قاعدة صناعية قوية، تسهم في صناعة الأسلحة الفعالة، وإسرائيل استطاعت أن تبني تلك القاعدة، في عهد الانتداب البريطاني وبمساندة من القوى العظمى.
٢. العامل الاقتصادي من العوامل الهامة في بناء الترسانة العسكرية، والقوة الاقتصادية تسهم في بناء القوة العسكرية، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من عجز فإن التمويل الأمريكي ، والتبرعات العالمية كانت تفي بالغرض للنهوض بتلك الصناعة.
٣. وجود مراكز أبحاث تعمل جاهدة لتطوير تلك الصناعات، ومن أهم المعاهد في إسرائيل معهد التخنيوت في حيفا، ومعهد وايزمن (الحيدان، مقالة غير مؤرخة).

٤. العلاقة المميزة التي جمعت بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، كانت مقوماً أساساً للنهوض بالصناعة الإسرائيلية من خلال الخدمات والعروض التي كانت تقدم لتك الصناعة من قبل الجانب الأمريكي (مراشدة، ١٩٩٠، ص١٠٠).
٥. التكنولوجيا المتطورة، أساس في خلق إنتاج صناعي عسكري فعال، وإسرائيل تمتلك تلك الأسرار التكنولوجية وهي تشمل ما يلي:

أ- تصنيع عسكري إسرائيلي قائم على التكنولوجيا الغربية، حيث يتم التعاقد بين إسرائيل والدولة المصنعة لمنتج معين، بأن تقوم إسرائيل بتجميع هذا المنتج وبيعه في الأسواق العالمية مما يحقق مكسباً اقتصادياً لدولة إسرائيل وترويجاً مجانياً للصناعة الغربية.

ب- تعديل وتطوير الصناعات المستوردة وإعادة إنتاجها محليا، وبيعيها للأسواق العالمية كدبابات السنتيون، والباتون، والشيرمن والدبابات الروسية T٥٤، وT٥٥ (المشوخي، ١٩٧٩، ص٦٢٠).

ت- السرقة غير المشروعة، تستخدم إسرائيل أحيانا هذا الأسلوب للحصول على الأسرار التكنولوجية المتعلق بإنتاج معين، كما حدث عندما سرقت مخططات طائرة ميراج.

٦. لابد من توفر عدد من الخبراء المتخصصين في مجال التصنيع العسكري، مما يسهم في تطوير الصناعات المحلية، لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية في آن معا.
٧. تعتبر الأسواق المحلية أسواقاً أولية لتجربة الصناعة المحلية، للانطلاق بها إلى الأسواق العالمية.
٨. يحظى العاملون في قطاع الصناعة العسكرية برواتب عالية جداً، نسبة إلى ما هو متبع في الاقتصاد الإسرائيلي.
٩. تكلفة المنتج المحلي تكون اقل بكثير من تكلفة المنتج المستورد، والسبب في ذلك أن الخبرة المحلية تقلل من تكلفة السعر النهائي للمنتج.
١٠. يلعب الإعلام دوراً هاماً في الترويج للمنتج المحلي في الأسواق العالمية المتنافسة، للحصول على الجودة الأعلى والسعر الأرخص (هلالات،١٩٨٧،ص٢٠).

ثالثا: الآثار الاقتصادية للصناعة العسكرية الإسرائيلية:

شهدت الصناعات العسكرية انتعاشاً كبيراً خلال العقود الأربعة الماضية، وقد نشرت صحيفة هآرتس تقريراً صادراً عن شركة الأبحاث الدولية المتخصصة في مجال الصناعات العسكرية الأمنية "IHS Janes"، يفيد بأن إسرائيل احتلت المركز السادس بين كبرى الدول المصدرة للسلاح بحجم مبيعات ٢,٤ مليار دولار، حيث طرأ ارتفاع على معدل تصدير السلاح ليصل إلى ٧٤٪ خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٢، في حين احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول

لقيامها بعقد صفقات بقيمة ٢٨ مليار دولار لعام ٢٠١٢، تلتها روسيا بمبلغ ١٠ مليار دولار، واحتلت فرنسا المركز الثالث بمبيعات تساوي ٤,٥ مليار دولار، وبريطانيا جاءت بالمركز الرابع بمبيعات تقدر بـ ٤ مليار، وألمانيا حصدت المركز الخامس بـ ٣ مليار دولار، كما اظهر التقرير أن إسرائيل تحتل المركز الثاني على العالم في بيع الطائرات من دون طيار (جابر،٢٦ يونيو ٢٠١٣).

وتولى إسرائيل الصناعة العسكرية أهمية بالغة، حيث طورت صناعة الأسلحة المتطورة على اختلاف أنواعها وفروعها، وتعطي إسرائيل مراكز البحوث والتطوير أهمية بالغة، وفي الوقت ذاته تنفق على برامج البحوث أموالاً طائلة، حيث أنفقت إسرائيل على تطوير الطائرة Lavi بما يزيد عن ١٥٠٠ مليون دولار، ناهيك عن الإسهامات الأمريكية الدؤوبة في تقديم الدعم المالي لتلك المراكز، حيث خصصت ٥٥٠ مليون دولار لتساهم في تطوير طائرة Lavi، على أن ينفق ٣٠٠ مليون دولار من المبلغ المقدم في الولايات المتحدة الأمريكية (الشاذلي، ١٩٨٤، ص٥٢).

وفي دراسات صادرة عن البنتاغون، فان الإنتاج العسكري يحمل الاقتصاد تكاليف عالية جدا، مقارنة بتكاليف الإنتاج المدني، فإنتاج طائرة مدنية تقدر بتكلفة اقل بكثير من تكلف إنتاج طائرة عسكرية لها ذات المواصفات، وهذه الدراسة تشمل كافة الأجهزة والأسلحة، ونظم الملاحة، وفي الحالة الإسرائيلية نجد أن الشركات الالكترونية المدنية تنمو بمعدلات أسرع بكثير من نمو المصانع العسكرية، حيث إنها تتجه نحو اجتذاب رؤوس الأموال، والاتجاه نحو التصدير بمعدلات تفوق النمو المترتب على التصنيع العسكري، على الرغم أن ما يخصص للتصنيع المدني اقل بكثير مما تخصصه الدولة من ميزانيتها للتصنيع العسكري، فالصادرات العسكرية تعاني من تدن والسبب في ذلك أن تلك الصادرات موجهة للدول النامية، مما يعني أن هنالك قيوداً سياسية تفرض على تسويق هذا الإنتاج (صايغ،١٩٨٤،ص٣٥).

وكما أن لصناعة السلاح أبعاداً ايجابية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي فإنها تحمل أيضا في طياتها بعض الإشكاليات والآثار السلبية، وللتعرف الى ذلك سنبدأ بإلقاء الضوء على الأبعاد الايجابية ثم سننتقل للتعرف على الأبعاد السلبية لتجارة السلاح.

أولا: الآثار الايجابية:

١. تقليص حجم الواردات من الصناعات العسكرية وما ينفق عليها من أموال طائلة.
٢. الصناعة العسكرية تتيح فرصا عظيمة في تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية خاصة في أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا.
٣. من خلال التصدير يحصل الاقتصاد على العملة الأجنبية الصعبة.
٤. تقليص حدة العجز الاقتصادي.

5. تقليص حجم الديون جراء الاستيراد من الخارج.
6. خلق أجواء تجارية دولية مميزة من خلال عمليات التصدير.
7. الحصول على المواد الأولية (كاليورانيوم) والمتواجد في جنوب إفريقيا، واستخدامه في تنمية وتطوير الصناعات العسكرية (هلالات،1987،ص237-236).
8. تطوير العلاقات وتبادل الخبرات مع الدول الأخرى، مما يعزز قوة الإنتاج الصناعي العسكري.
9. تعتبر الصناعات العسكرية محفزاً لخلق مشاريع صناعية، والحصول على دعم مالي، وجذب رؤوس أموال أجنبية لإسرائيل.
10. تسهم الصناعة العسكرية في احتواء أعداد لا يستهان بها من القوى البشرية المعطلة، مما يقلل من نسبة البطالة.
11. تساعد في تدعيم وتنشيط العديد من الصناعات ذات العلاقة بالصناعة العسكرية، كالصناعات الالكترونية والتكنولوجية.
12. تمنح الصناعات العسكرية القوة والقدرة للدولة، لعدم الوقوع تحت أي ضغوطات كانت لوجود مخزون محلي الصنع من الصناعات الحربية اللازمة في أي حرب متوقعة (صايغ، 1992، ص31).

ثانيا: الآثار السلبية:

1. قد يتعرض الاقتصاد لفائض في المخزون من الإنتاج العسكري، نتيجة لتوقف الاستيراد الخارجي لأي سبب من الأسباب.
2. التصنيع العسكري بحاجة إلى ضخ أموال طائلة في مجال البحوث والتجارب في البداية ثم ضخ أموال أخرى لمجال التصنيع والتخزين لذلك الإنتاج العسكري.
3. قد تتعرض هذه الصناعة لخسائر فادحة، إذا ما تضررت تلك المصانع في إثناء الحروب.
4. يعاني المجتمع العسكري من الافتقار، لوجود قوى بشرية عاملة في مجال القوات العسكرية (هلالات،1987،ص237-236) .

وترى الباحثة: ان الاثار الايجابية المترتبة جراء عملية التصنيع العسكري اكثر بكثير من اثارها السلبية، وعلى الدول نامية كانت او متقدمة، ان تعي حجم الفوائد المرتبة على عملية التصنيع المحلي من تشغيل الطاقات الانتاجية المعطلة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنشيط عملية الربط بين القطاعين المدني والعسكري... الخ من فوائد تعود على الاقتصاد الوطني.

ثانيا: الصناعة العسكرية العربية:

برزت الصناعات الدفاعية العربية بشكل قوي منذ مطلع الستينيات من القرن المنصرم، واقتصرت آنذاك على ورش صغيرة، لصيانة الدبابات والأسلحة الخفيفة المستخدمة من قبل الجيوش العربية، وتمركزت الصناعات العسكرية بشكل كبير في كل من مصر، والعراق والمملكة العربية السعودية، ثم تلاها التصنيع العسكري في كل من الأردن، الإمارات، والجزائر، السودان، وقد تمكن العراق في زمن صدام حسين من صناعة دبابة عراقية عرفت باسم " أسد بابل"، وقام العراق بإجراء بعض التحسينات على صواريخ روسية المنشأ، لتصل إلى مسافات ابعد، والتي عرفت في ذلك الحين بصاروخ " الحسين"، وتحاول الصناعة العسكرية المصرية السير في ركب تطوير بعض الدبابات الأمريكية، إلا أن الصناعة العسكرية لديها محدودة لحد ما، لكنها تعتبر جيدة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، وتقوم المملكة العربية السعودية بجهود جيدة في مجال تصنيع المدرعات الخفيفة، بالإضافة إلى تطوير الأنظمة الالكترونية عبر شركة الالكترونيات المتقدمة (AEC)، وفي ذات الوقت تعتبر الصناعة العسكرية السعودية ضعيفة بالمقارنة للميزانية المخصصة لها، وينضم الأردن إلى ركب التصنيع العسكري من خلال إنشاء مركز الملك عبد الله للتصميم والتطوير (KAAB)، بالإضافة إلى مدينة " كادبي" الصناعية، حيث يتم تصنيع وتطوير العديد من المعدات القتالية، ومن جانب آخر تمتاز سوريا بتطوير وتحديث العديد من الدبابات القتالية والصواريخ (نجيب،٢٠١١)، وخلال معرض الأمن في الشرق الأوسط، والذي استضافه لبنان في دورتيه عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، ظهرت العديد من الطاقات اللبنانية الواعدة في مجال التصنيع العسكري، فقد عرض خلال المعرض تجارب العديد من الشركات اللبنانية في مجال تصنيع الآليات العسكرية المصفحة، وكذلك القواعد المتحركة والثابتة للسلاح المتوسط على الآليات، وقد أثبتت بعض الورش قدرتها على تحديث مصفحات الأمن الداخلي، وعلى الرغم من أن هذه الطاقات الإنتاجية لقيت ترحيباً من قبل المسئولين فإنه وحتى هذه اللحظة يبقى التصنيع العسكري في لبنان يراوح مكانة دون تقديم أي دعم حكومي يذكر(ملاعب،٢٠١٤)، أما الجزائر فيقتصر نشاطها على تطوير الصناعات البحرية والمدرعات الحربية الخاصة بقوات الدفاع الخاصة بها. (نجيب، ٢٠١١).

أولا: أهداف الصناعة العسكرية العربية:

إن تحديد الأهداف العامة للتصنيع العسكري العربي ملقى على عاتق صناع القرار بالدرجة الأولى، نظرا لحساسية الموضوع امنيا، بالإضافة لارتفاع تكاليف هذا المشروعات الصناعية، فمسؤولية الدولة أن تبني خططاً واضحة وأهدافاً محددة للإنتاج العسكري، وبإمكاننا أن نجمل الأهداف المرجوة من التصنيع العسكري العربي بالتالي:

١. تأمين الاحتياجات العسكرية، كخطوة أولى، لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٢. ضمان تدفق المعدات القتالية الأزمة في مختلف الظروف.
٣. دعم التنمية عبر توجيه القطاع الصناعي نحو الداخل، بتوجيهه نحو التصدير وتحقيق الربح.
٤. استيعاب الأيدي العاملة المعطلة، وهذا سيخفض من نسبة البطالة .
٥. تحفيز الصناعات المدنية المرتبطة بمجال الدفاع.
٦. جهود البحث والتطوير في المجال العسكري، ستنعكس بالإيجاب على القطاع المدني.
٧. توفير النقد الأجنبي، عبر خفض حجم الواردات.
٨. التخفيف من عبء الدفاع الملقى على عاتق موازنة الدولة

وتبقى تلك الأهداف مهمشة في ظل غياب التعاون العسكري العربي بشكل جاد وفعا. (صايغ،١٩٩٢،ص٣٥١).

ولذلك سنسلط الضوء على بعض التجارب العربية في مجال التصنيع العسكري ومنها:

التجربة المصرية:

تحتل الصناعة العسكرية المصرية مركز الصدارة بين الدول العربية المصنعة للسلاح، على اعتبارها صاحبة اعرق تاريخ متخصص في التصنيع العسكري بين دول المنطقة، سواء من حيث الإنتاج أو التنوع، حيث تبلغ الطاقة الصناعية العسكرية ما يقارب ١,٥ مليار دولار سنويا، كما بلغ إجمالي الصادرات العسكرية خلال الفترة ٢٠١٢-١٩٩٠ حوالي ٩١ مليون دولار، وقد بدأ الاستثمار في مجال التصنيع العسكري بأخذ بالازدهار في الفترة التي تلت أزمة الخليج، حيث زاد الطلب على المنتج المصري، وجاء ذلك بعد إعفائها من ديون عسكرية تعود للولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٧ مليار دولار، بالإضافة لإعفائها من بعض الديون المدنية الأخرى لدول متعددة والتي تبلغ قيمتها ٩ مليار دولار، في ذات الوقت، تم منحها صفقات سلاح أمريكية جديدة للمشاركة في امن الخليج العربي (صايغ،١٩٩٢،ص١٥٣)، ولقد خاضت مصر العديد من تجارب التصنيع في اطر ضيقة، وعام ١٩٥٣ تم اتخاذ قرار بتوسيع نشاط التصنيع العسكري، وعلى اثر هذا القرار تم إنشاء العديد من المصانع وفي منتصف الستينيات بلغ عدد تلك المصانع خمسة مصانعاً متخصصة في تصنيع العتاد الحربي، ومصنعين آخرين خصصا لإنتاج الطائرات، وحتى عام ١٩٧٦ بلغ إجمالي المصانع العسكرية خمسة عشر مصنع، تم إدارتها من قبل "الهيئة القومية للإنتاج الحربي"، وبلغ عدد العاملين فيها ما بين ٥٠٠٠٠-٧٠٠٠٠ في الثمانينيات(صايغ،١٩٩٢،ص١٥٣)، وتعد الهيئة العربية للتصنيع والتي تأسست عام ١٩٧٥ عبر مشاركة عربية من قبل (السعودية، الإمارات، قطر، مصر) برأسمال قدره ١٠٤٠ مليون دولار، أولى تجارب التصنيع العسكري العربي المشترك في مصر، وتمتلك الهيئة ٩ مصانع، والغرض من إنشاء تلك الهيئة تحقيق الأهداف التالية:

١. تلبية احتياجات الجيوش العربية من عتاد (سلاح، قطع غيار ،ذخائر).

٢. خفض تكلفة الإنتاج العسكري.
٣. بناء قاعدة تصنيع عسكري تخدم مصالح دول المنطقة.
٤. توليد دخول إضافية عبر تصدير الفائض.
٥. التعاون الصناعي العسكري يعد تجنبا للازدواجية وهدراً للطاقات (نجيب،٢٠١١).

وفي عام ١٩٨٤ وبترخيص وبدعم مادي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، تم انشأ مصنع أبي زعبل والذي يتم فيه تجميع وتصنيع ٧٥٪ من الدبابة الأمريكية (M١A١)، كما يقوم المصنع بإنتاج بعض مدافع وقذائف الهاون، وكذلك منصات إطلاقها، بالإضافة إلى انه باستطاعتها أيضا إجراء فحوصات و إصلاحات على كل من ، الدبابات، المتفجرات، صواعق الألغام، وتقوم أيضا شركة المعادي بتصنيع بعض الأسلحة الخفيفة كبندقية AK-٤٧ ، في حين تقوم شركة حلوان للآلات الميكانيكية والصناعات العسكرية، بإنتاج مدافع الهاون وقاذفات الصواريخ الخاصة بالجيش، وتتولى شركة هليوبوليس إنتاج الرؤوس الحربية الخاصة بالصواريخ، وأجهزة الاتصالات العسكرية تتولى مهمتها شركة بنا، وفي الثمانينيات من القرن الماضي أنتجت مصر صواريخ صقر ١٨، وقدتم تصديرها للعراق آنذاك وتم استخدمها في حربه ضد إيران (صايغ،١٩٩٢،ص١٥٣).

التجربة السعودية:

تعد الهيئة العامة للصناعات الحربية، ومؤسسة الصناعات العسكرية، من أهم مؤسسات الإنتاج الحربي في المملكة العربية السعودية، فقد أسست الهيئة عام ١٩٨٥، وتضم خمسة مصانع، ويتم إنتاج الأسلحة المتوسطة والخفيفة وكذلك الذخائر، وبالتعاون مع ألمانيا تمتلك مصنعاً لتجميع دبابة(ليوبارد-٢)، وبالتعاون مع شركة " بوينغ" الأمريكية تمتلك مصنعا لتجميع قطع غيار وهياكل الطائرات، ومؤسسة الصناعة العسكرية تم إنشاؤها عام ١٩٨٥، وتنتج الشاحنات والعربات القتالية المدرعة، بالإضافة إلى إنتاج بعض الأجهزة اللاسلكية ، وكذلك تم إنشاء مدينة الأمير سلطان لإنتاج الأسلحة والذخائر، حيث تصنع بندقية G٣ بترخيص من شركة " هيلدر اند كوخ" الألمانية (نجيب،٢٠١١).

وفي عام ١٩٨٥ أطلقت المملكة العربية السعودية برنامج التوازن الاقتصادي الاستراتيجي" درع السلام" والذي بلغت قيمته ٣,٧ مليار دولار، واستهدف البرنامج تزويد السعودية بنظام دفاع جوي كامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وجاءت تلك الصفقة محاولة للاستفادة من نقل أنظمة الدفاع المتطورة لمختلف قطاعات الدفاع السعودية، ونصت تلك الصفقة على شروط تعويضية تنص على أن الشركات الأمريكية المنفذة لتلك الصفقة عليها استثمار جزء من رأس مالها، والذي يقدر ما بين ٣٠- ٣٥٪ من قيمة العقود الدفاعية في مشروعات صناعية سعودية، والتي تقدر بـ ٥٠٠ مليون دولار،

ونقل تلك التكنولوجيا يسهم في خلق فرص عمل جديدة للسعوديين من اجل تدريبهم وتأهيلهم على التكنولوجيا الحديثة (صايغ،١٩٩٢،ص٢٧٣).

التجربة الأردنية:

تعتبر الأردن أول من انشأ منطقة صناعية حرة للصناعات الدفاعية في الوطن العربي، وذلك لتقليل تكلفة الإنتاج من جهة و فرض الحماية الأمنية اللازمة من جهة أخرى، وفي عام ١٩٩٩، انشأ مركز عبد الله الثاني للتصميم والتطوير" كادبي"، متماشيا مع متطلبات القوات المسلحة الأردنية، ووصولا لتصدير الصناعة الحربية الأردنية لدول عدة أجنبية كانت أو عربية، ودخلت تلك الصناعة مرحلة الشراكة مع بعض الشركات العالمية، وعلى الرغم من حداثة الصناعة الحربية للمركز فإنها بدأت تكون لها اسماً في الأسواق الأجنبية، وأصبح لها زبائن مرتادون من اليمن والسعودية وجنوب إفريقيا، كذلك الأمم المتحدة التي تعد من اكبر زبائن مركز "كادبي".

واهم ما يميز منتجات كادبي أنها تغطي كافة احتياجات قوات الدفاع، حيث تقوم بصناعة الدروع الخفيفة والثقيلة، بالإضافة إلى إعادة بناء وتطوير الآليات الخفيفة والثقيلة على حد سواء، ويضاف إلى ذلك أن الصناعات العسكرية الأردنية تعتبر المشغل الأكبر للقوى العاملة من المتقاعدين العسكريين، حيث تتم الاستفادة من الخبرات المتراكمة لديهم، وفي المحصلة ما تزال الصناعة العسكرية الأردنية في طور بناء اسم، وتحتاج لوقت ليكون لها حصة في سوق تجارة السلاح الدولية، حيث بلغ إجمالي الصادرات العسكرية خلال الفترة ٢٠١٢-١٩٩٠ ما يقارب٣٠٧ مليون دولار فقط (نجيب،٢٠١١)

التجربة السورية:

تعد سوريا ضمن دول المواجهة مع إسرائيل، وليس من الغريب أن تمتلك صناعة عسكرية خاصة بها، وعبر " مؤسسة المصانع الحربية" تنتج سوريا بعض الذخائر الخاصة بالأسلحة الفردية، والمتوسطة، كمدافع الهاون، وتنتج سوريا في مصانع عدة بالقرب من محافظة اللاذقية غاز الأعصاب، وهذا بالطبع يوازي إنتاج رؤوس حربية كيميائية، حيث يبلغ مستوى إنتاج غاز الخردل إلى ٦٠ طن سنويا، وأربع أطنان لكل من غاز " تابون" وغاز " السارين"، وأنشأت سوريا كذلك بعض الصناعات الهندسية والكيميائية، وبطبيعة الحال فإن الصناعة العسكرية السورية لم ترتق للنهوض باقتصادها، خاصة في ظل التشرذم العربي في مجال التعاون الصناعي (صايغ،١٩٩٢،ص٢٨٦).

ثانيا: تحديات الصناعة العسكرية العربية:

هنالك خمسة عوامل هامة تؤثر في مدى تطور الصناعات العسكرية العربية، علاقة هذه الصناعات بالصناعة المدنية، دور القطاع الخاص، مصادر التمويل، مدى توفر المهارات الفنية، وحجم الصادرات، وتلك العوامل تحمل انعكاسا مباشرا على مستوى التصنيع العسكري بشكل عام.

أولا: مدى الربط بين الصناعة العسكرية والصناعة المدنية:

إن مدى التفاعل بين القطاعين العسكري والمدني في الدول العربية، يعد تفاعلاً ضئيلاً جدا، وان كانت هنالك بعض المؤشرات التي توحي بعدم وجود أي ارتباط بين القطاعين في بعض الدول العربية كالعراق والأردن، حيث تنحصر العلاقة في قيام المؤسسة الحربية في كلتا الدولتين بتنفيذ بعض المشاريع المدنية كبناء الجسور، والخزانات، ومد خطوط الأنابيب، ولربما تعد مصر الدولة الوحيدة التي تخصص جزءا من طاقتها الإنتاجية لتصنيع السلع المدنية حيث تخصص من٪٥٠-٤٠ من طاقتها الإنتاجية لأغراض مدنية، أما السعودية فهي لا تنتج أي سلع مدنية في المصانع العسكرية، لكنها في المقابل تستخدم بعض الشروط التعويضية في صفقات السلاح مع الأجانب بحيث تحثهم على استثمار جزء من رأس المال في تنمية فروع الصناعة المدنية.(صايغ،١٩٩٢،ص ٣٠٨-٣٠٥)

ثانيا: دور القطاع الخاص:

يتسم القطاع الخاص بضعف في مجال التصنيع العسكري العربي، نظرا لانخفاض عدد الشركات الخاصة العاملة في مجال الإنتاج العسكري، وتعد شركات القطاع الخاص المصرية الأكثر إسهاما في مجال التصنيع العسكري بالمقارنة بالدول العربية الأخرى، هذا من جانب الدور المباشر للقطاع الخاص، أما الدور غير المباشر والذي ينطوي على الصناعات المدنية المغذية للصناعات العسكرية، فهذا الأمر محال في ظل هيمنة الدولة على تلك الصناعات في اغلب الدول العربية، وفي حال تخلي الدولة عن الإشراف على الصناعات المدنية المغذية للصناعة العسكرية لصالح القطاع الخاص، يعد ذلك أمراً هاماً لضمان اقتصاديات أفضل في مجال الإدارة والإنتاج، وتجدر الإشارة إلى أن هنالك عوائق هامة تثني القطاع الخاص عن مشاركته بشكل فعال في مجال التصنيع العسكري، ومن أبرزها نقص التمويل، فالدعم المالي من قبل الحكومة أمر هام، لتمكين القطاع الخاص من مباشرة الإنتاج العسكري(صايغ،١٩٩٢،ص ٣٠٨-٣١١).

ثالثا: التمويل:

إن التمويل اللازم يعد بنداً مؤثراً في مدى مشاركة القطاع الخاص في قطاع الإنتاج العسكري، وكذلك الصناعات المدنية المغذية للإنتاج الحربي، فالتصنيع العسكري برمته يعتمد بشكل أساس على حجم التمويل المادي المقدم له، فالدول العربية تسهم بالنصيب الأكبر في تمويل الصناعات العسكرية، فمصر على سبيل المثال تمول ٪٦٠ من الإنتاج العسكري، وتمتلك الشركات الأجنبية ٪٤٩ من أسهم

ثلاث شركات تابعة " للهيئة العربية للتصنيع"، أما الصناعات العسكرية السعودية فهي مملوكة بالكامل للدولة، لكنها في ذات الوقت تعطي القطاع الخاص المتخصص في الإنتاج العسكري بعض التسهيلات، كالقروض والإعفاءات مصدرا هاماً في دعم العلاقة القائمة بين القطاع الخاص والصناعات العسكرية، وفي ذات المضمار فان الدولة تتسم بمحدودية قدرتها على إشراك رأس المال الخاص في الاستثمارات المرتبطة بالتصنيع العسكري وذلك لسببين: أولهما، انعدام الثقة العائدة للتجربة السلبية القائمة بين القطاع الخاص والدولة، السبب الثاني: يعود إلى سعي القطاع الخاص لتحقيق الربح السريع، وهو ما لم يجدوه في مجال التصنيع العسكري، ويضاف إلى ذلك افتقار معظم الدول العربية لصناديق مركزية مخصصة، لتنمية الصناعة العسكرية كما هو الحال في تركيا (الفارس،١٩٩٣،ص١٠٢).

رابعا: اليد العاملة :

تعد الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة نقطة أساس يرتكز عليها أي مشروع اقتصادي، فالمهارة الفنية والتدريب العالي يضفي جودة على الإنتاج، مما يفتح آفاقاً تنموية للمشروع الاقتصادي بشكل عام، وللصناعات العسكرية بشكل خاص، فمصر تحتل المكانة الأكثر تميزا من حيث حجم القوى العاملة في التصنيع العسكري أو في عدد الأفراد المهرة المتخصصين سواء أكانوا (مهندسين، علماء، فنيين، فالموارد البشرية مرتكز هام لتنمية الصناعة العسكرية في الأقطار العربية، فمصر والعراق، استطاعتا أن تستحوذا على نسب لا يستهان بها من الأيدي العاملة ذات المهارة العالية، في حين عانت السعودية من نقص في القوى العاملة في التصنيع العسكري، لكنها وضعت خططاً لمباشرة استقطاب الخريجين من الفنيين والمهندسين، لتقوم بتدريبهم على مستوى عال، وفي المجمل فان الصناعة العسكرية العربية تعاني من عدم كفاية العمالة المدربة تدريباً متوسطاً، بالإضافة إلى اهتمام الدولة بتخريج الفنيين والمهندسين، دون الاهتمام بتطوير الأفراد الإداريين في المستويات الدنيا من الإدارة، فذلك يعرقل اكتساب التقانة، مما يرفع من تكلفة التسويق، وسيحمل ذلك انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني. (صايغ،١٩٩٢،ص٣١١)

خامسا: حجم الصادرات العسكرية:

تولد الصادرات العسكرية دخولاً إضافية، بإمكان الدولة أن تعيد استثمارها في قطاع الصناعة العسكرية، ولهذا تعد الصادرات العسكرية في الغالب من الوسائل التي تنشط عملية التنمية وتطورها، فكلما ازدادت الصادرات العسكرية، انعكس ذلك بالإيجاب على التصنيع العسكري، من حيث تقليص حجم الاستيراد من الخارج، بالإضافة إلى أن عائد تلك الصادرات يمثل حافزاً للصناعة العسكرية، لتطور من كفاءتها، وتعد الأردن صاحبة أعلى عائد جراء التصدير العسكري بين دول العينة، حيث بلغ إجمالي صادراتها خلال الفترة ٢٠١٢-١٩٩٠ ما يقارب٣٠٧ مليون دولار، تليها سوريا بإجمالي

صادرات ١٢٣ مليون دولار لذات الفترة، وسوف نتطرق بشكل أعمق حول فعالية ودور الصادرات العسكرية في الفصل الرابع (بيري و نوبياخ،١٩٨٥،ص٦٨).

ويقف في وجه حلم (التصنيع العسكري العربي) العديد من التحديات الصعبة، ومن ابرز تلك التحديات:

١. أن الإمكانات المادية والبشرية الضخمة، المخصصة للصناعة الحربية في الدول الغربية لا تقارن البتة مع نظيرتها في الدول العربية .
٢. اقتصار الصناعة العسكرية العربية فيما بينها على العمل التنافسي لا التعاوني.
٣. تفرض الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج المساعدات الأمريكية السنوية المقدم لبعض الدول العربية كمصر، والأردن، ولبنان، أن يتم استيراد السلاح الأمريكي فقط، ويعد هذا البند من اكبر التحديات التي تواجه الصناعة العسكرية العربية (نجيب،٢٠١١)

وفي نهاية المطاف ترى الباحثة أن بعض الصناعات الحربية العربية استطاعت أن تحقق شيئاً من الاكتفاء الذاتي فيما يخص احتياجات قوات الدفاع الخاصة بها، وفي جانب آخر استطاعت أيضا أن تنقل التكنولوجيا الغربية لقواتها عن طريق مشاريع "توازن" الإماراتية، أو من خلال "اوفست" السعودية، وعلى الرغم من استيعاب عدد لا بأس به من الأيدي العاملة التي انخرطت في مجال تطوير وصناعة المعدات الحربية فإن حلم الانتشار والتصدير للخارج ما يزال حلماً وليداً،

المبحث الثالث

الإنفاق العسكري وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية

يعد الصراع العربي الإسرائيلي، صراعاً ممتداً، حيث يتخلله الكثير من جولات الحروب المتواصلة بين الحين والأخر، وان حالة الحرب الدائمة تجعل الدولة في حالة قلق دائم، حول شكل توزيع الموارد الاقتصادية، بين متطلبات المجتمع، ومتطلبات القطاع العسكري، وعن مدى القدرة على توجيه القطاع العسكري نحو مزيد من الإنتاجية، من خلال تشجيع الصناعة العسكرية، حتى يتم تصديرها، حيث هنالك علاقة وثيقة فيما بين زيادة حجم الإنتاجية، ورفع مستوى التصدير الخارجي، وزيادة الإنفاق العسكري، فالدولة التي تنفق على الإنتاج وتشجع التصدير تعد من الدول الأكثر إنفاقا على المجال العسكري مستقبلا، والعكس صحيح (مراشدة، ١٩٩٠،ص٥٧).

ومن هنا يجدر بنا التعرف الى أوجه العلاقة التي تربط الإنفاق العسكري بالمؤشرات الاقتصادية المختلفة، لبيان تلك العلاقة، والتعمق في أوجهها.

أولا: الإنتاج والإنفاق العسكري:

ان أي زيادة في حجم النفقات العسكري في الدول لم تصل الى مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض ثبات العوامل الاخرى، سيرفع ذلك من حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما سيدفع بعجلة الانتاج مصحوبا برفع درجة العمالة قدمُاً، وسيترتب على ذلك رفع معدلات النمو الاقتصادي، في حين أن الدول التي تعمل بكامل طاقتها الانتاجية، فان رفع حجم الانفاق العسكري سيفضي بآثار سلبية على الاقتصاد الوطني، حيث زيادة الطلب لن يترتب عليها اي زيادة في الانتاجية او زيادة في مستويات العمالة، مما قد يسبب بحالة تضخمية تصيب الاقتصاد.(الجالودي، ١٩٩٣،ص ٣٧)

مستوى الإنتاج يتحدد من خلال محصلة استخدام رأس المال مضافا لها العمل، ومن خلال الطلب الكلي بإمكاننا التعرف الى مستوى الإنتاجية، ومستوى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وفي حال افترضا أن التكنولوجيا المستخدمة عنصر ثابت، في المدى القصير، فان وجود نقص في الطلب الكلي سيؤدي إلى نقص في الإنتاج، بينما لو وجد طلب كلي متزايد، سيؤدي حتما إلى زيادة في نسبة الإنتاج، مما يعني زيادة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، لمقابلة الزيادة في الطلب، فزيادة الإنفاق العسكري تؤثر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، حيث يتم توزيع هذه الزيادة في الإنفاق على الجوانب التالية:

١. أجور ورواتب العاملين في القطاع العسكري، تسهم في زيادة طلب هذا القطاع على السلع والخدمات المتنوعة.

٢. إن عملية تجنيد بعض الموارد الاقتصادية لصالح القطاع العسكري، يعد سبيلاً لزيادة في حجم العمالة في هذا القطاع، وهذا يسهم في ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات من قبل هذا القطاع.
٣. التوسع في القطاع العسكري، سواء من خلال تشجيع الصناعة المحلية، إما بإنشاء صناعة جديدة، أو التوسع في صناعة قائمة، فذلك كله يخلق فرص عمل جديدة، وتلك الدخول المنفقة على تلك العمالة الجديدة، تؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات المختلفة (مراشدة، ١٩٩٠،ص٥٧).

وأوجه الإنفاق تلك، التي يسهم بها الزيادة في الإنفاق على القطاع العسكري، تؤدي إلى زيادة في حجم الطلب الكلي، ويعد هذا الامر مؤشراً ايجابياً للمستثمرين، للحصول على أرباح متوقعة، مما يدفعهم إلى زيادة حجم الاستثمار، لمواجه الطلب المتزايد الجديد، وهذا يدفع بهم ايضاً نحو استغلال الموارد الاقتصادية المعطلة، مما يرفع ذلك من حجم الإنتاجية في الاقتصاد القومي، لكن في حقيقة الامر اثبتت معظم الدراسات على وجود علاقة عكسية (سلبية) بين حجم الانفاق العسكري ومعدلات النمو الاقتصادي، ماعدا دراسة بيونيت التي اجريت عام ١٩٧٨، واوضحت العديد من الدراسات ان حجم العمالة التي يتم استيعابها ضمن القطاع العسكري والتي ستخلق طلب فعال اقل بكثير من عدد العاملين بالقطاعات الاقتصادية الاخرى، ذلك الامر يجعل من نظرية بيونيت حول حجم الانفاق العسكري واثره الايجابي على النمو الاقتصادي تلقى الكثير من الانتقادات.(الجالودي،١٩٩٣،ص ٣٧-٣٧).

وترى الباحثة: ان السياسة المالية التي تتبعها الدولة في ادارة وتنظيم كافة البرامج الاقتصادية، بالإضافة الى فلسفة الحكم السائدة في ادارة مختلف مناحي الدولة، تعد عوامل هامة في توجيه الربط بين حجم الانتاج وحجم الانفاق العسكري، واي زيادة في الانتاج نتيجة زيادة حجم النفقات العسكري لابد ان تتأتى وفق معاير اساسية من ابرزها، مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني، وحجم الطلب الكلي، حجم الادخار.

ومن خلال إلقاء نظرة على الجدول رقم (٦)، والذي يظهر مدى اسهام الناتج المحلي في حجم الإنفاق العسكري، نجد أن إجمالي الناتج المحلي لإسرائيل بلغ ٥٨,٢ مليار دولار لعام ١٩٩٠، وفي ذات العام أنفقت إسرائيل على منظومتها الدفاعية ١٣٦٤٧ مليون دولار، أي ما نسبته ٢٣,٤٤% من إجمالي الناتج المحلي، وارتفع إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢٥٧,٤ مليار دولار، وارتفع معه حجم النفقات العسكرية والتي بلغت ١٥٥٣٦ مليون دولار، أي ما نسبته % ٦.٣ من إجمالي الناتج المحلي.

أما مصر فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي الخاص بها لعام ١٩٩٠ ما يقارب ٩١,٣ مليار دولار، وفي ذات الآونة بلغ إجمالي نفقاتها العسكرية ٤٣٤٤ مليون دولار، أي ما يعادل% ٤.٧٥ من إجمالي الناتج المحلي، ثم انخفض إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى ٤٦,٠ مليار دولار لعام ١٩٩١، وصاحب هذا الانخفاض ارتفاع في حجم النفقات العسكرية لتصل إلى ٤٣٧٢ مليون دولار، وبذلك ارتفع حجم العبء العسكري ليصل إلى %٩,٤٩، وارتفع حجم الإنفاق العسكري لعام ٢٠٠٣ إذ بلغ ٥٢٢٧ مليون دولار من إجمالي ناتج محلي ٨١,٤ مليار دولار محمولاً بعبء عسكري %٦,٤٢، وواصلت النفقات العسكري بالانخفاض التدريجي، إذ بات العبء العسكري يشكل% ١.٦٢ لعام ٢٠١٢.

أما سوريا فالإنفاق العسكري يشكل جزءاً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي، فبإجمالي١٢,٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ بلغ حجم الإنفاق العسكري ١١١٧ مليون دولار، مسجلا بذلك عبئاً عسكرياً يقدر بـ %٩,٠٧، وفي العام التالي بلغ نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي %١٤,١٧، ويعد هذا أعلى معدل عبء عسكري لسوريا طوال الفترة الواقعة بين ٢٠١٢-١٩٩٠

وبلغ إجمالي الناتج المحلي للأردن ٤,١ مليار دولار عام ١٩٩٠، مصحوبا بنفقات عسكرية وصلت إلى ٦٧١ مليون دولار، أي بعبء عسكري قدره ٧,٨٪، وعام ١٩٩٢ سجل أعلى عبء عسكري بمقدار % ١٦.١٢(النفقات العسكرية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)، واستمر العبء العسكري بالانخفاض، على الرغم من ارتفاع حجم إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٢ ليصل إلى ٣١,٢ مليار دولار، وعبء عسكري ٤.٣٩%، أما لبنان فقد حافظ على نسب متقاربة من حصة النفقات العسكرية من إجمالي الناتج المحلي، والأمر مختلف بالنسبة للملكة العربية السعودية أكثر الدول العربية إنفاقا على مجال التسلح، ففي ظل حجم إنتاج وصل إلى ٧١١ مليار دولار، بلغ العبء العسكري % ٨.٣٢ لعام ٢٠١٢، وبلغ أعلى عبء عسكري طول فترة الدراسة في عام ١٩٩٠ بعب قدره% ٢١.٠٨، من مجمل إجمالي ناتج محلي قدره ١١٦,٦ مليار دولار. (قاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي)

وترى الباحثة: من خلال ما سبق أن كلاً من (مصر، سوريا، الأردن، لبنان) بدأت تخطو خطوات في اتجاه خفض حجم النفقات العسكرية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، في حين حافظت كل من إسرائيل و المملكة العربية السعودية على نسب متقاربة في حجم ما هو مخصص للإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

جدول رقم ٦: مؤشرات الإنتاج والعبء العسكري ١٩٩٠-٢٠١٢

السنة	إسرائيل		مصر		سوريا		الأردن		لبنان		السعودية	
	GDP	العبء العسكري	GDP	العبء العسكري	GDP	العبء العسكري	GDP	العبء العسكري	GDP	العبء العسكري	GDP	العبء العسكري
١٩٩٠	٥٨,٢	٢٣,٤٤	٩١,٣	٤,٧٥	١٢,٣	٩,٠٧	٤,١	١٦,١٢	٢,٨	٣١,٨	١١٦,٦	٢١,٠٨
١٩٩١	٦٦,١	٢٧,٣٦	٤٦,٠	٩,٤٩	١٢,٧	١٤,١٧	٤,٣	١٩,٧٠	٤,٤	١٥,٧	١٣١,٨	١٧,٨٧
١٩٩٢	٧٣,٨	١٩,١٤	٤٢,٠	١٠,٤٩	١٣,٢	١٢,٦١	٥,٣	١٢,٩٨	٥,٥	٢٢,٥	١٣٦,٦	١٦,١٨
١٩٩٣	٧٤,٢	٢٠,٤٥	٤٧,١	٩,١٧	١٣,٧	٩,٦٠	٥,٥	١٣,٢٣	٧,٥	١٣,٨٥	١٣٧,٤	١٧,٤١
١٩٩٤	٨٤,٧	١٦,٨٠	٥١,٨	٨,٢٦	١٥,١	٩,٩٦	٦,١	١١,٩٨	٩,١	١٤,٣٦	١٣٩,٦	١٥,٠٢
١٩٩٥	١٠٠,٧	١٢,٤٦	٦٠,١	٦,٧٠	١٦,٥	٧,٩٤	٦,٧	٧,٩٤	١١,١	١٢,٠٦	١٤٧,٩	١٢,٤٩
١٩٩٦	١١٠,٣	١٢,١٢	٦٧,٦	٥,٦٠	١٧,٧	٨,٢٨	٦,٩	١٠,٢١	١٢,٩	٩,٠٥	١٦٣,٤	١١,٢٦
١٩٩٧	١١٣,٦	١٢,٠٨	٧٥,٨	٥,٠٧	١٦,٥	٩,٦٦	٧,٢	١٠,٠٨	١٥,٧	٦,٣٢	١٧٠,٨	١٤,٦٢
١٩٩٨	١١٤,٧	١١,٩٨	٨٤,٨	٤,٩٦	١٦,١	١٠,٦٧	٧,٩	١٠,٠٢	١٧,٢	٥,٦١	١٥١,٩	١٩,٠٩
١٩٩٩	١١٥,٣	١٢,٠٣	٨٩,٩	٤,٦٤	١٦,٧	١١,٠٥	٨,١	٩,٩٧	١٧,٤	٦,٦٢	١٦٧,٠	١٥,٣٩
٢٠٠٠	١٢٩,٣	١١,١٩	٩٩,١	٤,٥٠	١٩,٨	٩,٨٥	٨,٤	٩,٨٦	١٧,٢	٧,٥٤	١٩٤,٨	١٤,٤
٢٠٠١	١٢٧,٢	١٢,٠٦	٩٥,٣	٥,٠٠	٢٠,٩	٩,٦٥	٨,٩	٩,١٣	١٧,٥	٧,٦٣	١٨٩,٣	١٥,٨٨
٢٠٠٢	١١٧,٣	١٤,٧٢	٨٥,٩	٥,٧٠	٢٢,٧	١٠,٢٠	٩,٥	٨,٢٨	١٩,٠	٦,٥٤	١٩٤,٨	١٣,٥٣
٢٠٠٣	١٢٣,٢	١٤,٠٢	٨١,٤	٦,٤٢	٢١,٧	١٠,٧١	١٠,١	٨,٩٨	١٩,٧	٦,٢٦	٢٢١,٤	١١,٩٨
٢٠٠٤	١٣١,٣	١١,٠٥	٧٨,٨	٦,٢٧	٢٥,٢	٩,٢٨	١١,٤	٧,٤٤	٢١,٤	٥,٨٧	٢٥٨,٧	١١,٤٢
٢٠٠٥	١٣٨,٥	١١,٤٧	٨٩,٧	٥,٤	٢٨,٨	٧,٢٨	١٢,٥	٦,٧٢	٢١,٤	٥,٩٤	٣٢٨,٤	١٠,٩٢
٢٠٠٦	١٥٠,٩	١١,٢٢	١٠٧,٣	٤,٧٠	٣٣,٨	٦,٦٩	١٥,٠	٦,١٣	٢٢,١	٥,٧٥	٣٧٦,٩	١١,٠١
٢٠٠٧	١٧٤,٩	٩,٤٠	١٣٠,٣	٣,٩٠	٤٠,٤	٥,٠١	١٧,١	٧,٣٧	٢٤,٩	٥,٦٥	٤١٥,٩	١١,٧٥
٢٠٠٨	٢١٣,١	٧,٤١	١٦٢,٤	٢,٩١	٥٢,٦	٤,٣٧	٢١,٩	٦,٦٢	٢٩,٦	٤,٣١	٥١٩,٧	٩,٣١
٢٠٠٩	٢٠٥,٧	٧,٧٤	١٨٨,٦	٢,٤٣	٥٣,٩	٤,٣٨	٢٣,٨	٦,٣٢	٣٤,٦	٤,٥١	٤٢٩,٠	١٢,١٠
٢٠١٠	٢٣١,٦	٦,٦٤	٢١٨,٤	٢,٠٤	٦٠,٠	٤,١٦	٢٦,٤	٥,٢٩	٣٧,١	٤,٤٨	٥٢٨,٨	١٠,٥٢
٢٠١١	٢٥٨,٢	٨,٨٧	٢٣٥,٥	١,٨١	...	..	٢٨,٨	٤,٥٨	٣٩,٠	٤,١٦	٦٦٩,٥	٨,٤٠
٢٠١٢	٢٥٧,٤	٦,٠٣	٢٥٦,٧	١,٦٢	...	..	٣١,٢	٤,٣٩	٤١,٣	٣,٨٨	٧١١,٠	٨,٣٢

مصدر بيانات إجمالي الناتج المحلي: المصدر: International Monetary Fund

مصدر بيانات العبء العسكري: قاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام حول الإنفاق العسكري.

ثانيا: الاستثمار والإنفاق العسكري:

شكل الانفاق العسكري في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية دفعة قوية في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وجاء ذلك في ظل انخفاض حجم الانفاق الحكومي، حيث عزز الانفاق العسكري من القوة الشرائية عبر تحفيز الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، وتحفيز الطلب على السلع والخدمات يؤدي الى زيادة الانتاجية لمواجهة الطلب، وتشغيل المزيد من العمالة المعطلة، وتلك المؤشرات الايجابية تدفع عجلة الانفاق الاستثماري قدماً، ولكن هذه الفكرة لم تدم وطويلاً في ظل ارتفاع حجم الانفاق الحكومي، واتساع الائتمان، حيث برزت الاثار السلبية التي قد تلحق بالاقتصاد، وهذا جله

يعتمد على طبيعة الاقتصاد الوطني، وعلى طبيعة الموارد المستغلة في الاقتصاد القومي. فالاقتصاد الذي يعمل بأقل من طاقته الانتاجية فيكون الاثر الايجابي للإنفاق العسكري اكبر، والعكس صحيح. (Gold, julay٢٠٠٢)

ومن جانب آخر فإن تمويل الإنفاق العسكري يمول من خلال ثلاث طرق ألا وهي: من خلال فرض وجبي الضرائب، تحويل الموارد الاقتصادية المخصصة للقطاعات الأخرى لصالح القطاع العسكري، ومن خلال إحداث عجز في الموازنة. وطرق تمويل الإنفاق العسكري تلك، تجعل المدخرات الوطنية تنخفض لأدنى مستوياتها، بسبب انخفاض دخول الأفراد، فانخفاض الادخار الوطني، يقلل من نسبة الاستثمار المستقبلي، وهذا يدلي بآثاره السلبية على الاقتصاد الوطني ككل.

ومما سبق يتضح لنا أن العلاقة بين الإنفاق العسكري وحجم الاستثمار، علاقة سلبية، إلا أن الاقتصاديين أمثال بينويت، يرى في دراسة أجراها على بعض الدول النامية عام ١٩٧٨، في أن الزيادة في الإنفاق العسكري لا يؤثر سلباً على حجم الاستثمار، وذلك يختلف من دولة إلى أخرى، وفقا لطبيعة الدولة، وطبيعة اقتصادها و حجم مواردها المعطلة (مراشدة، ١٩٩٠، ص٦٣).

وفي الجدول رقم(٧) عرض مقارنة رقمية بين حجم الاستثمار كنسبة من GDP والعبء العسكري لدول العينة، فالاستثمار يعد قاعدة أساسية لتحقيق إي زيادة محتملة في النفقات العسكرية، فالدول التي تحقق قدرا كافيا من الاستثمارات، هي الأقدر في تحمل أي عبء عسكري محتمل، ولهذا نجد أن جزءاً مهماً من النفقات العسكرية تعتمد على حجم الاستثمار، ومن خلال الجدول نلاحظ أن جميع دول العينة قد ارتفع فيها نصيب الاستثمار من إجمالي قيمة الناتج المحلي، فقد ارتفعت نسبة الاستثمارات في إسرائيل من ١٨,٢٥٣٪ لعام ١٩٩٠، إلى % ٢٣.٤٦٣ لعام ١٩٩١ وصاحب ذلك ارتفاع في حجم النفقات العسكرية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من %٢٣,٤٤عام ١٩٩٠ إلى %٢٧,٣٦، لعام ١٩٩١، ثم بدأ العبء العسكري بالانخفاض وصولا إلى % ٦.٠٣ لعام ٢٠١٢، مصحوبا بنسبة استثمارات قدرها ١٩,٨٤٧٪، أما مصر فقد سجلت أعلى قيمة لها في نسبة الاستثمارات عام ١٩٩٠ بمعدل ٢٩,٤٤٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، صاحبه عبء عسكري قدره %٤,٧٥، وسوريا فقد حققت أعلى معدل لحجم استثمارات كنسبة من GDP عام ١٩٩٤ بواقع ٢٩.٩٥٩٪، وعبئاً عسكرياً قدره %٩,٩٦، أما الأردن عندما سجل أعلى عبء عسكري له خلال فترة الدراسة في عام ١٩٩١ بواقع ١٩.٧٠٪، بلغ حين ذلك نسبة الاستثمارات ٢٤,٩٦٦٪، وواصل لبنان تحقيق معدلات متزايدة في حجم الاستثمارات كنسبة من GDP حتى ٢٠١٢ بمعدل ٢٧,٤٨٣٪، في حين بلغ العبء العسكري %٣,٨٨، وبسبب أزمة الخليج فقد ارتفع العبء العسكري للملكة العربية السعودية لأقصى درجاته خلال عامي ١٩٩١-١٩٩٠، في حين بلغ حجم الاستثمار ١٥,٠٦٩٪ عام

١٩٩٠ وعبء عسكري قدره ٢١,٠٨%، لذات العام، وارتفع حجم الاستثمار كنسبة من GDP في العام التالي ليصل إلى ١٩,٤٤٥٪ و صاحبه ارتفاع في حجم العبء عسكري والذي وصل إلى ١٧.٨٧ %.(قاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام)

ومما سبق **تستنتج الباحثة** أنه خلال الفترة الواقعة بين ٢٠١٢-١٩٩٠، فإن جميع دول العينة، (إسرائيل، مصر، سوريا، الأردن، لبنان، السعودية) بدأت بتحويل الموارد الاقتصادية لصالح الاستثمارات، وهذا بالطبع بنسب متفاوتة فيما بين الدول، فالسعودية وإسرائيل مازالتا تخصصان قدراً لا يستهان به، للإنفاق العسكري، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، لكن في محصلة الأمر الغلبة لصالح الاستثمارات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

جدول رقم ٧: مؤشر الاستثمار والعبء العسكري ١٩٩٠-٢٠١٢

السنة	إسرائيل		مصر		سوريا		الأردن		لبنان		السعودية	
	الاستثمارات كنسبة من GDP	العبء العسكري	الاستثمارات كنسبة من GDP	العبء العسكري	الاستثمارات كنسبة من GDP	العبء العسكري	الاستثمارات كنسبة من GDP	العبء العسكري	الاستثمارات كنسبة من GDP	العبء العسكري	الاستثمارات كنسبة من GDP	العبء العسكري
١٩٩٠	١٨,٢٥٣	٢٣,٤٤	٢٩,٤٤٨	٤,٧٥	١٦,٥٤٥	٩,٠٧	٣٠,٧٩٦	١٦,١٢	١٨,٣٦٠	٣١,٨	١٥,٠٦٩	٢١,٠٨
١٩٩١	٢٣,٤٦٣	٢٧,٣٦	٢٣,٩٦٦	٩,٤٩	١٣,٤٩٤	١٤,١٧	٢٤,٩٦٦	١٩,٧٠	١٩,٩٢٩	١٥,٧	١٩,٤٤٥	١٧,٨٧
١٩٩٢	٢٣,٠٨٨	١٩,١٤	١٩,٧٧٠	١٠,٤٩	١٨,٩٥٣	١٢,٦١	٣٣,١٢١	١٢,٩٨	٣٧,٠٠١	٢٢,٥	٢٢,٥٢١	١٦,١٨
١٩٩٣	٢٣,٠١٩	٢٠,٤٥	١٦,٢٣٣	٩,١٧	٢٥,٩٧٣	٩,٦٠	٣٦,٦٣٢	١٣,٢٣	٣٠,٠٥٥	١٣,٨٥	٢٤,٥٩٢	١٧,٤١
١٩٩٤	٢١,٨٤٢	١٦,٨٠	٢٠,٠٠٠	٨,٢٦	٢٩,٩٥٩	٩,٩٦	٣٣,٢٩٧	١١,٩٨	٣٣,٤٨١	١٤,٣٦	١٩,٨٥٤	١٥,٠٢
١٩٩٥	٢٤,٩٠٦	١٢,٤٦	١٩,٦٠٨	٦,٧٠	٢٧,٢٣٥	٧,٩٤	٣٢,٩٦٥	٧,٩٤	٢٤,٠٣٧	١٢,٠٦	١٩,٧٩١	١٢,٤٩
١٩٩٦	٢٤,٥٤٠	١٢,١٢	١٨,٢٨٨	٥,٦٠	٢٣,٦٠٥	٨,٢٨	٣٠,٥٢٣	١٠,٢١	٣١,١٧٠	٩,٠٥	١٨,٠٩٧	١١,٢٦
١٩٩٧	٢٣,٣٢٥	١٢,٠٨	١٨,٢٢٩	٥,٠٧	٢٠,٨٥٢	٩,٦٦	٢٥,٧٢٨	١٠,٠٨	٣١,٧١٧	٦,٣٢	١٨,٣٠٠	١٤,٦٢
١٩٩٨	٢١,٤٧٩	١١,٩٨	٢١,٣٢٩	٤,٩٦	٢٠,٥٥١	١٠,٦٧	٢١,٨١٩	١٠,٠٢	٢٩,٤٥٦	٥,٦١	٢٢,٤١٩	١٩,٠٩
١٩٩٩	٢١,٧٣٩	١٢,٠٣	٢٠,٨٠٧	٤,٦٤	١٨,٧٦٥	١١,٠٥	٢١,٥٧٠	٩,٩٧	٢٤,٠٢٢	٦,٦٢	٢١,١٤٣	١٥,٣٩
٢٠٠٠	٢٠,٤٦٢	١١,١٩	١٩,٥٥٣	٤,٥٠	١٦,٤٨١	٩,٨٥	٢٢,٣٦٢	٩,٨٦	١٩,١٠٨	٧,٥٤	١٨,٧١٢	١٤,٤
٢٠٠١	١٩,٩٢٣	١٢,٠٦	١٨,٢٦٠	٥,٠٠	١٩,٥٣٦	٩,٦٥	٢١,٠٥٧	٩,١٣	٢٢,١٣٢	٧,٦٣	١٨,٨٨٣	١٥,٨٨
٢٠٠٢	١٨,١٥٠	١٤,٧٢	١٨,٣٦٣	٥,٧٠	١٨,٤٧٥	١٠,٢٠	٢٠,٠٩٦	٨,٢٨	١٧,٦٤٠	٦,٥٤	١٩,٦٧٤	١٣,٥٣
٢٠٠٣	١٧,٣١١	١٤,٠٢	١٧,٠٠٦	٦,٤٢	٢٣,٠٧٠	١٠,٧١	٢٠,٨٤١	٨,٩٨	١٩,٧٤٢	٦,٢٦	١٩,٨١٩	١١,٩٨
٢٠٠٤	١٧,٣٤٨	١١,٠٥	١٦,٩٣٨	٦,٢٧	٢٣,٧٦٠	٩,٢٨	٢٧,٣٦٧	٧,٤٤	٢٢,٤٨٨	٥,٨٧	١٩,١٩١	١١,٤٢
٢٠٠٥	١٨,٨٦٤	١١,٤٧	١٧,٩٧٦	٥,٤	٢١,٤٦٠	٧,٢٨	٣٤,١٤٩	٦,٧٢	٢١,٣٨٤	٥,٩٤	١٨,٢٤٠	١٠,٩٢
٢٠٠٦	١٩,٠٣٣	١١,٢٢	١٨,٧٣١	٤,٧٠	٢٢,٨٣٤	٦,٦٩	٣٠,١٣٣	٦,١٣	٢١,٨٥٦	٥,٧٥	١٨,٧٢٦	١١,٠١
٢٠٠٧	٢٠,١٦٠	٩,٤٠	٢٠,٨٥١	٣,٩٠	٢١,٤٤٢	٥,٠١	٣٠,٣٩٢	٧,٣٧	٢٧,٥٧١	٥,٦٥	٢٠,٥٤٧	١١,٧٥
٢٠٠٨	١٨,٧٨٦	٧,٤١	٢٢,٣٩٠	٢,٩١	٢٠,١٤١	٤,٣٧	٢٥,٦٦٨	٦,٦٢	٢٩,٨٦٢	٤,٣١	٢٢,٧٧٩	٩,٣١
٢٠٠٩	١٦,٧٠٢	٧,٧٤	١٩,١٩٠	٢,٤٣	٢٢,١٣٧	٤,٣٨	٢٤,٤٤٤	٦,٣٢	٣٤,٢٠٧	٤,٥١	٢٥,٥٤٩	١٢,١٠
٢٠١٠	١٥,٩٦٥	٦,٦٤	١٩,٥٠١	٢,٠٤	٢٤,١٩٨	٤,١٦	٢٣,١٤٠	٥,٢٩	٣٣,١٦٢	٤,٤٨	٢٢,٨٧٤	١٠,٥٢
٢٠١١	١٨,٧٠٥	٨,٨٧	١٧,٠٩٤	١,٨١	...	..	٢٣,٨٥٨	٤,٥٨	٣٠,٦٧١	٤,١٦	١٩,١١٧	٨,٤٠
٢٠١٢	١٩,٨٤٧	٦,٠٣	١٧,٤٣٦	١,٦٢	...	..	٢٢,٣٣٨	٤,٣٩	٢٧,٤٨٣	٣,٨٨	١٩,٩٥٥	٨,٣٢

مصدر بيانات الاستثمار: قاعدة بياناتآفاق الاقتصاد العالمي ٢٠١٢، صندوق النقد الدولي مصدر بيانات العبء العسكري: قاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام حول الإنفاق العسكري.

ثالثا: الادخار والإنفاق العسكري:

العلاقة بين الادخار والإنفاق العسكري يمكن تحديدها من خلال جانبين هامين ألا وهما: المعدل الحدي للتفضيل الزمني، التضخم الناتج عن الزيادة في حجم الإنفاق العسكري.

فالتفضيل الزمني، يؤثر بدوره على معدل الادخار لدى الأفراد، وهذا يؤثر على المستوى العام للاستهلاك وعلى حجم الادخار، ومن هذا المنطلق، فان أي اثر سواء كان سلبياً أو ايجابياً يطال التفضيل الزمني، سينعكس بشكل مباشر على مستويات الاستهلاك والادخار.

وعلى سبيل المثال، ففي حال قامت دولة ما، بزيادة حجم إنفاقها العسكري على حساب قطاع التعليم، فهذا الأمر سيدفع بالقطاع الخاص، لمحاولة تغطية العجز القائم من خلال زيادة إنفاقه على قطاع التعليم، مما يعني زيادة التفضيل الزمني لهذا القطاع، في المقابل سيخفض ذلك الأمر من حجم الادخار الخاص بالقطاع الخاص، فحالة الحرب دائمة، تبعث بشعور يوحي بالقلق وعدم الطمأنينة، وهذا سيدفع بزيادة التفضيل الزمني لدى القطاع الخاص، وهذا سيزيد من الاستهلاك ويقلل من حجم الادخار.

ولتقريب الصورة، فسنجد أن دول العالم الثالث تعاني من زيادة في معدل التفضيل الزمني، وهذا بدوره سيؤثر سلبا على الميل الحدي للادخار، فزيادة النفقات العسكرية في بعض الأحيان لا تجلب سوى المزيد من خسائر في حجم المدخرات الوطنية.

بالإضافة إلى إن عمليات تمويل النفقات العسكرية تتم من خلال عدة قنوات، إما من خلال فرض المزيد من الضرائب، أو من خلال تحويل مخصصات القطاعات المدنية لصالح القطاع العسكري، أو من خلال إحداث عجز في الموازنة، وجل تلك القنوات تؤثر على مستوى الدخل الفردي وعلى مستوى الادخار، بما لا يدعو للشك إحداثه اثراً سواء بالسلب، أو الإيجاب على الادخار الحكومي بشكل عام.

وان الدولة من خلال تمويل النفقات العسكرية عن طريق السياسات المالية أو النقدية، فإن ذلك يؤدي في بعض الأحيان إلى إحداث آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، بظهور حالة من التضخم قد تؤثر على الادخار من خلال عاملين ألا، وهما:

أ- ظاهرة الخداع النقدي[١]: عندما تسود حالة التضخم في اقتصاد دولة ما، فهذا يبعث ببروز ظاهرة الخداع النقدي، التي يصاحبها زيادة في الدخول النقدية، مما يتسبب ذلك في زيادة الاستهلاك الحقيقي على حساب الادخار.

ب- توقعات الأفراد ونظرتهم السلبية في بعض الأحيان، تؤدي إلى إحداث زيادة في معدل التفضيل الزمني لديهم، مسببا بذلك انخفاض الميل الحدي للادخار (مراشدة،١٩٩٠، ص٧٤)

وعليه ترى الباحثة: أن التضخم سببا رئيسياً في تخفيض حجم الادخار الوطني، والنفقات العسكرية على علاقة عكسية مع الادخار، وتمويل الانفاق العسكري بالرق السلبية في تؤثر على مجريات النمو الاقتصادي داخل المجتمع.

[١] هو ترجمة للمصطلح الانكليزي، Money illusion ، وهذا المصطلح يرجع الى الحقبة الكينزية التي ارسى قواعدها الاساس الاقتصادي الشهير جونماينرد كينز، ويرتبط هذا المصلح بفكرة التمييز بين الاجور الحقيقية والاجور النقدية.

رابعا: التضخم والإنفاق العسكري:

التضخم ما هو إلا عبارة عن " الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وهذا الارتفاع ناتج إما عن زيادة في حجم الطلب الكلي، أو ارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج، أو زيادة في حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني".(تقرير منتدى الاعمال الفلسطيني،٢٠١١،ص٥).

ان طريقة التمويل الداخلية،(احداث عجز في الموازنة، فرض الضرائب، زيادة حجم المعروض من النقود) لعمليات الانفاق العسكري، تعد من الاسباب المباشرة لحدوث التضخم داخل اقتصاديات الدول، ويعد تمويل الزيادة في الإنفاق العسكري عن طريق إحداث عجز في الموازنة من أكثر السبل ضررا لما تسببه من تضخم عام، لان هذه الطريقة تؤدي إلى زيادة حجم القاعدة النقدية في الاقتصاد الوطني، وان صوحبت هذه العملية بزيادة في الكميات المعروضة من السلع والخدمات فسيؤدي ذلك الى حدوث التضخم.(الجالودي،١٩٩٣،ص٣٨)

فالعلاقة ما بين الإنفاق العسكري والتضخم، تتحدد من خلال طريقة تمويل الزيادة في النفقات العسكرية، ومن جانب آخر فان الزيادة في النفقات العسكرية، يصاحبها تضخم يسود الاقتصاد لا يعد ذلك ضررا بشكل كامل على الاقتصاد الوطني، فجزء من الزيادة في النفقات العسكرية تكون على شكل دخول إضافية لأفراد القوات المسلحة، مما يعني زيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات، فان وجهت تلك الزيادة من خلال إنتاج حقيقي في اقتصاد يتمتع بوفرة اقتصادية، أو اقتصاد لديه موارد اقتصادية معطلة، فبذلك تكون عملية التضخم ما هي إلا عبارة عن محفز لزيادة مستوى النمو في الاقتصاد الوطني، وهذا ما توصل إليه الباحث الاقتصادي بينويت في دراسة أجراها عام ١٩٧٨على بعض دول العالم الثالث، في أن الزيادة في الإنفاق العسكري في اقتصاد لديه موارد اقتصادية معطلة، فهذا الأمر سيتسبب في زيادة التضخم وارتفاع الأسعار، مما سيدفع إلى استغلال الموارد المعطلة في اتجاه إحداث نمو اقتصادي حقيقي، ولكن اذا لم تقابل الزيادة في الطلب بإنتاج حقيقي أو استغلال للموارد المعطلة، فان التضخم الناشئ عن زيادة النفقات العسكرية سيلحق ضررا جسيما بالاقتصاد الوطني، لما تسببه من اختلال في هيكل توزيع دخول الأفراد، وخاصة ذوي الدخول المحدودة، بالإضافة إلى إن ارتفاع الأسعار يضر بالقدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق العالمية.(مراشدة، ١٩٩٠،ص٧٦-٧٧)

وايجاد مخفض اسعار عسكري يعتبر الحل الامثل لإزالة الاثار التضخمية نتيجة زيادة الانفاق العسكري، حيث يتم استخدامه لتحويل الاسعار الاسمية الى اسعار حقيقية، ويعتري هذا المخفض العديد من الصعوبات (الفارس،١٩٩٠،ص٦٩)

وترى الباحثة: ان هنالك عدة طرق بإمكان الدول ان تمول من خلالها نفقاتها العسكرية، على الدول ان تفاضل بين تلك الطرق، لاختيار الطريقة الانسب لتجنب اقتصادها من الوقوع في مصيدة التضخم، والذي بدوره قد يؤثر سلباً على حجم الانفاق الاستثماري، وينعكس بدوره على مستويات الانتاج والعمالة.

الخلاصة:

الحروب بطبيعة الحال تحمل آثاراً بالغة على اقتصاديات الدول المتصارعة، وتعددت الآراء حول طبيعة هذا الأثر، فبعض الاقتصاديين يرون أن الحروب ما هي إلا مدعاة لتدمير كافة الموارد والبنى الاقتصادية في الدولة، في حين يرى البعض أن صناعة الحروب تعد مكسباً اقتصادياً محفزاً لتنشيط كافة الموارد الاقتصادية المعطلة في الدولة، مما سيعزز من مكانة التصنيع العسكري، وسيتم استيعاب العديد من الأيدي العاملة المعطلة، الأمر الذي سينعكس بشكل ايجابي على الإنتاجية، مما سيحقق المزيد من الأرباح الاقتصادية، لكن في نهاية الأمر فإن الأثر الذي ستخلفه الحروب يتحدد من خلال هيكلية اقتصاد الدولة، ومدى فعاليته بالنسبة لمختلف المجالات، فانعكاسات الحرب على التنمية الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى، فالدول الصناعية ستشكل الحروب بالنسبة لها ازدهاراً اقتصادياً، كونها دولاً مصنعة للعتاد العسكري، في حين ستؤثر الحروب بالسلب على اقتصاديات الدول النامية، ولهذا الأمر يلعب التخطيط الاقتصادي الشامل لكافة قطاعات الدولة اثراً هاماً في تحديد الأثر الذي تتركه الحروب خلفها، فتحظى الدول الصناعية بقفزة انتعاش اقتصادي، في حين ستنزف كافة الموارد الاقتصادية والبشرية لصالح زيادة حجم الإنفاق العسكري، وهذا يعود لكونها دولاً مستوردة للسلاح.

ومع هذا فان الدول النامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، تخضع كافة الموارد الاقتصادية لتلبية احتياجات القطاع العسكرية، وهذا ما يعرف بعسكرة الدولة، فسوريا ومصر والأردن والسعودية، يحتلون مراكز متقدمة وفقاً لمؤشر عسكرة الدولة، في حين إن إسرائيل تحتل المركز الأول على العالم، وهذا يوحى بالأهمية التي يحتلها الجانب العسكري بالمقارنة بالقطاعات الأخرى.

والجدير بالذكر أن القطاع العسكري يستوعب العديد من القوى العاملة، والتي بالإمكان جعلها تخدم العملية التنموية داخل المجتمع، عبر تطوير العنصر البشري وإكسابه المهارات الفنية التي بإمكانها أن تخدم التصنيع العسكري، والذي سيزيد من الإنتاجية وسيحقق نمو اقتصادي، وهذا ما تسعى الى تحقيقه إسرائيل، والدول العربية تجاربها لا توحي بتحقيق أي نمواً اقتصادياً في هذا المجال، على الرغم من أن بعض الدول، كالسعودية حققت أعلى موازنة عربية على صعيد الإنفاق العسكري، إلا أن تجارب التصنيع مازالت قيد التطوير.

وتلعب المؤشرات الاقتصادية كالإنتاج، والادخار، دوراً في تحديد اثر الإنفاق العسكري على الاقتصاد الوطني، وطبيعة الاقتصاد تحدد شكل العلاقة بين الاستثمار والإنفاق العسكري.

الفصل الثالث

الاتجاهات العامة للنفقات العسكرية

المبحث الأول: الإنفاق العسكري العالمي.

أولا: تطور الإنفاق العسكري العالمي.

ثانيا: الدول الأكثر إنفاقا على سباق التسلح.

ثالثا:. أسباب زيادة حجم الإنفاق العسكري.

رابعا: العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري العالمي.

المبحث الثاني: اقتصاديات الدفاع للدول العربية مقابل إسرائيل.

أولا: تطور الإنفاق العسكري العربي مقابل إسرائيل.

ثانيا: أسباب زيادة النفقات العسكرية.

ثانيا: العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري العربي– الإسرائيلي.

المبحث الثالث: التبادل التجاري للسلاح.

ثانيا: الصادرات العسكرية.

ثالثا: الواردات العسكرية.

ثالثا: المساعدات الأجنبية.

الفصل الثالث

الاتجاهات العامة للنفقات العسكرية

مقدمة:

بات سباق التسلح سمة عامة لمعظم دول العالم، وتأثر الإنفاق العسكري العالمي بالعديد من المتغيرات والمجريات الدولية، وهذا انعكس على مدى اسهامه في إحقاق الأمن المنشود بكافة أشكاله، بالإضافة إلى درجة اسهامه في تحفيز النمو الاقتصادي، فتلك المتغيرات كانت سبباً هاماً في رفع أو خفض حجم الإنفاق العسكري، ومن الملاحظ أن بعد انتهاء موجة الحرب العالمية الثانية بات الإنفاق العسكري يتصاعد بشكل متعاظم، وهذا التطور المتعاظم، جعل من المفكرين ينصبون في اهتمامهم على ضرورة فهم المغزى جراء تلك الزيادة في حجم الإنفاق العسكري العالمي وما يصاحبه من عبء اقتصادي واجتماعي، ومدى تأثير ذلك على اقتصاديات الدول عامة، والنامية منها خاصة، ويخضع الإنفاق العسكري لترتيب أولويات الدولة ذاتها، سواء لتحقيق الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية، وبطبيعة الحال فان توفر بيانات الإنفاق العسكري تعد من الأمور ذات الأهمية وذلك لسببين رئيسين:

السبب الأول: والذي يعود للدول المانحة والتي تقدم المساعدات الإنمائية والاقتصادية، فكلما كانت الدولة المتلقية لتلك المساعدات تتجه نحو تعزيز الإنفاق المدني على حساب الإنفاق العسكري كان حجم الدعم الإنمائي لها اكبر والعكس صحيح.

السبب الثاني: والذي يعود للدولة نفسها، حيث إن بيانات الإنفاق العسكري تفيد في منح مقارنة بين حجم الإنفاق الموجه للصراع الداخلي وحجم الإنفاق الموجه للنزاع الخارجي، ومقارنته مع إجمالي الإنفاق العام للدولة، وهذا لقياس مدى الربط بين الإنفاق العسكري والاستقرار والنمو الاقتصادي.

ولهذا يوجه الاهتمام الأكبر اليوم لمحاولة معرفة الأثر الذي تحدثه الزيادة في حجم المخصصات العسكرية، وما قد يحدثه من دور في تحقيق النمو الاقتصادي، أو ما قد يحدثه من إبطاء لعملية النمو الاقتصادي من جانب آخر (بروملي، ٢٠٠٦،ص٣٨٩).

أولا: تطور الإنفاق العسكري العالمي:

يعد الإنفاق العسكري لدولة ما، عبارة عن الموارد المالية المخصصة للقوى الدفاعية، للحفاظ على وجودها وضمان قدرتها على مواجهة أي خطر يهدد أمنها، وتعكس ميزانية قوات الدفاع، مدى إدراك الدولة لأهمية الإنفاق الدفاعي لإحلال الأمن المرجو، كما أنها تعطي مؤشرات حول حجم الإنفاق العسكري المتوقع لسنوات قادمة، وتعكس الميزانية العسكرية قدرة الدولة على تمويل الأنشطة الحربية المختلفة، بالإضافة إلى أنها تعكس واقع الاقتصاد، وما عليه من التزامات عسكرية كانت أو

مدنية، ويختلف حال الدول من دولة لأخرى في تركيبة وطبيعة ما هو مخصص من موارد لصالح القطاع العسكري، ويتأتى هذا الاختلاف بسبب اختلاف تصنيف تلك الدول بين دولة نامية واخرى متقدمة، وما بين دولة غنية واخرى فقيرة، والصراعات الدائرة في عالم كانت سبباً هاماً في دفع عمليات سباق التسلح القائم، فعلى هذا الكوكب توالت الويلات ابتداءً من الحرب العالمية الاولى، وانتهاءً بالحرب العالمية الثانية، ومن ثم بزوغ العديد من الحروب الاقليمية التي عززت من الفرقة والبغض بين شعوب العالم، مما اسهم ذلك في رفع حجم مخصصات القطاع العسكري، ومن ثم بدأت النفقات العسكرية تأخذ منحى آخر عام ١٩٩٠، حيث انخفضت النفقات العسكرية إلى٨٨٥ مليار دولار، ويعزى هذا الانخفاض إلى انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وواصلت الولايات المتحدة ايضاً خفض النفقات العسكرية (بروملي،٢٠٠٦،ص٣٨٩).

واظهرت دراسة اجراها معهد السلام الدولي وفقا لبيانات الامم المتحدة، أن الانفاق العالمي على عمليات سباق التسلح تفوق ما يتم انفاقه على المساعدات الانسانية المقدمة للدول الاقل فقرا بما يعادل ١٣٠ ضعفاً، واشار ذات التقرير انخفاض حجم ما هو مقدم من مساعدات انسانية لعام ٢٠١٢ عما هو عليه عام ٢٠١١ بمقدار ١,٥ مليار دولار.(صحيفة اليوم السابع، ٢٥ ابريل ٢٠١٤)

وتعكس بيانات الانفاق العسكري لدول العالم تطور الإنفاق العسكري العالمي، حسب المنطقة الجغرافية، والتفاوت الكبير في هذا التوزيع، يعكس الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية وايضاً السياسية المتباينة للنظام العالمي، والزيادة في الإنفاق العسكري جاء وفق بلورة المنظومة العالمية، تحت مسمى الحفاظ على الأمن الدولي، وتنفيذا لقرار حلف الشمال الأطلسي، تم توسيع المهمات العسكرية في الكثير من بلدان العالم، وذلك لإدارة الأزمات الدولية، ومواجهة النزاعات العرقية والطائفية في بعض دول العالم، فضلاً عن تحقيق الهدف الاسمى آلا وهو نزع أسلحة الدمار الشامل من بعض الدول النامية، تلك المهمات رفعت من حجم الإنفاق العسكري العالمي (شبيب،٢٠٠٩،ص٢٢).

وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر من عام٢٠٠١، ارتفعت وتيرة الانفاق العسكري العالمي ابتداءً من ١٠٤٤ مليار دولار عام ٢٠٠١ وصولاً الى١٦٣٠ مليار دولار لعام ٢٠١٠، وجاءت تلك الزيادة بالتوافق مع الأحداث الدولية ومنها الحرب على أفغانستان والعراق، (المرهون،٢٠١٣،العدد١٦٥٨٧).

جدول رقم ٨: الإنفاق العسكري حسب المنطقة بالدولار الأمريكي الثابت ٢٠١٣-١٩٩٠.

بالمليار دولار.

السنة	الأمريكيتين	إفريقيا	أوربا	أسيا اوقيانوسيا	الشرق الأوسط
١٩٩٠	٦١٧	١٧,٥	٦٥٧	١٥١	٨١,٥
١٩٩١	١٥١	١٥,٢	...	١٥٤	٩١,٨
١٩٩٢	٥٣٨	١٤,١	٤١٩	١٦٤	٧٢,٢
١٩٩٣	٥١٩	١٦,٨	٣٩٦	١٧٠	٦٦,٩
١٩٩٤	٤٩٤	١٥,٩	٣٨٨	١٧٢	٦٥,٧
١٩٩٥	٤٧٣	١٤,٨	٣٥٢	١٧٦	٥٩,٢
١٩٩٦	٤٤٩	١٣,٩	٣٥٠	١٨١	٥٨,٨
١٩٩٧	٤٤٥	١٤,٦	٣٥٥	١٨٤	٦٤,٩
١٩٩٨	٤٣٩	١٥,٤	٣٤٢	١٨٨	٦٩,٧
١٩٩٩	٤٤١	٢١,٧	٣٤٨	١٩٨	٦٩,٤
٢٠٠٠	٤٥٨	١٩,٣	٣٦٠	٢٠٢	٨٠,٤
٢٠٠١	٤٦٦	١٩,٦	٣٦٢	٢١٣	٨٤,٧
٢٠٠٢	٥١٥	٢١,٠	٣٧٤	٢٢٤	٨٠,٢
٢٠٠٣	٥٧١	٢٠,٧	٣٨٠	٢٣٤	٨٣,٦
٢٠٠٤	٦٢٠	٢٣,٢	٣٨٣	٢٤٧	٨٩,٤
٢٠٠٥	٦٥٢	٢٤,٢	٣٨٧	٢٦٠	٩٧,٥
٢٠٠٦	٦٦٥	٢٥,٩	٣٩٧	٢٧٥	١٠٥
٢٠٠٧	٦٨٥	٢٦,٦	٤٠٨	٢٩٦	١١٠
٢٠٠٨	٧٣٧	٣٠,٣	٤١٩	٣١٢	١٠٦
٢٠٠٩	٧٩٣	٣١,٦	٤٢٨	٣٤٨	١٠٩
٢٠١٠	٨١٧	٣٣,٦	٤١٩	٣٥٥	١١٥
٢٠١١	٨٠٨	٣٧,١	٤١١	٣٦٩	١١٧
٢٠١٢	٧٦٨	٣٨,٣	٤١٩	٣٨٢	١٢٨

الأرقام التي باللون الأحمر: هي عبارة عن بيانات مؤكدة إلى حد كبير.

(....) تعني عدم توفر بيانات عن تلك الدولة

المصدر: قاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ٢٠١٣.

وشكل الانفاق العسكري العالمي لعام ٢٠٠٩ علامة فارقة عما كان عليه في العام الذي سبقه، فاستنادا لمؤشرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام لعام ٢٠٠٩، فان حجم الإنفاق العسكري العالمي بلغ حوالي ١,٥٣١ تريليون دولار، (وفقا لقيمة الدولار لعام ٢٠٠٨)، وهذا المؤشر يشكل زيادة

مقدارها ٦٪ في حجم الإنفاق العسكري العالمي لعام ٢٠٠٨، وزيادة قدرها ٤٩٪ عن عام ٢٠٠٠، ويشكل الإنفاق العسكري العالمي لعام ٢٠٠٩، نسبة ٢,٧٪ من إجمالي الدخل القومي العالمي (GDP)،(علو،٢٠١٠العدد٣٠٤)، أما عام ٢٠١٢ فقد بلغ حجم الإنفاق العسكري العالمي١,٧٥٣ تريليون دولار، ويعد هذا أول انخفاض في حجم الإنفاق العسكري العالمي عما كان عليه في عام ٢٠١١ بنسبة ٠,٥٪، وهذا بمثابة الانخفاض الأول منذ عام ١٩٩٨ (Perlo, ٢٠١٣, p١).

وترى الباحثة: أن البذرة الأساسية التي جعلت العالم يلهث وراء سباق التسلح القائم بين دول عالم بشكل عام، ودول منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص، هو احتدام الصراعات والنزاعات، وغياب القوانين الدولية الرادعة لعمليات سباق التسلح.

ففي تلك الفترة وصل الإنفاق العسكري العالمي إلى ذروته، فقد بلغ ما يقارب ١٥٠٠ مليار دولار كمعدل سنوي، حيث زاد الإنفاق العسكري الأمريكي بمعدل ٨٪ كنسبة من إجمالي الدخل القومي، في حين بلغ الإنفاق العسكري للاتحاد السوفيتي١٦٪ من إجمالي الدخل القومي، وليحافظ الاتحاد السوفيتي على مكانته، لمنع الخصم من أي تفوق كمي أو نوعي، زاد من حجم إنفاقه العسكري مما جعله يقع في فخ الانهيار الاقتصادي في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وصولا إلى انهيار وجوده كقوة اقتصادية وسياسية في مطلع التسعينيات من ذات القرن. (علو،٢٠١٠،العدد٣٠٤).

شكل رقم(٣) **الإنفاق العسكري حسب المنطقة بالدولار الأمريكي الثابت ٢٠١٣-١٩٩٠**

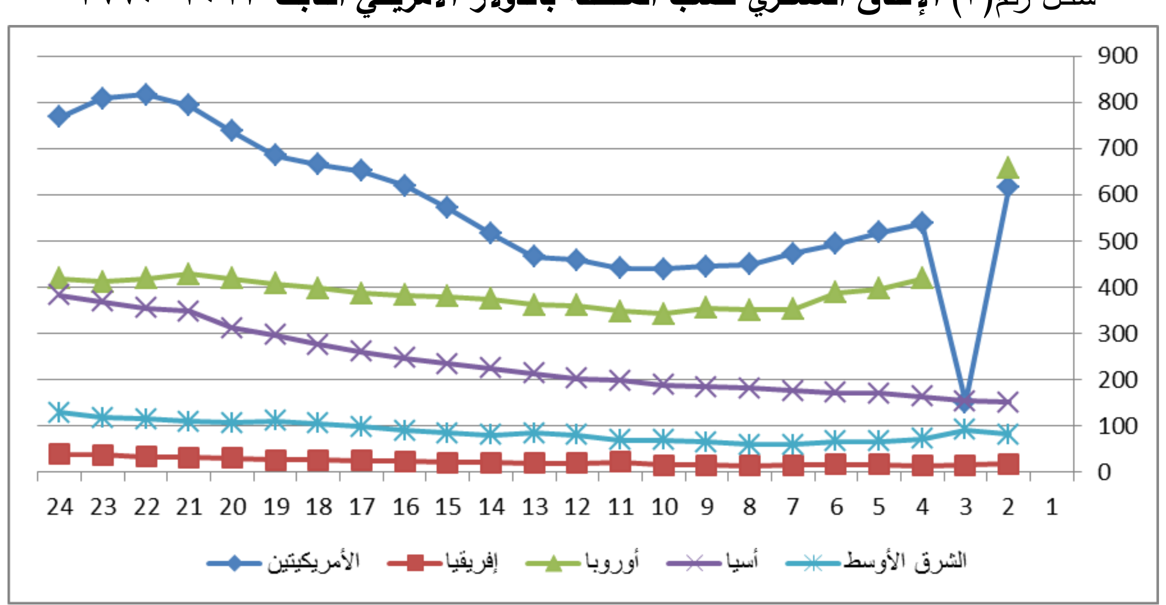

المصدر: قاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام.

ثانيا: الدول الأكثر إنفاقا على سباق التسلح:

بالتزامن مع تزايد وتيرة سباق التسلح فيما بين دول العالم ، إلا أن الدول العشر الأكثر إنفاقا حافظت على مكانتها ضمن صدارة الدول العشر الأولى طيلة العقد الأخير من ٢٠١٢-٢٠٠٠، وحافظت كذلك الولايات المتحدة الأمريكية على مركزها الأول بين أكثر دول العالم إنفاقا على الدفاع، وحمل عام ٢٠١٢ الكثير من التغيرات في الميزانيات العسكرية العالمية، ومن أوائل الدول التي طرأ عليها هذا التغير هي الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة اكبر ميزانية في الإنفاق العسكري إفريقيا، والذي تسارعت فيهما وتيرة الإنفاق العسكري بشكل واضح (Perlo ,٢٠١٣,p٢).

وتشير البيانات الصادرة عن معهد ستوكهولم، لأبحاث السلام لعام ٢٠١٢، وجود بعض التغيرات في ترتيب البلدان الأكثر إنفاقا على التسلح بين عامي ٢٠١٢-٢٠١١، حيث شهدت الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا، استراليا، كندا، انخفاضاً واضحاً في حجم النفقات المخصصة للإنفاق العسكري، بينما طرأت بعض التغيرات الطفيفة بما يعادل اقل من ١٪، في بلدان أخرى كاليابان، وبريطانيا، وفرنسا، وكذلك ألمانيا، ودول أخرى سجلت ارتفاعاً كبيراً في حجم الإنفاق العسكري، كروسيا والصين والمملكة العربية السعودية، ولم يطرأ أي تغير حقيقي في حجم الإنفاق العسكري للبرازيل، وحظيت الهند بانخفاض بسيط يكاد لا يذكر.

ووفقا للكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام لعام ٢٠١٠، فان الدول الأكثر إنفاقاً على سباق التسلح هي:

في المرتبة الأولى، الولايات المتحدة الأمريكية: والتي تعد اكبر دولة مصنعة ومصدرة للسلاح في العالم بأسره، إذ بلغ حجم الإنفاق العسكري لعام ٢٠٠٩، بما يقدر بك ٧٠٠ مليار دولار، أي ما يقارب ٤٦,٥٪، من إجمالي الإنفاق العالمي، وبمعدل ٤٪، من إجمالي دخلها القومي، ويكاد يصل إنفاقها العسكري إلى ما يقارب نصف الإنفاق العسكري في العالم. ولذات العام احتلت الصين المرتبة الثانية بإنفاق يقدر ب ١٠٠ مليار دولار، أي ما يقارب ٦,٦٪، من إجمالي الإنفاق العالمي، واحتلت فرنسا المركز الرابع بإنفاق ٦٣ مليار دولار وبمعدل يصل إلى ٤,٢٪، من إجمالي الإنفاق العالمي، أما بريطانيا فإنفاقها العسكري يوازي الإنفاق العسكري الفرنسي تقريبا، إذ بلغ حوالي ٥٧ مليار دولار، بنسبة ٣,٨٪ من إجمالي الإنفاق العالمي، وروسيا تحتل المركز الخامس، إذ بلغ إنفاقها العسكري٥٣ مليار دولار، لعام ٢٠٠٩، ويقدر بنسبة ٣,٨٪، من إجمالي الإنفاق العالمي، ويلي هذه المجموعة عشر دول يبلغ حجم إنفاقها العسكري مجتمعة حوالي ٣١٠ مليار دولار، أي ما يساوي ٢٠,٧٪، من إجمالي الإنفاق العالمي، أما بقية دول العالم فإنفاقها العسكري مجتمعة يقدر ب ٢٢٠، مليار دولار، وبنسبة ١٤,٧٪، من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي.

وتشهد بعض الدول ارتفاعاً ملحوظاً في إنفاقها العسكري لعام ٢٠٠٩، بالمقارنة مع إنفاقها العسكري لعام ٢٠٠٠، ومنها الهند فقد شهدت زيادة مئوية بحوالي .٦٧٪، كذلك الأمر بالنسبة للمملكة العربية السعودية ٦٧٪، والبرازيل ٣٠٪، و فرنسا٧٪ ، أما إسرائيل فقد ارتفع حجم الإنفاق العسكري لديها من٩ مليار دولار لعام ٢٠٠٠، إلى أن وصل إلى ١٣ مليار دولار لعام ٢٠١٠، وصولا إلى ١٤مليار دولار لعام ٢٠١١، وتعد إسرائيل من الدول المصدرة والمستوردة للأسلحة، وتدخل ضمن الدول العشر الأولى في مجال الإنفاق العسكري (علو،٢٠١٠،العدد٣٠٤).

جدول رقم(٩) اكثر الدول انفاقا على سباق التسلح خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢

الدولة	٠١	٠٢	٠٣	٠٤	٠٥	٠٦	٠٧	٠٨	٠٩	١٠	١١	١٢
USA	٣٩٧	٤٤٦	٥٠٧	٥٥٣	٥٧٩	٥٨٨	٦٠٤	٦٤٩	٧٠١	٧٢٠	٧١١	٦٦٨
الصين	٤٥٤	٥٢٨	٥٧٣	٦٣٥	٧١٤	٨٤٠	٩٦٩	١٠٦	١٢٨	١٣٦	١٤٦	١٥٧
روسيا	٣٦٠	٤٠٠	٤٢٦	٤٤٣	٥٠٥	٥٦٤	٦١٨	٦٧٩	٧١٥	٧٢٩	٧٨٣	٩٠٦
بريطانيا	٤٩٩	٥٣١	٥٧٠	٥٧٦	٥٨١	٥٨٥	٦٠٣	٦٣٠	٦٤٣	٦٢٩	٦٠٢	٥٩٧
اليابان	٦٠٢	٦٠٧	٦١٤	٦١٢	٦١٢	٦٠٨	٦٠٥	٥٩١	٥٩٧	٥٩٠	٥٩٥	٥٩٢
فرنسا	٦١٥	٦٢٨	٦٤٧	٦٦٥	٦٥١	٦٥٤	٦٥٦	٦٥٠	٦٩٤	٦٦٢	٦٢٧	٦٢٥
السعودية	٢٩١	٢٥٥	٢٥٧	٢٨٦	٣٤٤	٣٩٢	٤٥٢	٤٤٤	٤٥٦	٤٧٥	٤٨٥	٥٤٢
الهند	٢٨٦	٢٨٥	٢٩١	٣٣٨	٣٦٠	٣٦٢	٣٦٦	٤١٥	٤٨٩	٤٩١	٤٩٦	٤٨٢
ألمانيا	٤٩٩	٥٠٠	٤٩٣	٤٧٨	٤٧١	٤٦٠	٤٦٠	٤٧٣	٤٩١	٤٩٦	٤٨١	٤٨٦
ايطاليا	٤٢٣	٤٣٥	٤٣٨	٤٤٠	٤٢٣	٤٠٩	٣٩٧	٤١١	٤٠٠	٣٨٨	٣٧٦	٣٥٧

بيانات الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، هي بيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي(IMF)، وفقا لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أكتوبر ٢٠١٢، الإمارات العربية المتحدة بياناتها غير متوفرة، ومن الممكن أن يكون ترتيبها ١٥ بدلا من تركيا.

المصدر: SIPRI, Fact Sheet ,April ٢٠١٣

ونستطيع أن نستنتج من البيانات الصادرة عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ما يلي:

١) يقدر حجم الإنفاق العسكري العالمي لعام ٢٠١٢، ما يقارب ١٧٥٣ مليار دولار.
٢) انخفضت نسبة الإنفاق العسكري لعام ٢٠١٢، عما كانت عليه في عام ٢٠١١، بما يقارب ٠,٥. وهذا بالطبع يعد أول انخفاض منذ عام ١٩٩٨ (Perlo ,٢٠١٣,p٢).
٣) يشكل الإنفاق العسكري العالمي معدل ٢,٥٪، من إجمالي الناتج المحلي، أي ما يقارب ٢٤٩$، عن كل شخص في العالم.
٤) الدول ١٥ الأكثر إنفاقا تمثل ٨١٪ من مجموع الإنفاق الكلي، فالولايات المتحدة الأمريكية تشكل ٣٩٪ من المجموع العالمي، تليها الصين بحصة تحصل إلى ٩,٥٪، وسجلت روسيا

نسبة ٥,٢٪ من حصة العالم، وبريطانيا حصدت ٣,٢٪، وبفارق بسيط لليابان٣,٤٪ shah, (٢٠١٣).

شكل رقم (٤) نسبة الإنفاق العسكري العالمي لعام ٢٠١٢

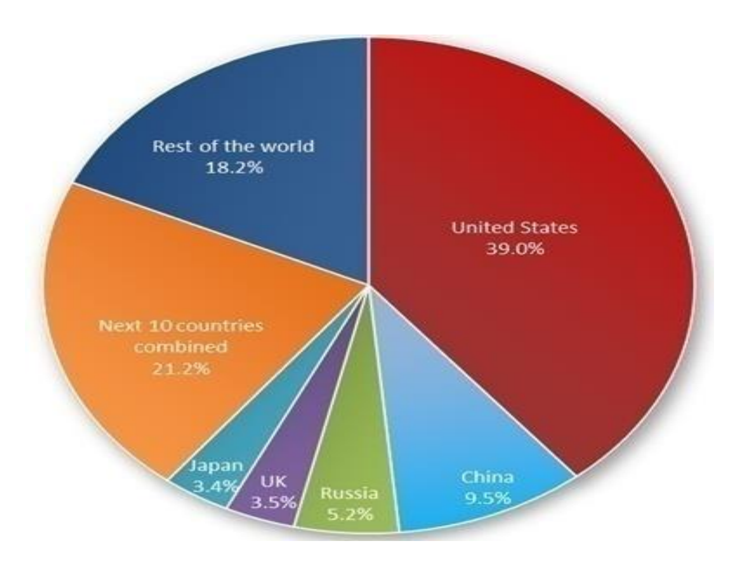

المصدر: Anup Shah، World Military Spending، *Global Issues*،

ثالثا: أسباب زيادة النفقات الأمنية العالمية:

لقد تصاعد حجم الإنفاق العسكري العالمي متأثرا بالعديد من العوامل ومنها:

١. **المتطلبات الأمنية:** وهي حالة تعكس الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتعرض لها دولة ما، ولمواجهة تلك المتطلبات لابد من العمل وفق الحكمة القائلة في أن " القوي هو من يأخذ، والقادر هو من يحتفظ بما لديه"، ولهذا فقد باتت القوة العسكرية ضرورة حتمية لضمان امن الدولة (الفارس،١٩٩٣،ص١٠٨).

٢. **الانتقال من مفهوم الدفاع لمفهوم الردع:** فتعزيز القوة العسكرية يعد من أكثر الوسائل فعالية في إحباط وردع العدو، فالحرب الباردة التي امتدت من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٨٧، عززت هذا المبدأ، حيث إن التحالفات السياسية والاقتصادية مع قطبي الصراع (الاتحاد السوفيتي سابقا، الولايات المتحدة الأمريكية)، جعلت من معظم دول العالم تتسابق فيما بينها لتعزيز قدراتها العسكرية، حيث استنزفت خلال تلك الحرب الكثير من الموارد الاقتصادية، لدعم وتطوير البرامج العسكرية (اوميتوغن،٢٠٠٦،ص٤٢١).

٣. **النمو الاقتصادي:** وأثبتت بعض الدراسات كدراسة واينز(Whynes) والتي شملت ٨٣ دولة منها ٣٠ دولة متقدمة، و ٥٣ دولة نامية، إلى انه كلما كانت الدولة غنية كانت اقدر على تخصيص موارد أكثر لمتطلبات الدفاع، بمعنى أن اقتصاديات الدول الغنية قادر على تحمل

العبء العسكري، وتحويل الموارد لصالح الإنفاق العسكري بعيدا عن الإنتاج المدني (الفارس،١٩٩٣،ص١١٢).

٤. **ظهور بعض الحركات التحررية:** في بعض الدول النامية، التي دعت إلى الرفع من القدرة العسكرية لضمان تحقيق الأمن في البلاد، لتكون قاعدة لإحداث النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن نشوب بعض الصراعات سواء الداخلية أو الخارجية هي أيضا أسهمت بدورها في زيادة حجم الإنفاق العسكري.

٥. **المتغيرات الدولية:** لقد أدت بعض الأحداث الدولية إلى رفع حجم النفقات العسكرية بشكل يفوق المعدل الطبيعي، وظهر ذلك ابتداء في أزمة الخليج عام ١٩٩١، وأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١ وما تبعها من احتلال أفغانستان، وصولاً إلى غزو العراق عام ٢٠٠٣ (هاغلين،٢٠٠٣،ص٤٤٣)

رابعا: العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري العالمي:

يعد الكشف عن العبء العسكري، هو كشف عن حجم الموارد الاقتصادية التي يتم استخدامها لصالح القطاع العسكري، وذلك على حساب الإنفاق على القطاع المدني، وهذا الأمر يحمل في طياته آثاراً ستنعكس على برامج التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية (Shmuel ,٢٠١٠,p٣) ، ومن أهم مؤشرات قياس العبء العسكري، عبر قياس نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الناتج المحلي، واغلب المخصصات المالية لدول العالم، تتجه نحو زيادة حجم الإنفاق العسكري، فالإنفاق العسكري العالمي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٧٠، استحوذ على متوسط سنوي من موارد العالم تقدر بـ ٥,٥٪، ففي عام ١٩٩٠ بلغ الإنفاق العسكري العالمي أكثر من ١٠٠٠ مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من ربع الدخل القومي للدول النامية مجتمعة لذات السنة (الفارس،١٩٩٣،ص٧٥).

ولمزيد من التوضيح فقد بلغ حجم العبء العسكري خلال عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ما يمثل ٥,٦٪ للدول النامية، وعبء قدره ٣,٨٪ للدول المتقدمة، في حين بلغت نسبة النفقات العسكرية إلى إجمالي الناتج المحلي لدول منطقة الشرق الأوسط أعلى معدل لتصل إلى ١١,٦٪، وحتى عام ١٩٩٥، سجلت دول الشرق الأوسط أعلى معدل للإنفاق العسكري بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٨,٨%، وهذا مقابل اقل قيمة للأمريكيتين بمعدل ١,٢٪، وانخفض بعد ذلك متوسط الإنفاق العسكري، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم في عام ٢٠٠٠ باستثناء دول قارة إفريقيا التي سجلت زيادة في حجم الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بواقع ٣,٢٪، ووفقا لقياس متوسط نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الناتج المحلي للفترة ٢٠٠٥-١٩٩٥، نجد أن الأمريكيتين حظيتا بأقل نسبة بواقع ١,٤٪، وسجل متوسط نسبة الإنفاق العسكري لإجمالي الناتج المحلي لأوربا ١,٩٪، والشرق الأوسط كان صاحب أعلى متوسط لذات الفترة

بمعدل ٦,٤٪، وهي الأعلى في العالم، حيث بلغ متوسط إنفاقها العسكري لذات المدة ٥٦,٧ مليار دولار، بنسبة ٥,٧٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، بلغ متوسط نسبة أسيا٢,٢٪، و % ٢,٦ لإفريقيا (ستالينهايم،٢٠٠٧،ص٣٧٢).

ويقدر الإنفاق العسكري العالمي لعام ٢٠١٢ بـ ١٧٥٣ مليار دولار، وهو ما يمثل ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، أو ما يمثل ٢٤٩ دولاراً عن كل شخص في العالم، ويسجل هذا المعدل أول انخفاض له منذ عام ١٩٩٨ (SIPRI ,٢٠١٣,p٦)

وعرض هذا المبحث الافكار الرئيسية لقاعدة الانفاق العسكري العالمي، وحجم الانفاق العسكري لأكثر دول العالم انفاقا على مجالات التسلح، بالإضافة للتعرف على اهم مسببات ارتفاع حجم الانفاق العسكري العالمي، وما يحمله من انعكاسات على حجم الانفاق العسكري لدول العينة والتي سيتم التطرق لها في المبحث الثاني من الفصل الثالث.

تستنتج الباحثة: انه كلما كانت الدولة ذات ناتج محلي كبير، كانت اقدر على الحد من أثاراً العبء الاقتصادي للنفقات العسكرية، فالنمو الكبير لإجمالي الناتج المحلي يسهم في تخفيض نسبة النفقات العسكرية لذلك الناتج، بالإضافة إلى أنه يخفض من الآثار التي سيخلفها الإنفاق العسكري بالنسبة لطبيعة الإنفاق العام،

المبحث الثاني
النفقات العسكرية للدول العربية مقابل إسرائيل

تعتبر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن دائرة الدول الأكثر إنفاقا على المجالات العسكرية، ويعود ذلك لطبيعة التهديدات والمخاطر التي تعرضت لها المنطقة، وذلك عبر وجود الخطر الصهيوني أولا، بالإضافة إلى بروز بعض الصراعات الداخلية ثانيا، مما استدعى إلى استنزاف الكثير من الموارد الاقتصادية، وتحويل المخصصات المالية لصالح المجال العسكري، وذلك انعكس بطبيعة الحال على قدرة دول المنطقة في الإنفاق على المجالات الاقتصادية والتنموية الأخرى، التي لو أعطيت مساحة من الاهتمام، لرفعت من معدل النمو الاقتصادي لتلك الدول، مما أسهم بنشر الاستتباب والاستقرار.

أولا: تطور الإنفاق العسكري للدول العربية مقابل إسرائيل:

ان وقوع الدول العربية مجتمعة في شرك الصراعات الدائمة، جعلها في حالة استنفار تام لكافة القوى البشرية والموارد الاقتصادية لمواجهة حقلة الصراع المفرغة مع الكيان الصهيوني، ومن ثم دأبت الدول العربية إلى المسارعة في بناء ترسانة عسكرية قوية، وذلك في محاولة منها لفرض الأمن والاستقرار، بهدف تهيئة الأجواء لخلق بيئة مناسبة لتنفيذ البرامج التنموية المختلفة، بالإضافة إلى نشوب العديد من الحروب والتي تم خوضها ضد الكيان الصهيوني، عززت بدورها فكرة تنمية وتطوير القدرات العسكرية لردع أي تهديد محتمل.

وواصل الإنفاق العسكري العربي ارتفاعه حتى نهاية عام ١٩٨٩، ثم بدأ الإنفاق العسكري العربي بالانخفاض التدريجي ليأخذ منحى جديد متماشياً مع المنظومة العالمية لعمليات سباق التسلح، فبلغ حجم الإنفاق العسكري العربي ٥٤,٣ مليار دولار عام ١٩٩٠، وصولا إلى ٣٣,٤ مليار دولار عام ١٩٩٥، وفي ذات الأثناء تكبدت دول الخليج تكاليف إضافية قدرها ٨٢ مليار دولار، لتمويل العمليات العسكرية التي قادتها الدول الأجنبية ضد العراق، أي ما يعادل ٩٠٪ من إجمالي تكاليف الحرب، ورافق تلك الأحداث مشكلتان الأولى تمثلت في تردي العلاقات العربية- العربية، والعربية العراقية، أما المشكلة الثانية فتمثلت بالتكاليف الاقتصادية التي عادة على الوطن العربي اجمع، بعد توقف إنتاج وتصدير النفط في كل من العراق والكويت (الفارس،١٩٩٣،ص١٨٢).

وحتى عام ٢٠٠٠ استمرت الدول العربية في رفع حجم مخصصاتها المالية لصالح القطاع العسكري خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، للحفاظ على استثماراتها التجارية والنفطية، الأمر الذي جعل الإنفاق العسكري العربي يتجاوز ٤٤ مليار دولار، وبتغير قدره ٤,٨٪(ستالينهايم،٢٠٠٧،ص٤٧٢)

وأدركت الدول العربية، خاصة الدول المجاورة لإسرائيل♦مدى الخطر المحدق بها غدية الاجتياح الأمريكي للعراق، فرفعت من سقوف مخصصاتها المالية للإنفاق العسكري، ففي عام ٢٠٠٣ بلغت نسبة الزيادة ١٠٪، أي اكثر من ضعف المعدل المتوسط السنوي للسنوات ما بين ١٩٩٤- ٢٠٠٣، وهذا الامر يوحي بأن حجم النفقات العسكرية في الشرق الاوسط بشكل عام ارتفعت قبيل الحرب الامريكية على العراق،(اوميتوغن،٢٠٠٨،ص٥٧٣) واستمرت النفقات بالارتفاع عام ٢٠٠٤، لتصل إلى ١١,٤ مليار دولار، ورافق حرب تموز لعام ٢٠٠٦ التي قادها الكيان الصهيوني ضد جنوب لبنان، ارتفاع في إجمالي الإنفاق العسكري العربي ليصل إلى ٥٨,٨ مليار دولار، ليشكل ٥٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي آنذاك (ستالينهايم،٢٠٠٧،ص٤٧٢).

إن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط في الربع الأخير من عام ٢٠١٠، وصولا إلى منتصف ٢٠١١، **(حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى ١١٠ دولار، وذلك بسبب زيادة الطلب، حيث نما الطلب العالمي على النفط بمعدل ٣,٣٪، وهو أعلى معدل منذ أكثر من ٢٠ عاماً)**، وانعكس هذا الأمر ايجابيا على مستويات النمو الاقتصادي في كثير من دول المنطقة، وهذا بالطبع مع اختلاف شديد بين الدول المصدرة للنفط والدول غير المصدرة، فعلى سبيل المثال فان ارتفاع أسعار النفط صاحبه ارتفاع في محصلة الخزينة العامة للدول المصدرة للنفط، حيث ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى٥٥٪ بين عامي ٢٠١١-٢٠٠٩، ولكنه في ذات الوقت حمل هذا الارتفاع بعض المساوئ إذ ارتفع معدل التضخم المحلي إلى ما يقارب ٨,٥٪ ، في حين كان معدل التضخم المحلي للدول غير المصدرة ما يقارب ٥,٩٪، وهذا كله بالطبع انعكس جليا على حجم النفقات العسكرية في دول المنطقة، حيث ارتفع حجم الإنفاق الدفاعي في الدول المصدرة للنفط بمعدل ٠,٠٨٪ في حين سجلت الدول غير المصدرة انخفاضاً في نسبة ما أنفقته على الدفاع عام ٢٠١١، عما كانت عليه في العام الذي سبقه بمقدار ٣,١٦٪-، وحققت الجزائر اكبر زيادة في حجم الإنفاق العسكري لعام ٢٠١١، عما كان عليه في عام ٢٠١٠، بنسبة ٤٤٪، يليها العراق بمعدل زيادة وقدره ٨,٩٪، وفي المركز الثالث تأتي قطر بنسبة ارتفاع ٨,٢٪، واكبر زيادة كانت من نصيب سوريا في الدول غير المصدرة للنفط بزيادة قدرها٥,٤٪ (IISS ,٢٠١٢,p٣٠٦). وفي ذات السياق تواصل المملكة العربية السعودية استمرارها في زيادة حجم النفقات الدفاعية، حيث ارتفع حجم الإنفاق العسكري لعام ٢٠١٠ عما كان عليه في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٢٠,٥٪، وفي عام ٢٠١٠ فقد شكلت ميزانية الدفاع السعودية ١٠٪ كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وهذا يجعلها من أعلى الدول إنفاقا على القطاع العسكري، ويرجح سبب هذه الزيادة المضطردة في النفقات العسكرية إلى الزيادة في أجور الموظفين العسكريين في أواخر ٢٠١٠، بالإضافة إلى إعلان الملك عبد الله في مارس ٢٠١١عن إضافة ٦٠,٠٠٠ وظيفة شاغرة

♦ الدول العربية المجاورة لإسرائيل: يقصد بها، مصر، سوريا، الأردن، لبنان.

في وزارة الخارجية، ولا ننسى أن الزيادة الكبيرة في حجم المشتريات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية كانت أيضا سببا في زيادة حجم ميزانية الدفاع لكن في ذات الوقت فقد انخفض نسبة الإنفاق العسكري بمقدار ٪٣,١− لعام ٢٠١١، عما كان عليه في العام الذي سبقه (IISS,٢٠١٢,p٣١٤) كذلك الأمر بالنسبة للكويت بنسبة انخفاض٪٦,٢−، وعمان بنسبة ٪١,٦−، ومصر وإسرائيل وإيران بنسب انخفاض (٪٣,٢−، ٪٢,٨−، ٪٣,٤−) على التوالي.(IISS,٢٠١٢,p١٤).

وخلال عام ٢٠١٢، شهد الشرق الأوسط زيادة في معدلات الإنفاق العسكري، إذ بلغت تلك الزيادة بما يقارب ٪٨,٣، وشكلت عمان اكبر نسبة زيادة في الإنفاق العسكري لعام ٢٠١٢، بمعدل وصل إلى ٪٥١، في حين حصلت المملكة العربية السعودية على نسبة ارتفاع ٪١٥، تلتها الكويت بنسبة وصلت إلى ٪١٠، أما الجيش المصري فقد خفض من حجم إنفاقه بنسبة ٪٢,٦، وحجم الإنفاق الكلي لدول الشرق الأوسط غير متوفرة، نظرا لعدم وجود بيانات حول حجم الإنفاق العسكري لبعض الدول، كالإمارات العربية المتحدة، وسوريا، وإيران، وكذلك قطر، أما بالنسبة لدول شمال إفريقيا، فقد واصلت الجزائر زيادة نفقاتها خلال ٢٠١٢ بمعدل٪٥,٢ وزيادة قدرها ٪١٨٩ خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٢−٢٠٠٣ وهذه الزيادة جاءت جراء الحالة الأمنية المتوترة في منطقة الساحل، بالإضافة إلى محاولة الجزائر تأمين حدودها مع ليبيا ومالي، فقد تم إرسال المزيد من القوات الأمنية على الحدود الجنوبية للجزائر، وعززت الحكومة من نقاط التفتيش البري والجوي لتعقب تجار المخدرات وتجار السلاح والمهربين، بالإضافة إلى قيامها بشراء بعض الأسلحة التي تم تزويدها لقواتها الأمنية .(Perlo,٢٠١٣,p٦)

جدول رقم ١٠: تطور النفقات العسكرية العربية– الإسرائيلية ١٩٩٠-٢٠١٢.

بالمليون دولار

السنة	إسرائيل		مصر		سوريا		الأردن		لبنان		السعودية	
	النفقات العسكرية	معدل النمو السنوي %	النفقات العسكرية	معدل النمو السنوي %	النفقات العسكرية	معدل النمو السنوي %	النفقات العسكرية	معدل النمو السنوي %	النفقات العسكرية	معدل النمو السنوي %	النفقات العسكرية	معدل النمو السنوي %
١٩٩٠	١٣٦٤٧	–	٤٣٤٤	–	١١١٧	–	٦٧١	–	٩٢٨	–	٢٤٦٢٠	–
١٩٩١	١٨٠٩٠	٣٢,٥	٤٣٧٢	٠,٦	١٨٠٦	٦١,٦	٨٥٦	٢٧,٥	٧٢١	-٢٢,٣	٢٣٤٧٨	-٤,٦
١٩٩٢	١٤١٣٠	-٢١,٨	٤٤١٠	٠,٨	١٦٧٣	-٧,٣	٦٩٧	-١٨,٥	١٢٨٤	٧٨,٠	٢٢٠٦٧	-٦,٠
١٩٩٣	١٥١٨١	٧,٤	٤٣٢١	-٢,٠	١٣٢٥	-٢٠,٨	٧٣٢	٥,٠	١٠٧١	-١٦,٥	٢٣٣٨٧	٥,٩
١٩٩٤	١٤٢٣٥	-٦,٢	٤٢٨٨	-٠,٧	١٥٠٥	١٣,٥	٧٤٣	١,٥	١٣٤٣	٢٥,٣	٢٠١٨٦	-١٣,٦
١٩٩٥	١٢٥٤٩	-١١,٨	٤٠٣١	-٥,٩	١٥١٣	٠,٥	٥٣٥	-٢٧,٩	١٣٧٦	٢,٤	١٧٧٩٤	-١١,٨
١٩٩٦	١٣٣٧٢	٦,٥	٣٧٩٤	-٥,٨	١٤٧١	-٢,٧	٧٠٨	٣٢,٣	١٢٠٨	-١٢,٢	١٧٧٦٥	-٠,١
١٩٩٧	١٣٧٣٠	٢,٦	٣٨٤٨	١,٤	١٦٠١	٨,٨	٧٣١	٣,٢	١٠١٢	-١٦,٢	٢٤١٢٦	٣٥,٨
١٩٩٨	١٣٧٤٤	٠,١	٤١١١	٦,٨	١٧٢٣	٧,٦	٧٩٣	٨,٤	٩٧٥	-٣,٦	٢٧٨٦٦	١٥,٥
١٩٩٩	١٣٨٧٧	٠,٩	٤١٧٥	١,٥	١٨٥٦	٧,٧	٨١٣	٢,٥	١١٥٧	١٨,٦	٢٤٨٠٥	-١٠,٩
٢٠٠٠	١٤٤٧٨	٤,٣	٤٤٦٣	٦,٨	١٩٥١	٥,١	٨٣٥	٢,٧	١٣٠٢	١٢,٥	٢٧٣٣٩	١٠,٢
٢٠٠١	١٥٣٤٦	٥,٩	٤٧٧٢	٦,٩	٢٠٢٥	٩,١	٨٢٠	-١,٧	١٣٤٧	٣,٤	٢٩١١٨	٦,٥
٢٠٠٢	١٧٢٦٧	١٢,٥	٤٩٩٠	٤,٥	٢٣٢٢	١٤,٦	٧٩٤	-٣,١	١٢٥٣	-٦,٩	٢٥٥٦٢	-١٢,٢
٢٠٠٣	١٧٢٧٩	٠,٠٦	٥٢٢٧	٤,٧	٢٣٢٦	٠,١	٩١٦	١٥,٣	١٢٥٩	٠,٤	٢٥٧٥١	٠,٧
٢٠٠٤	١٦٥١٤	-٤,٤	٤٩٤٥	-٥,٣	٢٣٣٩	٠,٥	٨٥٠	-٧,٢	١٢٨٠	١,٦	٢٨٦٢٨	١١,١
٢٠٠٥	١٥٨٩٨	-٣,٧	٤٩٣٦	-٦,٢	٢١٠٤	-١٠,٠	٨٤٥	-٠,٥	١٣٠٠	١,٥	٣٤٤٩٥	٢٠,٤
٢٠٠٦	١٦٩٤٠	٦,٥	٥٠٥٠	٢,٣	٢٢٣٦	٦,٢	٩٢٤	٩,٣	١٢٩١	-٠,٦	٣٩٢٩٤	١٣,٩
٢٠٠٧	١٦٤٤٧	-٢,٩	٥٠٨٦	٠,٧	٢٠٢٧	-٩,٣	١٢٦٢	٣٦,٥	١٤١٧	٩,٧	٤٥٢٦٤	١٥,١
٢٠٠٨	١٥٧٩٦	-٣,٩	٤٧٣٧	-٦,٨	٢٣٠١	١٣,٥	١٤٥٦	١٥,٣	١٢٩٨	-٨,٣	٤٤٤٢٥	-٣,٣
٢٠٠٩	١٥٩٣٣	٠,٨	٤٥٩٧	-٢,٩	٢٣٦٦	٢,٠	١٥٠٧	٣,٥	١٥٦٤	٢٠,٤	٤٥٦٥٥	٢,٧
٢٠١٠	١٥٣٩٨	-٣,٣	٤٤٧٣	-٢,٦	٢٤٩٥	٥,٤	١٤٠٠	-٧,١	١٦٦٥	٦,٤	٤٧٥١١	٤,٠
٢٠١١	١٥١٦٣	-١,٥	٤٢٨٧	-٤,١	...	...	١٣٤٠	-٤,٢	١٦٢٧	-٢,٢	٤٨٥٣١	٢,١
٢٠١٢	١٥٥٣٦	٢,٤	٤١٧٥	-٢,٦	...	...	١٣٨٢	٣,١	١٦٢٢	-٠,٣	٥٤٢١٨	١١,٧

الإنفاق العسكري حسب البلد بالدولار الأمريكي الثابت لعام ٢٠١٢.

البيانات التي باللون الأزرق: عبارة عن تقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام.

(...) عبارة عن بيانات غير متوفرة

المصدر: قاعدة بيانات معهد ستوكهولم ٢٠١٣.

الجدول من إعداد الباحثة.

ومما سبق تستنتج الباحثة: إن حجم الإنفاق العسكري العربي يتباين بين ازدياد وانخفاض ضمن منظومة الأوضاع التي تعيشها دول العالم بشكل عام، ومدى الخطر الذي تتعرض له الدول العربية بشكل خاص، خاصة المخزون الاستراتيجي والاقتصادي الذي تمتلكه الدول العربية، بالإضافة إلى الخطر الصهيوني المحيط بالمنطقة، يفرض عليها بشكل طبيعي زيادة حجم إنفاقها العسكري، ولهذا تحظى المؤسسة العسكرية في الدول العربية بالحيز الأكبر في البرامج والخطط التي ترسمها الدولة، بالإضافة الى مزيد من الموارد الاقتصادية المرصودة لهذا القطاع.

ثانيا: أسباب تطور الإنفاق العسكري العربي– الإسرائيلي:

من خلال ما تم استعراضه حول حجم الإنفاق العسكري العربي مقابل إسرائيل وما لحقه من تطورات ألقت بظلالها على حجم الزيادة في تلك النفقات، فان هنالك العديد من المعطيات التي تفسر سبب الزيادة في حجم ما هو مخصص لصالح القطاع العسكري في دول المنطقة ككل، ومن تلك الأسباب:

١. تحظى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام بأهمية إستراتيجية متمثلة في أهمية موقعها الجغرافي، فالوطن العربي يتحكم بأهم الممرات التجارية الدولية، عبر تحكمه بمداخل البحر الأبيض المتوسط وكذلك البحرالأحمر، وتلك الأهمية جعلتها محط أطماع الدول الاستعمارية، فتم زرع الكيان الصهيوني، وتم دعمه بكافة الوسائل عسكرياً واقتصادياً، ومن هنا بدأت حلقة سباق التسلح تتسارع فيما بين دول المنطقة، محاولة بذلك الحفاظ على استقرارها، ضد ذلك الخطر المحدق بأمنها٢ (مسلم،١٩٩٠،ص١٩).
٢. تمتلك دول الوطن العربي العديد من الثروات الطبيعية، والتي تعد دعائم هامة لبناء الاقتصاد الوطني، ومن أهمها النفط والغاز والمعادن، وتلك الثروة الطبيعية أسهمت في رفع مخصصات الدول العربية لمجال الإنفاق العسكري.
٣. الارتفاع الكبير في أسعار النفط، والذي حدث في السبعينيات من القرن الماضي، فقد حدث ارتفاعان الأول عام ١٩٧٣، حيث ارتفع سعر البرميل من ٣,٠٥ دولاراً إلى ١٠,٧٣ دولاراً بنسبة تغير ٪٢٥١ وجاء هذا الارتفاع نتيجة حرب أكتوبر لذات العام، أما الارتفاع الثاني فكان عام ١٩٧٩، وذلك نتيجة الإضرابات العراقية الإيرانية فارتفع إلى ١٧,٢٥ دولاراً، وواصل النفط الارتفاع حتى عام ١٩٨١ فبلغ ٣٢.٥١ دولار،(Opec ,٢٠٠٧,p١١٧) وعام ٢٠١٠ بلغ سعر برميل النفط ١١٠ دولار، وتلك الزيادات أدت إلى الوفرة المالية لدى الدول المصدرة للنفط، مما أسهمت بشكل رئيس في زيادة حجم الإنفاق العسكري لتلك الدول.
(Ils ,٢٠١٢,p٣٠٦)

٤. إن بروز بعض الحركات التحررية الوطنية في الوطن العربي، أسهمت بشكل مباشر في زيادة حجم الإنفاق العسكري في الدول العربية، وذلك للحفاظ على امن الدولة واستقرارها ناهيك عن قلقها الدائم جراء الوجود الصهيوني في المنطقة، فالوجود الصهيوني في المنطقة العربية كان من أهم الأسباب التي دعت الدول العربية إلى زيادة حجم النفقات العسكرية نظرا لدورها الخطر في المنطقة (الفارس،١٩٩٣،ص١٣١-١٣٠).

٥. إن تطور سلاح الترسانة الاسرائيلية في المنطقة، وتطور برنامجها النووي، دفع الدول العربية عامة إلى رفع مستويات الإنفاق العسكري لأعلى الدرجات مستوياتٍ، وتسعى اسرائيل دوما لرفع حجم إنفاقها العسكري، لمواجهة أي تهديد عربي كان، بالإضافة إلى رغبتها بفرض سيطرتها كقوة عسكرية، محاولة منها بلعب دور إقليمي مؤثر تكون القوة العسكرية احد مقوماته، على دول المنطقة أجمع (سعد،٢٠٠٤،العدد٨٧٠)

ثالثا: العبء الاقتصادي للنفقات العسكرية العربية – الإسرائيلية:

يرتبط الإنفاق العسكري لأي دولة بحجم المخاطر التي قد تتعرض لها تلك الدولة، سواء كانت تلك المخاطر واقعية أو متوقعة، وكذلك مدى قدرة الدولة على تحمل الأعباء الاقتصادية التي تلقى على عاتق ميزانيتها لصالح بسط الأمن والاستقرار، وهذان العاملان يرتبطان ارتباطاً قوياً بالعديد من الجوانب الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية، فالخطر الخارجي لدولة ما يزداد بسبب تمتعها بالازدهار والنمو الاقتصادي، أو لوقوعها في منطقة إستراتيجية، ولضمان الأمن والحماية للأمن القومي، للدولة لابد من بناء قوة عسكرية مدعومة اقتصاديا، فالقوة العسكرية والاقتصادية تفرضان وجودهما ضد أي ابتزاز أو عدوان خارجي (الفارس،١٩٩٣،ص١٣٩).

ولقياس العبء العسكري لدول الدراسة، سيتم قياس العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري عبر ثلاث قنوات لقياس العبء،

- قياس العبء العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.
- المنظور الثاني عبر مقياس إجمالي الناتج القومي.
- عبء النفقات العسكرية كنسبة من إجمالي النفقات الحكومية.

أ- الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(GDP):

إن القيم المطلقة للنفقات العسكرية، لا تعبر بشكل حقيقي عن مدى احتياجات الدولة للحفاظ على أمنها ضد أي خطر ينتابها، أو حتى تقدير التكاليف أو العوائد الاقتصادية المترتبة على الإنفاق العسكري، وتفرض الحكومة قيوداً على الموارد المخصصة للقطاع العسكري، لما لهذا القطاع من آثار مزاحمة للاستثمار وللطاقة الاستيعابية، ولهذا فالأرقام المطلقة للإنفاق العسكري لا تعكس

الجانب النسبي لحساب التكلفة الاقتصادية، أو العائد المتوقع، لأنها ليست قابلة للمقارنة مع المكونات الأخرى للناتج القومي (صبري،١٩٨٣،ص١٥٧).

ويظهر الجدول التالي احد أهم المؤشرات الأكثر استخداما في قياس العبء الاقتصادي للنفقات العسكرية، وهذا المقياس يظهر حجم المخصصات المالية التي يستحوذ عليها القطاع العسكري، وعام ١٩٩٠ سجلت إسرائيل ثاني أعلى معدل بعد لبنان فكان مقدار العبء العسكري بنسبة ٢٣,٤٤٪، وواصل حجم إنفاقها بالارتفاع ليصل لنسبة ٢٧,٣٦٪ كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ثم بدأ العبء العسكري بالانخفاض التدريجي ليصل إلى ٦,٠٣٪ لعام ٢٠١٢، وحمل عام ١٩٩٢ أعلى معدل للعبء العسكري المصري خلال فترة الدراسة بنسبة وصلت إلى ١٠٪، ويعود الانخفاض في حجم الإنفاق العسكري المصري لاتفاقية كامب ديفيد التي عقدت مع الكيان الصهيوني، أما سوريا فقد سجلت عام ١٩٩١ أعلى نسبة بواقع ١٤,١٧%، وواصل الأردن في حفاظه على نسب مرتفعة لحجم النفقات العسكرية خلال الفترة الواقعة بين ٢٠٠٠-١٩٩٠، فعام ١٩٩١ سجل أعلى معدل بواقع ١٩,٧٠%، وبعد عام ٢٠٠٠ بدأ الانخفاض التدريجي للعبء العسكري ليصل إلى ٤,٣٩٪ عام ٢٠١٢، في حين بلغ حجم العبء العسكري اللبناني عام ١٩٩٠ معدل ٣١,٨٪ وهو ما يمثل أعلى معدل طيلة فترة الدراسة بالمقارنة مع دول العينة، وفي حين حافظت المملكة العربية السعودية على نسب مرتفعة في حجم العبء العسكري طيلة الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٢.

جدول رقم ١١ : العبء العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي GDP، ١٩٩٠–٢٠١٢.

السنة	إسرائيل	مصر	سوريا	الأردن	لبنان	السعودية
١٩٩٠	٢٣,٤٤	٤,٧٥	٩,٠٧	١٦,١٢	٣١,٨	٢١,٠٨
١٩٩١	٢٧,٣٦	٩,٤٩	١٤,١٧	١٩,٧٠	١٥,٧	١٧,٨٧
١٩٩٢	١٩,١٤	١٠,٤٩	١٢,٦١	١٢,٩٨	٢٢,٥	١٦,١٨
١٩٩٣	٢٠,٤٥	٩,١٧	٩,٦٠	١٣,٢٣	١٣,٨٥	١٧,٤١
١٩٩٤	١٦,٨٠	٨,٢٦	٩,٩٦	١١,٩٨	١٤,٣٦	١٥,٠٢
١٩٩٥	١٢,٤٦	٦,٧٠	٧,٩٤	٧,٩٤	١٢,٠٦	١٢,٤٩
١٩٩٦	١٢,١٢	٥,٦٠	٨,٢٨	١٠,٢١	٩,٠٥	١١,٢٦
١٩٩٧	١٢,٠٨	٥,٠٧	٩,٦٦	١٠,٠٨	٦,٣٢	١٤,٦٢
١٩٩٨	١١,٩٨	٤,٩٦	١٠,٦٧	١٠,٠٢	٥,٦١	١٩,٠٩
١٩٩٩	١٢,٠٣	٤,٦٤	١١,٠٥	٩,٩٧	٦,٦٢	١٥,٣٩
٢٠٠٠	١١,١٩	٤,٥٠	٩,٨٥	٩,٨٦	٧,٥٤	١٤,٤
٢٠٠١	١٢,٠٦	٥,٠٠	٩,٦٥	٩,١٣	٧,٦٣	١٥,٨٨
٢٠٠٢	١٤,٧٢	٥,٧٠	١٠,٢٠	٨,٢٨	٦,٥٤	١٣,٥٣
٢٠٠٣	١٤,٠٢	٦,٤٢	١٠,٧١	٨,٩٨	٦,٢٦	١١,٩٨
٢٠٠٤	١١,٠٥	٦,٢٧	٩,٢٨	٧,٤٤	٥,٨٧	١١,٤٢
٢٠٠٥	١١,٤٧	٥,٤	٧,٢٨	٦,٧٢	٥,٩٤	١٠,٩٢
٢٠٠٦	١١,٢٢	٤,٧٠	٦,٦٩	٦,١٣	٥,٧٥	١١,٠١
٢٠٠٧	٩,٤٠	٣,٩٠	٥,٠١	٧,٣٧	٥,٦٥	١١,٧٥
٢٠٠٨	٧,٤١	٢,٩١	٤,٣٧	٦,٦٢	٤,٣١	٩,٣١
٢٠٠٩	٧,٧٤	٢,٤٣	٤,٣٨	٦,٣٢	٤,٥١	١٢,١٠
٢٠١٠	٦,٦٤	٢,٠٤	٤,١٦	٥,٢٩	٤,٤٨	١٠,٥٢
٢٠١١	٨,٨٧	١,٨١	..	٤,٥٨	٤,١٦	٨,٤٠
٢٠١٢	٦,٠٣	١,٦٢	..	٤,٣٩	٣,٨٨	٨,٣٢

المصدر: قاعدة بيانات معهد ستكهولم لأبحاث السلام.

الجدول من اعداد الباحثة.

ب- الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج القومي (GNP):

يعد احتساب الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج القومي من أكثر المقاييس استخداما في المقارنات الدولية، وتعود هذه الأهمية لسببين:

١. يصور هذا المقياس حجم الموارد الاقتصادية المخصصة للقطاعين المدني والعسكري بشكل دقيق وفعال، ومن هذا المنطلق نجد أن هذا المؤشر يوصف بشكل دقيق مدى تأثير نمو المؤسسة العسكرية في القطاع المدني والمجتمع.
٢. إن التعبير عن هذا المؤشر كنسبة وليس كرقم، يجعل من التأثر بالتطورات النقدية والمالية في أي مجتمع كالتضخم أو تذبذب قيمة العملة المحلية في السوق العالمية قليل جدا أو عديم التأثير (صبري،١٩٨٣،ص١٥٧).

لقد انخفض عبء النفقات العسكرية الملقى على عاتق الاقتصاديات الإسرائيلية، والأردنية والسورية، منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، ويتضح من الجدول إن [١]عبء الإنفاق العسكري السوري قريب جدا من عبء النفقات العسكرية الإسرائيلية، وهذا يشير إلى بطء عمليات التنمية الاقتصادية في ذلك الوقت، وهذا بالطبع جعل من عمليات الإنفاق العسكري تأخذ بالانخفاض، أما مصر فقد خفضت إنفاقها العسكري كنسبة من إجمالي الناتج القومي حتى وقتنا الحاضر، على الرغم من تقديم الدعم المالي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، أما لبنان فقد بدأ يحاول زيادة حجم إنفاقه العسكري، وحافظت إسرائيل على نسبة إنفاقها العسكري منذ عام ٢٠٠٧، وانخفض إنفاقها كنسبة من إجمالي الناتج القومي خلال الفترة ١٩٨٢- ٢٠٠٩، وجاء ذلك في ضوء انتفاضة الأقصى الأولى والثانية، والحرب مع حزب الله عام ٢٠٠٦، وبلغ حجم النفقات العسكرية كنسبة من إجمالي الناتج القومي لسوريا عام ٢٠٠٩، ٣,٥%، ويعد هذا الإنفاق بسيطاً جداً لما كان عليه عام ١٩٨٥، إذ بلغ الإنفاق نسبة ٢١,٨%، وتحاول سوريا تمويل نفقاتها العسكرية من خلال الاستفادة من التحالفات الدولية والإقليمية، عن طريق تلقي الدعم الروسي، كذلك الأمر بالنسبة لمصر، فنفقاتها العسكرية بدأت تتجه نحو الانخفاض منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، لتصل إلى ٢,٤% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠، وتراوحت نسبة الإنفاق ما بين ٢,١%، ٣,٩% خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠، ويضاف إلى ذلك اعتمادها على المساعدات الأمريكية، لتمويل نفقاتها العسكرية، والأردن منذ توقيع اتفاقية السلام بينها وبين إسرائيل عام ١٩٩٤، فان نفقاتها العسكرية بدأت بالانخفاض كنسبة من إجمالي الناتج القومي ٤٣%، و٢,٩%، في الفترة القائمة بين ١٩٩٠- ٢٠٠٩، والنظام الطائفي السائد في لبنان يحول دون وضع خطط ميزانية عسكرية طويلة الأمد، فالنظام السياسي في لبنان يعارض التنمية العسكرية الحقيقية، ويضاف إلى ذلك أن حجم الديون الوطنية التي بلغت أكثر من ١٦٠% في نهاية عام ٢٠٠٩، فهذا الأمر يعزز من تفاقم حدة عدم الاهتمام بإحداث أي تنمية عسكرية (Cordesman and nerguizian ,٢٠١٠,p٣٣-٣٤)

[١] عبء الإنفاق العسكري: يعني حصة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي GDP

جدول رقم ١٢: عبء النفقات العسكرية كنسبة من إجمالي الناتج القومي GNP ٢٠٠٩-١٩٨٣

الدولة	٨٣	٨٥	٨٨	٩٠	٩٥	٩٨	٠٠	٠١	٠٢	٠٣	٠٤	٠٥	٠٦	٠٧	٠٨	٠٩
لبنان	_	_	_	٤,١	٤	٣	٣,٥	٣,٥	٣,١	٢,٨	٢,٦	٣	٣,٢	٢,٩	٢,٧	٢,٩
مصر	١٣,٤	١٢,٨	٧,٣	٣,٥	٣,١	٣	٢,٤	٣,٩	٢,٤	٢,٥	٢,٩	٣,٣	٣,١	٢,٦	٢,١	_
سوريا	٢١,٨	٢١,٨	١٢,٩	١٢,٦	٧	٦	٥,٣	٥,٧	٥,٣	٦,٩	٧	٥,٧	٦	٣,٦	٣,٨	٣,٥
إسرائيل	٢٢,٢	٢٠,٣	١٣,٦	١٣,٢	١٠,٣	٩	٦,٥	٩,٢	٦,٥	٦,٨	٦,٧	٦,٢	٥,٤	٥,٧	٤,٩	٤,٩
الأردن	١٥,٦	١٥,٥	١٢	١٠,٤	٨,٤	٩	٦,٤	٨,٩	٩,٣	٨,٧	٨,٣	٧,٦	٧,١	١٠,٠	١٠,٦	١١,٠

المصدر: The Arab – Israel Military Balance ٢٠١٠

ت- الإنفاق العسكري كنسبة من إنفاق الحكومة المركزية:

ومن جانب آخر لابد لنا من أن نستعرض حصة النفقات العسكرية من إجمالي النفقات الحكومية، والجدول التالي يبين النفقات العسكرية كنسبة من النفقات الحكومية، لبعض دول الشرق الأوسط خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠٠١، فعمان تسجل أعلى معدل لعام ٢٠١٢ بنسبة ٣١,٩٪ من إجمالي النفقات الحكومية، في حين لم يتوفر أي بيانات عن (مصر، الأردن، قطر، عمان، لبنان، تونس، الكويت) لذات العام، ونسب متقاربة بين الأردن وإسرائيل لعام ٢٠١١، في نسبة النفقات العسكرية من إجمالي النفقات الحكومية بمعدلات ١٥,٧٪، ١٥,١٪،

في حين سجلت مصر أعلى معدل لها في عام ٢٠٠٢ بنسبة ١٢,٣٪، وصولا إلى٦,٤٪ عام ٢٠١١، وأعلى معدل للأردن سجل عام ٢٠٠٣ بنسبة ٢٠,٤٪، وكان معدل النفقات العسكرية كنسبة من النفقات الحكومية لقطر في ١٤,١٪، عام ٢٠٠٨، وعام ٢٠٠١ شهد أعلى معدل لتونس بنسبة ٦,١٪، وتسجل الكويت معدلات مرتفعة أيضا خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٠١ بمعدلات تتراوح ما بين ٦,٩٪، ١٩,٨٪، كذلك الأمر بالنسبة لإسرائيل، تفاوتت نسب النفقات العسكرية كنسبة من النفقات الحكومية بين ١٥,١٪ إلى ١٩,٥٪ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٠١. ويمكن من خلال الجدول أن نستنتج أن النفقات العسكرية تشكل جزءاً مهماً من إجمالي النفقات الحكومية في دول الشرق الأوسط عموما، ولعل ذلك يعود إلى طبيعة الصراع الممتد القائم بين العرب وإسرائيل، فدول الطوق كمصر والأردن ولبنان وسوريا، يحاولون دوما زيادة الإنفاق العسكرية نظرا لكونهم بلدان خط المواجهة الأول مع إسرائيل.

جدول رقم ١٣: الإنفاق العسكري كنسبة من إنفاق الحكومة المركزية ٢٠٠١-٢٠١٢.

الشرق الأوسط	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
مصر	...	١٢,٣	١٢,٢	١١,٣	١٠,٤	٨,٩	٨,٥	٧,٨	٧,١	٦,٩	٦,٤	...
الأردن	٢١,٨	١٩,٢	٢٠,٤	١٦,٠	١٣,٥	١٤,٢	١٧,٤	١٩,٤	١٩,٢	١٨,٨	١٥,٧	...
لبنان	١٨,٧	١٦,٧	١٥,١	١٦,٨	١٦,٧	١٤,٤	١٤,٧	١٣,١	١٤,٠	١٤,٩	١٤,٩	...
إسرائيل	١٧,٠	١٩,٠	١٩,٥	١٨,٧	١٧,٨	١٨,٤	١٧,٥	١٨,٩	١٨,٧	١٥,٧	١٥,١	...

المصدر: The world bank

المبحث الثالث

تجارة السلاح

أولا: الصادرات العسكرية:

تتبع أهمية الصادرات العسكرية لأي دولة مصنعة، من خلال مدى تحقيقها للأهداف المرجوة من التصدير العسكري، ومن أهم الأهداف بالطبع تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليص الفجوة في حسابات الميزان التجاري، بالإضافة إلى الفوائد الجمة التي تعود على الاقتصاد جراء عملتي التصنيع والتصدير(بيري و نوبياخ،١٩٨٥،ص٦٨)، حيث تلعب الصادرات العسكرية دوراً هاماً في القدرة على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وتمويل الصناعة العسكرية المحلية من خلال العملة الصعبة (هويدي،١٩٨٦،ص٦١)، وتسعى اقتصاديات الدول إلى تنمية وتطوير نطاق الصادرات العسكرية وذلك لأسباب هامة منها:

١. **مواجهة صعوبات التصنيع:**

ان عمليات التصنيع العسكري تعاني من وجود العديد من الصعوبات التي تعتري هذه المهمة، ومن ابرزها، طول دورة انتاج السلع الحربية، مصحوباً بوجد بعض الطاقات الانتاجية المعطلة، بالإضافة الى كبير حجم اقتصاديات الحجم، و تلك الصعوبات لابد من ان تواجه عبر عمليات التصدير العسكري، والتي تسمح باستغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة، وتشغيل الطاقات الانتاجية المعطلة.(مراشدة،١٩٩٠،ص ١٢٤)

٢. **تخفيض حجم البطالة:**

إن معظم اقتصاديات الدول وخاصة اقتصاديات الدول الناشئة تعاني من ارتفاع في معدلات البطالة، ويعد هذا من اكبر العقبات التي تواجه نمو أي اقتصاد، وتعتبر القوات المسلحة مصدرا هاماً في التخفيف من حدة البطالة، واستيعاب القوى البشرية العاملة، فالعمالة في مجال الصناعة العسكرية في الوقت الراهن، تشكل نسباً عالية من إجمالي القوى العاملة، ويضاف إلى ذلك بأن التصنيع العسكري يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى تشغيل العنصر البشري (هويدي،١٩٨٦،ص٦٣).

٣. **تخفيض تكلفة الإنتاج:**

وهذا يدخل ضمن اقتصاديات الأحجام والتي تعني أن إضافة أي منتج عسكري إلى حجم الإنتاج، ثم إعادة بيعه يسهم ذلك في تخفيض تكلفة الإنتاج في الوحدات الأخرى، ولهذا فان زيادة حجم الصادرات تسهم في تخفيض التكلفة الإجمالية للإنتاج، وهذا الأمر يساعد الصناعة العسكرية المحلية على مواجهة المنافسة الشديدة التي قد تتعرض لها من قبل صناعات عسكرية أخرى(هويدي،١٩٨٦،ص٦٤)

٤. **رفع حجم الصادرات الكلية:**

تسهم الصادرات العسكرية بشكل أساسٍ في إجمالي الصادرات الكلية، وهذا الأمر بدوره ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد، لما يجلبه من عملة صعبة تسهم في حل مشكلات الموازين التجارية، وعلى سبيل المثال: فقد كانت فرنسا تعاني من عجز في الميزان التجاري لعام ١٩٨٠ بمقدار ٢٠,١ مليار دولار، لكن هذا العجز انخفض إلى ١٤,٣ مليار دولار، ويعود الفضل بذلك إلى صادراتها العسكرية التي بلغت٥,٨ مليار دولار،(مراشدة،١٩٩٠،ص١٢٥)، وتسهم الصادرات العسكرية أيضا في بناء أواصر اقتصادية بين الدول المصدرة والمستوردة، فتزويد بلد ما بالسلاح سيفتح أفاقاً للتعاون التجاري والاقتصادي في اطر مدنية أخرى، بالإضافة إلى أن الصادرات العسكرية تنعش صناعات مدنية أخرى مرتبطة بها، كصناعة الطائرات، ومعدات النقل، والالكترونيات... الخ، (صبري،١٩٧٣،ص٢٠٨).

٥. **توفر تمويل من اجل عمليات البحث والتطوير:**

عمليات التصنيع العسكري تسهم بشكلٍ أساسٍ في تخصيص تمويل عمليات البحث والتطوير الخاصة بالقطاع العسكري، ومن جانب آخر فان الدول بإمكانها الحصول على المواد الخام الحيوية من خلال مقايضة الصادرات العسكرية بتلك السلع الحيوية، كما حصل مع إيران التي مدت إسرائيل بالنفط مقابل الحصول على صفقة أسلحة، وكذلك الأمر بالنسبة لجنوب إفريقيا، حيث زودت إسرائيل بالفحم، والفولاذ، واليورانيوم، مقابل الحصول على السلاح الإسرائيلي (بيري ونوبياخ،١٩٨٥،ص٦٨).

٦. **التخلص من فائض المخزون السلعي:**

ان عمليات التصنيع العسكري في تطور دائم، ومن هذا المنطلق تتسم صناعة الاسلحة بقصر العمر الافتراضي لها، ولهذا تسعى الدول المصنعة عسكريا لإيجاد مراكز استيرادية لمنتجاتها الصناعية، فعبر عمليات التصدير بمقدورها التخلص مما هو فائض لديها. (مراشدة،١٩٩٠،ص ١٢٦)

وتحقق الدول المصدرة للسلاح العديد من المكاسب الاقتصادية ، وهذا الأمر يعد دافعاً حقيقياً لان تسعى الدول جاهدة على تطوير صناعتها المحلية لتواكب التطورات العالمية، ولتكون في مصافِ الدول المصدرة للسلاح

وفي خضم الدول المصدرة للسلاح، فقد كشفت صحيفة "هآرتس" العبرية ، بأن لدى إسرائيل ٦٧٨٤ تاجراً يحمل رخصة تصدير سلاح حتى نهاية ٢٠١٢، بالإضافة لكونها تحتل المركز السادس عالميا في مجال تصدير السلاح، والأولى في بعض الميادين، كتصدير الطائرات من دون طيار، ناهيك عن أن تجارة السلاح تعد متأصلة في الفكر الاستراتيجي والأمني الصهيوني، متتبعين خطى المبدأ القائل بأن " العنف هو قوة اقتصادية بذاته" والجدير بالذكر بأن عدد الدول التي تشتري السلاح من إسرائيل وصل إلى ١٢٥ دولة، من بينها بعض الدول العربية التي إما أن تشتري هذا السلاح

بطريقة مباشرة، أو من خلال طرف ثالث، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،٢٠١٣،ص٦٥)، وفي ذات السياق صرح المحلل في صحيفة "يدعوت أحرنوت " العبرية "سيفر بلوتسكر" بأن هنالك ثمة علاقة متينة بين السياسة الخارجية للدولة العبرية في ظل حكومة "بنيامين نتنياهو"، وبين تجارة السلاح الإسرائيلي في أنحاء العالم، وأكد على أن إسرائيل تحتل المركز الرابع عالميا لعام ٢٠١٣ في مجال تصدير السلاح،(اندراوس،٢٠١٣) و قد كشفت وزارة الجيش الإسرائيلي في مؤتمر صحفي عقد بتاريخ ٢٣/٧/٢٠١٣، بان الصادرات العسكرية الإسرائيلية قد سجلت خلال عام ٢٠١٢ رقماً قياسياً بواقع ٧,٢ مليار دولار، حيث تشكل الصادرات العسكرية ٪١٠ من إجمالي الصادرات العامة في إسرائيل، وأن ثلاثة أرباع المنتجات العسكرية الإسرائيلية معدة للتصدير، (جريدة السفير،٢٠١٣)، فقد انتهجت الصناعة العسكرية الإسرائيلية منذ مطلع التسعينيات طريق مضاعفة القوة في تطوير وخلق كل ما هو جديد، وجاء ذلك في ظل التعطش للتقنيات الحديثة، ناهيك عن أن دعم الصناعات العسكرية مبدأ من مبادئ الفكر الصهيوني ويتمثل ذلك جليا في مقولة "ديفيد بن غوريون" في أول ذكرى لتأسيس دولة إسرائيل قائلا: "إن العنصر الأهم في مؤسستنا الأمنية هو تعظيم قدرتنا الصناعية والتقنية، فلولا العون التقني والصناعي الذي تلقيناه من صناعتنا، ما كان بوسعنا أن نصمد، إن تفوقنا التقني كان عاملا هاما في انتصارنا، وعلينا تطوير ورعاية هذا التفوق"، (موسي،٢٠١٣). وهذا الأمر يظهر في التاريخ الطويل للصادرات العسكرية الإسرائيلية، ومن الملاحظ من خلال الجدول حجم المبيعات العسكرية التي تشكل مورداً مالياً أساسياً لدولة إسرائيل، وتحتل الشركات الإسرائيلية مراكز متقدمة ضمن تقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام حول أكثر من ١٠٠ شركة مبيعا للسلاح، حيث احتلت شركة " أنظمة ألبيت" المركز ٣٤ لعام ٢٠١١، في حين احتلت شركة إسرائيل لصناعات الفضاء المركز ٤١، أما شركة رافائيل فقد حصدت المركز ٥١ بين أعلى١٠٠ شركة مبيعا للإنتاج العسكري،(قاعدة بيانات معهد ستوكهولم،٢٠١٣).

جدول رقم ١٤: مبيعات الشركات الإسرائيلية من المنتجات العسكرية٢٠١٠-٢٠١١.

بالمليون دولار

الترتيب الدولي		الشركة	القطاع	مبيعات ٢٠١٠	مبيعات ٢٠١١	إجمالي المبيعات ٢٠١١	مبيعات الأسلحة كنسبة من مبيعات % عام ٢٠١١	إجمالي إرباح ٢٠١١
٢٠١٠	٢٠١١							
٣٥	٣٤	أنظمة البيت	الكترونيات	٢٦٨٠	٢٤٨٠	٢٨١٨	٩٥	٢٥
٣٧	٤١	إسرائيل لصناعات الفضاء	طائرات وصواريخ والكترونيات	٢٥٠٠	٢٤٠٠	٣٤٤٠	٧٣	٨٣
٥٠	٥١	رافائيل	طائرات، صواريخ، أسلحة خفيفة	١٩٤٠	١٧٨٠	١٩٧٩	٩٨	١١١

المصدر: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام

الجدول من اعداد الباحثة.

كان هذا الحال بالنسبة لإسرائيل، أما الدول العربية، فقد كان الأمر مختلفاً بالنسبة لها، ففي ظل أزمة الخليج وما تلاها من حرب، كان هنالك ثلاث دول فقط من أصل٢١ دولة، تقوم بعمليات تطوير صناعات عسكرية محلية، في مقدمتها مصر، يليها العراق ثم المملكة العربية السعودية، وقد كانت مصر ذات التاريخ الأطول في محاولات البحث والتطوير المستمر لمنظومة السلاح الذي تمتلكه، أما العراق فقد كانت منظومته الدفاعية الأكثر حداثة، وجاء ذلك ضمن سلسلة سباق التسلح على اثر حرب الخليج الأولى، وقد ألقت أزمة الخليج الأولى والثانية بظلالها على تبني المملكة العربية السعودية مشاريع تصنيع المنتجات الحربية وعلى الرغم من تواضعها وتوفر الموارد المالية أسهمت بشكل كبير في تطوير تبنى هذه المشروعات لتكون حقيقة على ارض الواقع.

أسباب عدم إقبال الدول العربية على تصنيع المنتجات الحربية وهي:

١. الإيمان بقدرة المنتجات العسكرية الغربية، لما تحمله من تطور وتقدم تقني وتكنولوجي، فهذا الأمر يقلل من جاذبية التصنيع العسكري المحلي .
٢. تسعى دول الغرب على وئد أي أفكار تصب في صالح دعم وتطوير المنتج العسكري المحلي، كما حدث لمصر، عندما اشترط عليها أن تحول كافة مواردها الاقتصادية لصالح التنمية الاقتصادية مقابل إلغاء ثلث ديونها الخارجية، بعيدا عن أي دعم للتصنيع الحربي المحلي.

٣. التكلفة الباهظة لعمليات التصنيع والتطوير، تدفع بعض الدول لشراء السلاح من الخارج بأقل تكلفة وأكثر تقدماً وتطوراً(صايغ ١٩٩٢ص٩٢).

ومن خلال ما سبق بإمكاننا أن نوضح النقاط التالية:

١. التذبذب الواضح في حجم الصادرات العسكرية في الدول العربية، وفي مقدمها الأردن، ومصر، وسوريا، ولبنان، بالإضافة إلى دول الخليج العربي، وهذا يوضح حجم اختلاف الطلب الخارجي لصادرات تلك الدول، أما ليبيا فقد شهدت استقراراً نسبياً في الصادرات العسكرية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠١، ثم شهدت انقطاعاً في عامي ٢٠١٢-٢٠١١.
٢. على الرغم من أن مصر تعد الأقدم في تاريخ التصنيع العسكري، فإن إسرائيل قد سبقتها بأشواط في مجال التصنيع العسكري على مستويات عالية التقنية، ويعود الفضل بذلك إلى أن التصنيع كما ذكر سابقا هو ايدلوجية في الفكر الصهيوني.

وترى الباحثة: أن عمليات الاتجار بالسلاح القائمة بين الدول على اختلافها متقدمة كانت او نامية، تحظى تلك العمليات بشيء من السرية. فنسب تجارة السلاح لا تظهر الوجه الحقيقي لطبيعة تجارة السلاح الدولية، فالكثير من صفقات السلاح تسجل تحت مسمى التجارة السلعية، أو في بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات، حيث تمتاز صفقات السلاح بالسرية التامة، وذلك يتأتى ضمن إطار التدابير الأمنية التي تنتهجها الدول.

جدول رقم ١٥: إجمالي صادرات الأسلحة (الدول العربية– إسرائيل) ٢٠١٢-١٩٩٠.

بالمليون دولار

السنة	إسرائيل	الأردن	سوريا	مصر	السعودية	قطر	الإمارات	لبنان	ليبيا
١٩٩٠	٨٥	...	...	٢٢	...	...	٢	...	٣٦
١٩٩١	١٥٢	...	...	...	...	...	...	١	...
١٩٩٢	٣٢٤	...	٤٠	١٣	...	...	...	...	...
١٩٩٣	٣٨٦	...	٤٠	٢٢	١٤	٤٠	...	...	...
١٩٩٤	٢٩٩	٦٤	...	١٥	...	٥٦	...	...	٣
١٩٩٥	١٦٨	...	...	٩	...	...	٢٨	...	...
١٩٩٦	٢٩٥	...	٠	٥	١	...	٥	...	...
١٩٩٧	٢٥٤	٦	٠	٥	...	٤٠	٣٢	...	٣
١٩٩٨	٢٢٩	...	...	...	...	...	...	...	١٠
١٩٩٩	١٩٠	...	...	...	...	٩	...	...	...
٢٠٠٠	٣٧٨	...	...	...	...	...	...	...	...
٢٠٠١	٤٣٩	...	...	...	...	...	...	...	...
٢٠٠١	٥٥٤	...	...	...	...	...	...	٤٥	١١
٢٠٠٣	٣٦٤	...	...	...	...	...	...	...	١٦
٢٠٠٤	٦١٨	٤٢	...	...	...	...	٣	...	١١٣
٢٠٠٥	٤٢٦	٢٢	...	...	...	...	١١	...	١١٣
٢٠٠٦	٣٧٩	...	٣	...	١٨	٦	١٧	...	١٨
٢٠٠٧	٥٢٣	١٣	...	...	...	...	٣	...	١٠
٢٠٠٨	٣٢٦	١٢	...	...	...	...	١	...	١٨
٢٠٠٩	٧٠٨	٦٠	٢٠	...	...	...	...	...	٣٢
٢٠١٠	٦٠٩	٧٩	٢٠	...	١	...	٣٩	...	٢٨
٢٠١١	٥١٨	...	...	...	٥٨	...	٣	...	...
٢٠١٢	٥٣٣	١٢	...	...	...	...	...	...	...
المجموع	٨٧٥٦	٣٠٧	١٢٣	٩١	٩٢	١٥٠	١٤٢	٤٦	٤١٠

المصدر: معهد ستوكهولم ، قاعدة بيانات نقل الأسلحة.

الجدول من اعداد الباحثة.

ثانيا: الواردات العسكرية:

تعتبر المستوردات العسكرية من أهم مكونات الإنفاق العسكري، باعتبارها أكثر بنود الإنفاق العسكري ارتباطاً بحالة الحرب، حيث يزداد الطلب على الذخائر والأسلحة والمعدات الحربية بين الدول

المتحاربة، وهذا الأمر يرفع من إجمالي المستوردات لتلك الدول، ويرفع هذا من حجم الإنفاق العسكري الكلي، بينما تبقى جوانب الإنفاق الأخرى ثابتة نسبيا في ظل السلم والحرب،

والسبب وراء زيادة حجم المستوردات العسكرية في ظل الحروب، يعود إلى التدمير الهائل الذي يلحق بالمعدات، فعلى سبيل المثال في حرب عام ١٩٧٣، تم تدمير لواء مدرع[١] إسرائيلي بالكامل خلال عشر دقائق، في حين أن حجم التدمير الإجمالي خلال حرب ١٩٧٣ بلغ دبابة كل (١٥) دقيقة، وأكثر من طائرة كل ساعة تقريبا، وبطبيعة الحال هذا يفسر سبب حجم الاستهلاك المتزايد للمعدات العسكرية والذي ينعكس بدوره على زيادة الطلب على المستوردات العسكرية. (هويدي،١٩٨٦،ص٨٢).

ويظهر الجدول التالي مشتريات بعض الدول العربية من الطائرات القتالية والصواريخ، ويظهر الجدول أن المملكة العربية السعودية تمتلك اكبر منظومة دفاعية من طائرات وصواريخ، تليها مصر، ثم الاردن.

جدول ١٦: مشتريات بعض الدول العربية للطائرات والصواريخ ٢٠١٠-٢٠٠٥

الدولة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	المجموع
مشتريات الطائرات القتالية٢٠١٠-٢٠٠٥							
السعودية	١١	٧	١١٠	٥٠	٥٠٤	٧٠٦	١٧٨٥
مصر	٢٠١	١٥٤	٣٥	٣٥	٦١	١٦١	٦٤٧
الأردن	٩	٢٠	١٤١	١٢٧	١٦١	٢	٤٦٠
لبنان	١	–	٣	–	١	٢٦	٣١
مشتريات الصواريخ ٢٠١٠-٢٠٠٥							
السعودية	١٠٦	١١٠	٣٣	٣٣	٢٥	٧٢	٣٧٩
مصر	٢٤	٦٣	٤٣	٥٢	١٨	٦٠	٢٥١
الأردن	–	–	١٥	١٨	٦٠	٨٠	١٧٣
لبنان	–	–	–	–	١	–	١

المصدر: SIPRI Arms Transfers Databas ٢٠١٠

العوامل التي تؤثر على حجم الاستيراد العسكري:

١. **عوامل خارجية:** كمواجهة تهديد خارجي، التنافس فيما بين الدول على سباق التسلح، هذان الأمران يعظمان من حجم الاستيراد الخارجي للعتاد العسكري.

---

[١] اللواء الدرع: يتألف من (١١١) دبابة، ١١٥ عربة مدرعة، و ١٣مدفع هاون، و ٩ قذائف مضادة للدروع، وما يقارب ٢٥٠٠ جندي، ناهيك عن عدد وحدات التزويد والإسناد التابعة للواء

٢. **عوامل داخلية:** مواجهة تهديد داخلي كانقلاب عسكري أو مدني على سبيل المثال، وهذا ما تخشاه معظم الأنظمة العربية والتي تسعى لحماية أنظمتها من خلال تطوير ما لديها من سلاح عن طريق زيادة الإنفاق على المستوردات العسكرية.

والمحدد الرئيسِ للآثار الاقتصادية للمستوردات العسكرية، هو طرق تمويل هذه المستوردات، فالدول التي تمول مستورداتها عن طريق المنح والمساعدات، كإسرائيل على سبيل المثال، تكون الآثار السلبية لتلك المستوردات في حدود ضيقة، أما اخطر طرق تمويل المستوردات هو أن تمول عن طريق القروض، وهذا الفخ الذي وقعت فيه اغلب دول العالم الثالث، والذي أسهم في تراكم الديون المستحقة عليها، وهذا ما أثبتته دراسة أجراها الباحث برزوسكا (Brzoska) عام ١٩٨٣، حيث وجد بأن من ٢٥٪-٣٣٪ من الزيادة في الديون ناجمة عن المستوردات العسكرية وهذا يفسر الأثر السلبي الذي ينجم عن استيراد السلاح من الخارج،(مراشدة،١٩٩٠،ص١٣٦).

ومن الآثار السلبية للمستوردات العسكرية، انخفاض حجم احتياطي الدولة من العملات الأجنبية، وهذا يعد خسارة ضمنية أثناء عملية تحويل العملة الصعبة، لاستيراد السلاح من الخارج، فبدلا من استيراد رأس المال الذي يسهم في العملية الإنتاجية مما يرفع من مستويات النمو الاقتصادي في الدولة، يتم استيراد رأس مال لا يسهم بشكل فعال في العملية الإنتاجية، وهذا الأمر كان حافزا لبعض الدول لتطور صناعتها العسكرية المحلية، كما حدث مع جنوب إفريقيا خلال الستينيات من القرن الماضي، إذ كانت فرنسا تزودها بما يقارب بـ ٥٠% من إجمالي احتياجاتها العسكرية، وارتفاع أسعار المستوردات، خلق حافزاً لتطوير الصناعة العسكرية المحلية، (هويدي،١٩٨٦،ص٥٨).

الآثار الاقتصادية للاستيراد العسكري يتوقف على عاملين:

١. **الصناعة العسكرية المحلية:** الصناعة المحلية تلعب دور هام في التخفيف من أعباء استيراد السلاح من الخارج، من خلال تلبيتها لاحتياجات الدولة من المعدات الحربية، ويضاف إلى ذلك أن وصول الإنتاج المحلي إلى مستوى يرتقى للقدرة على التصدير الخارجي، فهذا سيجلب العملات الصعبة للدولة، بالإضافة إلى انه سيخفض من حجم الاستيراد الخارجي وهنا تكمن أهمية الصناعة العسكرية المحلية، (مراشدة،١٩٩٠،ص١٣٦).
٢. **المساعدات الخارجية:** إن حصول أي دولة على مساعدات خارجية يسهم بشكل كبير في التخفيف من حدة أعباء الاستيراد العسكري، وخاصة إذا كانت تلك المساعدات عبارة عن هبات أو منح، وعلى سبيل المثال ففي عام ٢٠٠٧، وافقت حكومة جورج بوش على منح إسرائيل مساعدات عسكرية تصل قيمتها إلى ٣٠ مليار دولار، لمدة تصل إلى عشر سنين،

وستنفق إسرائيل بموجب الاتفاق٪٢٦,٣ من تلك المساعدات على مجالات التصنيع العسكري الإسرائيلي، (sharp ,٢٠١٣,p٤).

الآثار الايجابية للاستيراد العسكري:

١) تعد وسيلة هامة لدخول التقدم التكنولوجي للدول المستوردة.

٢) إمكانية استخدام بعض المستوردات العسكرية لأغراض مدنية.

٣) الاستيراد العسكري قد يوطد العلاقات الاقتصادية بين الدول المصدرة والمستوردة، وقد يحفز ذلك الأمر لعقد اتفاقيات اقتصادية مشتركة تعزز من التعاون الاقتصادي فيما بينهما، وهذا ما حصل بين سوريا وروسيا، فالتعاون العسكري فتح باباً لتطوير العلاقات الاقتصادية والتي عادت بالفائدة على الاقتصاد السوري.(مراشدة،١٩٩٠،ص١٤٤)

قنوات تمويل الاستيراد العسكري:

تواجه دول العالم الثالث مشكلة أساسية في طرق تمويل المستوردات العسكرية، ومن ابرز المشاكل التي تعاظم من مشكلة تمويل الاستيراد الخارجي ما يلي:

١) العجز في ميزان المدفوعات لدى معظم دول العالم الثالث، وهذا يجعل من تمويل الاستيراد ذاتيا مهمة صعبة.

٢) ارتفاع أسعار المستوردات العسكرية.

٣) العمر الزمني القصير للسلع العسكرية وذلك بسبب التقدم التكنولوجي والتقني السريع في مجال الصناعة العسكرية.

إن قنوات تمويل الاستيراد العسكري متعددة ومتنوعة، فمنها قنوات داخلية، وأخرى خارجية، ولكل منها مزايا وعيوب.

أ- **القنوات الداخلية:** وهي عبارة عن قنوات يتم استخدامها ذاتيا، أي في إطار إمكانات الدولة، ولها أثار عدة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومنها:

١) زيادة إجمالي الناتج القومي، وذلك إما عن طريق زيادة حجم الاستثمارات الوطنية، أو من خلال إحداث تقدم تكنولوجي في الاقتصاد الوطني.

٢) تخفيض حجم المستوردات المدنية لصالح رفع حجم المستوردات العسكرية.

٣) تحويل الموارد الاقتصادية التي تملكها الدولة لصالح تمويل الاستيراد العسكري، وهذا بالطبع سيخفض من حجم الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات، مما سيلقي بآثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

٤) فرض الضرائب، فمن خلال عائدات الضرائب بإمكان الدولة أن تمول استيراد السلاح من الخارج.

ب- **قنوات التمويل الخارجي:** والتي تشمل ما يلي:

١) المساعدات الأجنبية: سواء كانت مساعدات عينية أو مالية، يتم تقديمها من قبل الدول الصديقة إما على شكل هبات أو تسهيلات في الدفع.

٢) التمويل عن طريق الاستدانة: وهذا ما يحمل الدولة أعباء إضافية كالتبعية جراء الاستدانة، بالإضافة إلى أعباء ثمن استيراد السلاح ذاته (مراشدة،١٩٩٠،ص١٤٤).

المستوردات العسكرية للدول العربية وإسرائيل:

لقد انخفضت واردات الأسلحة من قبل دول الشرق الأوسط بين عامي ٢٠١٢-٢٠٠٨، بنسبة ٧٪، وتعد دول الخليج أكثر الدول استثماراً في جانب الواردات العسكرية، وتشكل واردات الأسلحة الأمريكية وخاصة في جانب أنظمة الدفاع الصاروخي جانباً ذا أهمية كبيرة منظومة الدفاع التي يمتلكونها، ففي عام ٢٠١٢ طلبت الإمارات العربية المتحدة الحصول علىعدد ٢ من قاذفة الصواريخ ثاد، المضادة للصواريخ الباليستية، وفي عام ٢٠١١ طلبت المملكة العربية السعودية الحصول على٢١ صاروخ باتريوت مضاد للطائرات من نوع ٣-PAC، وكذلك طلبت الكويت الحصول على صواريخ باتريوت من نوع ٢-PAC ، وفي عام ٢٠١٢ أعلنت قطر عن خطط شراء قاذفات ثاد، وصواريخ باتريوت من طراز ٣-PAC ، وأعلنت دولة الكويت عن خطط لشراء ٣-PAC، أما سوريا فقد شكلت الصادرات العسكرية الروسية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٠٨، ما يقارب ٧١٪ من إجمالي الواردات العسكرية السورية، وزودتها إيران بـ ١٤٪، وشكلت روسيا البيضاء ما يقارب ١١٪، من إجمالي الواردات السورية، ومن جانب أخر فان المملكة العربية السعودية تعد ضمن اكبر عشر دول مستوردة للسلاح في العالم باحتلالها المركز العاشر، خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٠٨، ومن المحتمل أن تكون ضمن الدول الخمس الأولى الأكثر استيرادا للسلاح خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وذلك بسبب جهودها الحثيثة لامتلاك اكبر منظومة دفاعية في الشرق الأوسط من خلال شرائها للسلاح الأمريكي والبريطاني، وحتى الآونة الأخيرة لقد أثير الجدل في ألمانيا بسبب قرارات الحكومة الألمانية بالموافقة المبدئية بتزويد المملكة بالدبابات والمدرعات، ويضاف إلى ذلك أن السعودية تتلقى عدداً من المدرعات من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وكذلك كندا

(Holtom، et al.،٢٠١٢،P٨)

وتعد الجزائر والمغرب من اكبر الدول استيراداً للسلاح، إذ ارتفع حجم المشتريات العسكرية الجزائرية بواقع ٢٢٧٪، خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٣ و الفترة الواقعة أيضا بين ٢٠١٢-٢٠٠٨، وقد وصلت إلى المركز السادس ضمن اكبر متلقين للسلاح الخارجي بعدما كانت تحتل المركز ٢٢، وتشكل واردات السلاح الروسي ٩٣٪ من إجمالي الواردات الجزائرية، وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١١ تحولت فرنسا من روسيا إلى ألمانيا، لكي تزودها بالمعدات القتالية، كذلك الأمر بالنسبة للمغرب فقد

زاد حجم الواردات العسكرية بمعدل ١٤٦٠٪، خلال الفترة الواقع بين ٢٠٠٧-٢٠٠٣، وكذلك خلال ٢٠١٢-٢٠٠٨، وارتفع ترتيب المغرب من ٦٩ إلى ١٢ ضمن اكبر متلقين للأسلحة، وضمن واردات المغرب خلال ٢٠١٢-٢٠٠٨، قد شملت على ٢٤ طائرة مقاتلة من الولايات المتحدة الأمريكية من طراز F-١٦C، ومن فرنسا حصلت على ٢٧ طائرة مقاتلة من طراز MF-٢٠٠٠ ،و ٥٤ دبابة من طراز ٩٠-٢ صينية الصنع، (Holtom et al.٢٠١٢,p٥)، أما إسرائيل فقد شهدت فترات انخفض فيها حجم الواردات العسكرية، وبلغت الواردات العسكرية ذروتها خلال أزمة الخليج في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١، ثم عاودت الواردات بالانخفاض حتى عام ٢٠٠٤، ثم ارتفعت خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٥، حيث شهد عام ٢٠٠٦ حرب إسرائيل ضد حزب الله في جنوب لبنان، وهذا يعني بأن حالة الحرب تؤدي إلى استهلاك المخزون الاستراتيجي من السلاح والعتاد مما يرفع من حجم الاستيراد العسكري، وبانتهاء عام ٢٠٠٦ أخذت الواردات العسكرية بالانخفاض التدريجي وصولا لعام ٢٠١٢ بحجم واردات ٢٨٧ مليون دولار، وتعتبر إسرائيل من الدول المصدرة والمستوردة للسلاح. وفي نهاية المطاف فإن تكاليف المستوردات العسكرية خاصة في دول العالم الثالث، ذات اثر بالغ على تلك الاقتصاديات، فهي رؤوس أموال غير منتجة ويضاف إلى ذلك ارتباطها الضعيف بالقطاعات المدنية الأخرى، ناهيك عن ارتفاع تكاليفها الإضافية، ففي دراسة أجراها وينز (whynes)، حول تكاليف الاستيراد، فقد وجد أن استيراد سرية من الدبابات، تحتاج إلى ما يقارب مليوني دولار كتكاليف إضافية، كالصيانة، وقطع الغيار، والتدريب، هذا بخلاف ثمن الدبابة ذاتها,(whynes ,p٧٩ , ١٩٧٩).

جدول رقم ١٧: إجمالي واردات الأسلحة (الدول العربية- إسرائيل) ٢٠١٢-١٩٩٠.

بالمليون دولار

السنة	إسرائيل		مصر		سوريا		الأردن		لبنان		السعودية	
	الواردات العسكرية	نسبتها من النفقات العسكرية	الواردات العسكرية	نسبتها من النفقات العسكرية	الواردات العسكرية	نسبتها من النفقات العسكرية	الواردات العسكرية	نسبتها من النفقات العسكرية	الواردات العسكرية	نسبتها من النفقات العسكرية	الواردات العسكرية	نسبتها من النفقات العسكرية
١٩٩٠	٨٤	٠,٦	٥٨٢	١٣,٩	٧٣٤	٦٥,٧	١٤	٢,٠	...	...	٢١١٤	٨,٥
١٩٩١	١٢٢٣	٦,٧	٩١٠	٢٠,٨	٣١٦	١٧,٤	٢٢	٢,٥	...	...	١٠٤٠	٤,٤
١٩٩٢	١٢٩٣	٩,١	١٠٢١	٢٣,١	٢٤٣	١٤,٢	...	...	٤٠	٣,١	١١٠٠	٤,٩
١٩٩٣	٧٢٣	٤,٧	١٢٠٣	٢٧,٨	١٧٣	١٣,٠	١	٠,١	٤٠	٣,٧	٢٣٧٥	١٠,١
١٩٩٤	٨٣٨	٥,٨	١٩٧٠	٤٢,٩	١٩	١,٢	٥	٠,٦	١٨	١,٣	١٠١٥	٥,٠
١٩٩٥	٢٨٠	٢,٢	١٧٠٩	٤٢,٣	٣٥	٢,٣	١٩	٣,٥	٤٢	٣,٠	١٠١٦	٥,٧
١٩٩٦	١١٨	٠,٨	٩٩١	٢٦,١	٣٥	٢,٣	٧٦	١٠,٧	٢٧	٢,٢	١٧٦٩	٩,٩
١٩٩٧	٦٩	٠,٥	١٠٤٧	٢٧,٢	٣٥	٢,١	٧٧	١٠,٥	٩	٠,٨	٢٨٤٤	١١,٧
١٩٩٨	١٢٩٣	٩,٤	٤٧٦	١١,٥	٥٥	٣,١	٢٤٧	٣١,١	٧	٠,٧	٢٩٠٠	١٠,٤
١٩٩٩	١١٩٣	٨,٥	٥١٨	١٢,٤	٥٨	٣,١	٦٤	٧,٨	٤	٠,٣	١٥٨٠	٦,٣
٢٠٠٠	٣٧٢	٢,٥	٧٩٠	١٧,٧	٦٤	٣,٢	١٣٣	١٥,٩	٤	٠,٣	٨٥	٠,٣
٢٠٠١	١٣٩	٠,٩	٨٤٤	١٧,٦	٢٨	١,٣	١٦٠	١٩,٥	...	..	٦١	٠,٢
٢٠٠٢	٣٥٥	٢,٠	٧١١	١٤,٢	٤٥	١,٩	١٢١	١٥,٢	...	...	٥٧٤	٢,٢
٢٠٠٣	٢٧٢	١,٥	٦٢٩	١٢,٠	٦٩	٢,٩	٢٨٠	٣٠,٥	...	...	١٧٥	٠,٦
٢٠٠٤	٨٥٢	٥,١	٦١٣	١٢,٣	٢٥	١,٠	١٥٩	١٨,٧	...	...	١١٧٨	٤,١
٢٠٠٥	١١٣٣	٧,١	٧٢٧	١٤,٧	٣٥	٠,٧	٣٦	٤,٢	١	٠,٠٧	١٥٨	٠,٤
٢٠٠٦	١١٢٢	٦,٦	٧٧٩	١٥,٤	١٠٠	٤,٤	٤٨	٥,١	...	..	١٩٥	٠,٤
٢٠٠٧	٨٦٢	٥,٢	٧٦٣	١٥,٠	٢٠	٠,٩	١٧٦	١٣,٩	٥	٠,٣	١٩٥	٠,٤
٢٠٠٨	٦٧٦	٤,٢	٢٤٧	٥,٢	٢٧٨	١٢,٠	١٦١	١١,٠	١	٠,٠٧	٣٦٩	٠,٨
٢٠٠٩	١٥٣	٠,٩	١٧٤	٣,٧	١٣٨	٥,٨	٢٣٧	١٥,٧	٤٩	٣,١	٧٧٨	١,٧
٢٠١٠	٥٤	٠,٣	٦٧٧	١٥,١	٣٣٣	١٣,٢	٨٧	٦,٢	٦٣	٣,٧	٩٦٩	٢,٠
٢٠١١	٨١	٠,٥	٦٥٩	١٥,٣	٣٩٧	...	٢١٤	١٥,٩	١	٠,٠٦	١١٠٧	٢,٢
٢٠١٢	٣٨٧	٢,٤	٢٢٦	٥,٤	٣٧٦	...	١٥٨	١١,٤	٣١	١,٩	٩٢٣	١,٧

المصدر: معهد ستوكهولم ، قاعدة بيانات نقل الأسلحة

ثالثا: اثر المساعدات الأجنبية:

المساعدات الأجنبية عبارة عن تحويلات لرؤوس الأموال العسكرية، سواء مادية كانت أو بشرية، من قبل الدول الغنية لصالح الدول الفقيرة، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، الأكثر تقديما لتلك المساعدات، والغرض من ذلك تحقيق المزيد من المكاسب اقتصادية كانت أو سياسية أو عسكرية، ومن ابرز الأهداف التي تسعى الدول المانحة لتحقيقها التالي:

1) **فرض السيطرة:** سواء كانت سيطرة مباشرة أو غير مباشرة، فالدول المانحة باستطاعتها من خلال المساعدات التي تقدمها للدول المتلقية أن تفرض عليها تأثيرات على مختلف الأصعدة، اقتصادية كانت أو سياسية، فكلما كانت الدولة المتلقية للمساعدات قادرة على خدمة مصالح الدولة المانحة كان سخاء المساعدات المقدمة اكبر.
2) تمنح المساعدات لتنشيط جانب التصدير في التجارة الخارجية، فقد تمنح بعض الدول مساعدات على شكل أموال مقابل استخدام هذه الأموال في شراء عتاد وسلاح من قبل الدولة المانحة، وهذا سيسهم في زيادة حجم الصادرات، مما سيحقق مكاسب مادية ستعود بالكثير من الفوائد على الاقتصاد الوطني.
3) المساعدات الأجنبية تفتح أفاقاً للتعاون التجاري، وهذا ما حصل بالفعل بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن، حيث وقعت اتفاقية التجارة الحرة، بين الرئيس كلينتون والملك عبد الله الثاني، والتي قضت على جميع الحواجز التجارية بين البلدين عام ٢٠٠٠، وجاءت هذه الاتفاقية بعد حزمة من المساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدمت للأردن بعد أزمة الخليج والتي تقدر بـ ٥٦,٣٠ مليون دولار لعام ١٩٩١، وصولا إلى ٢٢٨,٣٠ مليون دولار لعام٢٠٠٠، (sharp ٢٠١٣,p١٢).

كان ذلك استعراضاً بسيطاً لأسباب إقبال الدول المانحة لتقديم المساعدات الأجنبية للدول المتلقية لتلك المساعدات، ومن جانب آخر فان الحروب في حد ذاتها محفز أساس في رفع مستوى المستوردات العسكرية وهذا ما توصل إليه الباحث كنيدي Kennedy عام ١٩٧٣، في أن الحرب كانت سبباً في زيادة الطلب على السلاح في دول أسيا وإفريقيا وكذلك أمريكا اللاتينية.

وفي جانب أخر تحمل المساعدات الأجنبية بعض المزايا والتي باستطاعة الدول المتلقية لتلك المساعدات الاستفادة منها وهي:

1) تسهم المساعدات الأجنبية في تخفيض حجم العبء العسكري الملقى على كاهل اقتصاديات الدول المتلقية للمساعدة.
2) بإمكان الدولة من خلال تلقيها للمساعدات المالية أن تقوم بتحويل جزء من تلك المساعدات لأغراض مدنية أو لمجالات استثمارية أخرى، وهذا ما سيعود بالنفع على الاقتصاد.

وتخضع المساعدات الأجنبية المقدمة لبعض الدول لعدد من الاعتبارات الهامة ومنها:

أ- كلما كانت الدولة المتلقية للمساعدات ذات مكانة إستراتيجية لدى الدولة المانحة، جعل ذلك من عملية تحويل رؤوس الأموال العسكرية المادية أو البشرية، ذات تكاليف اقل بالنسبة للدولة المتلقية لتلك المساعدات.

ب- تحظى الدول المسيطر عليها من قبل الدول المانحة، على مساعدات اكبر مما قد تحصل عليه دول أخرى لا تلبي مصالح الدول المانحة.

وفي نهاية المطاف فان المساعدات الأجنبية لها بعض المزايا والعيوب، بالإضافة للاعتبارات التي تأخذها الدول المانحة بعين الاعتبار، ومن هذا المنطلق فعلى الدول المتلقية لتلك المساعدات أن تعي أهداف وخطورة تلك المساعدات، وان تستثمر ما هو ايجابي وتنأى بنفسها عما هو سلبي.

المساعدات الأجنبية للدول العربية وإسرائيل :

تشكل المساعدات الأجنبية اقتصادية كانت أو عسكرية، أهمية بالغة بالنسبة للدول المستلمة لتلك المساعدات وذلك للاعتبارات التالية:

١. الهبات والمنح الأجنبية تعتبر أكثر أشكال المساعدات الأجنبية أهمية، لكونها لا تشكل أي التزام مالي من قبل الدولة المتلقية لتلك المساعدات.
٢. المساعدات الأجنبية تبرز طبيعة العلاقة بين الدولة المانحة والدولة المتلقية لتك المساعدات، فالدول المانحة المصدرة للسلاح، تقدم تسهيلات لبعض الدول المستوردة للسلاح، وهذا بالطبع سيعود بالنفع على الدورة الاقتصادية من خلال تنشيط الصادرات العسكرية (البطل،١٩٨٤،ص٤٩).

ويظهر الجدول التالي حجم المساعدات الأمريكية المقدمة لكل من، إسرائيل، مصر، الأردن، لبنان، منذ عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠، وهذه المساعدات عبارة عن مبيعات رئيسة ممولة من قبل الكونجرس الأمريكي، وحتى ديسمبر ٢٠٠٩ كان حجم المبيعات الأمريكية الممولة من قبلها لمصر تقدر بما يقارب ١٤٥ مليون دولار، وقد أبلغت وكالة التعاون الأمني (البنتاجون)، الكونجرس الأمريكي أن مبيعات الأسلحة الأمريكية المحتملة خلال ٢٠١٠-٢٠٠٥، تقدر بقيمة ٢٣١ مليار دولار لإسرائيل، و٣,٥ مليار دولار لمصر، و١٩٧ مليار دولار للأردن، ومجالات استخدام هذه المساعدات المقدمة فقط لأغراض الشراء أو التدريب من المصادر الأمريكية، ويستثنى من ذلك إسرائيل والتي بإمكانها أن تستخدم ٢٦٪ من قيمة المساعدات الأمريكية المقدمة لها لأغراض الإنفاق الوطني (cordesman and nerguizian, ٢٠١٠ p٤٢-٤٣)، فالمساعدات الأمريكية تشكل من ١٩٪ إلى ٢٣٪ من إجمالي نفقات الدفاع الإسرائيلية، ولهذا تعتمد إسرائيل بشكل أساس على تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية لما تقدمه لها من دعم مالي وعسكري وسياسي، وعزز هذا التحالف من خلال توقيع اتفاقية مبرمة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في١٧ أغسطس عام ٢٠٠٧ تقضي بتزويد إسرائيل بـ ٣٠ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٠٩، وهذا الأمر من شأنه أن يزيد من حجم المساعدات الأمريكية بقدر ٣,١ مليار سنويا حتى عام ٢٠١٨، وتشكل المساعدات الأجنبية المقدمة

لإسرائيل من ٢٠٪ إلى٢٥٪ من ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية، فالمساعدات الأجنبية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص أسهمت في دعم الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة في مجال التطور التكنولوجي خلال عقد التسعينيات والذي خلق أطراً للتعاون العلمي الثنائي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية (sharp،٢٠١٣, p٤)، أما سوريا فإنها كانت تعتمد بشكل أساس على المساعدات المقدمة من الاتحاد السوفيتي سابقا، إذ بلغ حجم شحنات الأسلحة المقدمة من الاتحاد السوفيتي ٢,٦ مليار دولار عام ١٩٨٧، وانخفضت قيمة هذه المساعدات إلى ٥٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ بسبب تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره اقتصادياً.

وبلغت الديون السورية المستحقة لروسيا ١٣٤ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٥ وافقت روسيا على شطب ٧٣٪ من الديون السورية المستحقة، وبهذا تم فتح أفاقاً جديدة في مبيعات الأسلحة، والتزمت روسيا بتقديم مساعدات مالية بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لمدة ٣ سنوات ابتداءً من عام ٢٠٠٨، ناهيك عن الدعم الإيراني المقدم إلى سوريا، فقد مولت إيران صفقة شراء أسلحة روسية لصالح سوريا تشمل ٥٠ منظومة دفاع جوي بانتسير الروسية S١E، وبالنسبة لمصر والأردن فالمساعدات الأمريكية مستقرة إلى حد كبير، فقد شكلت المساعدات الأمريكية للأردن ١٥,٣٪ من ميزانية الدفاع الأردنية لعام ٢٠٠٩، في حين شكلت المساعدات الأمريكية لمصر ٣٧,١٪، من ميزانية الدفاع المصرية لعام ٢٠٠٨، أما لبنان فقد حصل على ٥٢٥ مليون دولار من المساعدات الأمريكية منذ عام ٢٠٠٦، وبلغت المساعدات الأمريكية لعام ٢٠٠٧، ما يقارب ٣٧% من ميزانية الدفاع الوطني اللبناني، و٨,٥٪ لعام ٢٠٠٨، و٢٣٪ لعام ٢٠٠٩، وبهذا يحظى لبنان باستقرار اكبر من مصر والأردن فيما يخص حجم المساعدات الأمريكية المقدمة لهما
(cordesman and،nerguizian،٢٠١٠،p٤٢-٤٣)

جدول رقم ١٨: المساعدات الأمريكية (الفعلية والمتوقعة) للدول العربية وإسرائيل ٢٠١١–٢٠٠٠ بآلاف الدولارات

السنة	لبنان	الاردن	مصر	اسرائيل
٢٠٠٠	٥٨٢	٢٢٦,٣٩٤	١،٣٢٦،٠٠٦	٣،١٢٠،٠٠٠
٢٠٠١	٥٤٦	٧٦,٥٣٥	١،٢٩٨،٢٥٩	١،٩٧٥،٦٤٤
٢٠٠٢	٥٦٠	١٠٢,٠١٢	١،٣٠١،٢١٧	٢،٠٤٠،٠٠٠
٢٠٠٣	٧٠٠	٦٠٠,٤٠٠	١،٢٩٢،٧٨٢	٣،٠٨٦،٣٥٠
٣٠٠٤	٧٠٠	٢٠٨,٠١٠	١،٢٩٣،٦٩٩	٢،١٤٧،٢٥٦
٢٠٠٥	٠	٣٠٧,٤١١	١،٢٩٠،٨٦٤	٢،٢٠٢،٢٤٠
٢٠٠٦	١٥,٠٩٧	٢١٠,٩٢٠	١،٢٨٨،٢٠٨	٢،٢٥٧،٢٠٠
٢٠٠٧	٢٥٦,٣٠٥	٢١٠,٩٢٠	١،٣٠١،٢٠٣	٢،٣٤٠،٠٠٠
٢٠٠٨	٢٣,٤٥٠	٣٠١,٢٩٩	١،٢٩٠،٧٠٧	٢،٣٨٠،٠٠٠
٢٠٠٩	٢١٠,٨٣٠	٣٣٨,١٠٠	١،٣٠١،٣٠٠	٢،٥٥٠،٠٠٠
٢٠١٠	١٤١,٥٠٠	٣٠٣,٨٠٠	١،٣٠١،٩٠٠	٢،٧٧٥،٠٠٠
٢٠١١	١٠٢,٥٠٠	٣٠٣,٧٠٠	١،٣٠١،٤٠٠	٣،٠٠٠،٠٠٠

المصدر: The Arab – Israel military balance ٢٠١٠

الخلاصة:

في هذا الفصل استعرضت الباحثة الاتجاهات العامة للنفقات العسكرية على الصعيد الدولي، وعلى صعيد دول العينة المختارة، وتوصلت الباحثة إلى أن الإنفاق العسكري ما هو إلا دليل على مدى قدرة الدولة في الحفاظ على استتباب أمنها، وقدرتها على صد أي عدوان محتمل، بالإضافة إلى أن طرق تمويل الميزانية العسكرية يعكس الواقع الاقتصادي للدولة، ولقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على مركز الصدارة في مجال الإنفاق العسكري لعقود طويلة، والجدير بالذكر أن وفرة الموارد الاقتصادية تسهم بشكل فعال في تعزيز مكانة الإنفاق العسكري على جدول أولويات الدولة، وترى الباحثة أن دول الشرق الأوسط في ظل حلقة الصراع الدائرة تسعى دوما لتخصيص ميزانية ضخمة لمجالات النفقات العسكرية، فالخطر الإسرائيلي والتهديد الإيراني دفع بعض دول الخليج عامة، و المملكة العربية السعودية خاصة أن تخصص ميزانية ضخمة قدرها ٥٦,٧ مليار دولار لعام ٢٠١٢، وذلك لخدمة الأغراض العسكرية، لتكون ضمن أكثر الدول العربية إنفاقا على سباق التسلح بالإضافة لاحتلالها المركز السابع دوليا في الإنفاق العسكري، واستنتجت الباحثة أن زيادة العبء العسكري الملقى على كاهل اقتصاديات الدول المنفقة عسكريا يشكل حجز الزاوية في طريق إحداث تنمية

اقتصادية داخل اقتصاد الدولة بالإضافة إلى أن طرق تمويل العبء العسكري تلعب دوراً في قدرة الدولة على إحداث نمو اقتصادي، فالدول المصنعة والمصدرة للسلاح باستطاعتها أن تغطي جزءاً كبيراً من العبء العسكري، بالإضافة لقدرتها على تحقيقها الكثير من المكاسب الاقتصادية، وتوصلت الباحثة إلى أن المساوئ التي قد تجنيها اقتصاديات الدول النامية جراء عملية الاستيراد العسكري أكثر بكثير من الايجابيات التي ستشكلها عملية الاستيراد العسكري، وذلك من خلال فرض الهيمنة من قبل الدول المانحة بكافة اشكالها على قرارات الدول المتلقية لتلك المساعدات، مما يعد ذلك مساس بهيبة الدولة، ومساس بسيادتها على مختلف القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية، وطرق تمويل المستوردات العسكرية في الدول النامية تشكل أهمية بالغة في تحديد نتائج اثر الزيادة في الاستيراد العسكري بالنسبة لاقتصادياتها، والمساعدات الأجنبية عسكرية كانت أو اقتصادية تعد ميزة هامة للدولة المتلقية لها وذلك لقدرتها على التخفيف من حدة العبء العسكري الذي سينعكس سلبا على اقتصاديات الدول .

الفصل الرابع

الدراسة القياسية

المبحث الاول: منهجية الدراسة

- مقدمة .
- أسلوب جمع البيانات.
- أسلوب تحليل البيانات.
- مجتمع وعينة الدراسة.
- قياس متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات

- مقدمة.
- الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة .
- اختبار فرضيات الدراسة .
- النتائج
- التوصيات

الفصل الرابع
الدراسة القياسية

مقدمة

في ظل التزايد المستمر للإنفاق العسكري في معظم دول العالم، نجد أن هنالك العديد من الدراسات التي حاولت تفسير شكل العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، ويتضح من تلك الدراسات بأن العلاقة القائمة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي تأخذ ثلاثة اتجاهات اقتصادية، **الاتجاه الأول:** يرى بأن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي علاقة موجبة وهذا ما توصل إليه الباحث (بيونيت)، **الاتجاه الثاني:** يؤكد أن الآثار السلبية التي تطرأ على الاقتصاد بسبب الزيادة في الإنفاق العسكري أكثر بكثير من الآثار الايجابية وهذا ما توصلت له دراستي(ديجر) لعامي ١٩٨٥-١٩٨٦، **أما الاتجاه الثالث:** توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي وهذه النتيجة توصلت إليها دراسة بسواس ورام عام ١٩٨٦.

وتعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيساً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة كما يتضمن وصفا للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

أساليب جمع البيانات

تعد هذه الدراسة ذات طبيعة وصفية تحليلية، إذ تهدف للتعرف الى طبيعة وشكل العلاقة القائمة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، ولتحقيق هذا الغرض، اعتمدت الباحثة في جمعه للبيانات الثانوية اللازمة لهذه الدراسة على المصادر التالية:

١-اعتمدت الباحثة في تحديد الإطار النظري لهذه الدراسة على عدد من الأدبيات والمراجع والدوريات والنشرات والتقارير التي تحدثت عن موضوع طبيعة العلاقة القائمة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ما توافر من أوراق عمل، ودراسات منشورة في الدوريات والمجلات العلمية والاقتصادية والكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بخصوص موضوع الدراسة.

٢-البيانات الواردة بالتقارير السنوية لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، بالإضافة الى قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، والنشرات الإحصائية الصادرة عن البنك الدولي، نشرات خدمة ابحاث الكونجرس الامريكي، بيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، خلال الفترة ١٩٩٠ وحتى٢٠١٢.

٣-تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغير المستقل والمتغير التابع من خلال معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

أساليب تحليل البيانات

الإحصاء الوصفي

تم استخدامه لإيجاد وبيان خصائص متغيرات الدراسة المختلفة ، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي كمقياس للنزعة المركزية، والانحراف المعياري كمقياس لتشتت البيانات حول متوسطها الحسابي وكذلك تم استخدام القيمة الصغرى والقيمة العظمى.

استخدم الباحث برنامج (EViews٧) للقيام بعمليات التحليل الإحصائي للوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجة ثقة (% ٩٥). وكذلك عند مستوى معنوية (٠,١٠) ودرجة ثقة (٪٩٠)

مجتمع وعينة الدراسة

عينة الدراسة تشتمل على ست دول خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٢.

وتعزو الباحثة سبب اختياره لمجتمع الدارسة إلى الأسباب التالية :

- تمثل دول العينة دول مواجهة مع الكيان الصهيوني(دول الطوق)، الامر الذي يجعلها تتقاسم صفات الانفاق العسكري المتزايد، كون جميع الدول تقع ضمن بوتقة واحدة على خط المواجهة مع اسرائيل، وهي (مصر، سوريا، الاردن، لبنان)، ولهذا وقع الاختيار على تلك الدول.
- تعد المملكة العربية السعودية اكثر الدول العربية انفاقا على مجال التسلح، ومن هذا المنطلق فالجدير بنا ان نسلط الضوء على الاثر الذي قد يتركه هذا المتزايد على مستوى النمو الاقتصادي.

قياس متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: الإنفاق العسكري (بملايين الدولارات)، ويرمز له بالرمز(ME)، والذي يمثل كافة النفقات الجارية والرأسمالية الخاصة بالقطاع العسكري، مستثنى منها كافة النفقات المتعلقة بالجانب المدني.

المتغير التابع: اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة GDP[1] (بالميار دولار)، ويرمز له بالرمز(GDP) وهو ما يمثل مجموع قيم السلع والخدمات خلال فترة زمنية ما عادة ما تكون سنة، ويستخدم عادة كمؤشر لقياس مستوى معيشة الدولة .

تحليل البيانات:

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لجميع الدول معاً

في هذا الجزء سيتم التطرق لوصف تحليلي للمتغير التابع والمتغير المستقل.

يستعرض جدول (١٩) أهم الإحصاءات الوصفية تحليلي للمتغير التابع والمتغير المستقل لجميع الدول معاً حيث يمكن تحليل و تفسير الوصف الإحصائي لها كالتالي:

- تتراوح قيمة GDP بالأسعار الثابتة ما بين ٤,٨٢، ٣٢٤,٧٨ مليار دولار بمتوسط حسابي بلغ ٨٥,٢٤١٨ مليار دولار (الوسيط =٦٤,٩٧١٠) وانحراف معياري ٧٨,٨٧٤٢٦ مليار دولار.
- وتراوحت قيمة النفقات العسكرية ما بين.٥٣٥ ، ٥٤٢١٨ مليون دولار، وبمتوسط حسابي بلغ ٩٣١٥,١٤٠ مليون دولار (الوسيط = ٣٨٢١) وانحراف معياري ١٢٠٢٦,٥٤ مليون دولار.

جدول (١٩): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة لجميع الدول معاً

الإحصاء	GDP	ME
المتوسط الحسابي[2]	٨٥,٢٤١٨	٩٣١٥,١٤٠
الوسيط[3] *	٦٤,٩٧١٠	٣٨٢١,٠٠٠
الانحراف المعياري[4]	٧٨,٨٧٤٢٦	١٢٠٢٦,٥٤
القيمة الصغرى	٤,٨٢	٥٣٥,٠٠٠٠
القيمة العظمى	٣٢٤,٧٨	٥٤٢١٨,٠٠
الالتواء	٠,٧٩٦	١,٧٨٤
الخطأ المعياري للالتواء	٠,٢٠٨	٠,٢٠٨

* نستخدم الوسيط إذا كانت قيمة الالتواء أكبر من الواحد الصحيح وتزيد عن ضعف الخطأ المعياري له

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لمصر

في هذا الجزء سيتم التطرق لوصف تحليلي للمتغير التابع والمتغير المستقل.

---

[1] GDP: بيانات GDP مرفقة بالملحق.

[2] المتوسط الحسابي: هو القيمة التي لو حلت محل كل قيمة في المجموعة لكان مجموع هذه القيم مساوي لمجموع القيم الاصلية (يستخدم في التوزيع الطبيعي للبيانات)

[3] الوسيط : يستخدم في حال كانت البيانات تتبع التوزيع الغير طبيعي.

[4] الانحراف المعياري: هو مقياس يحدد تباعد او تقارب القراءات عن وسطها الحسابي.

يستعرض جدول (٢٠) أهم الإحصاءات الوصفية تحليلي للكل من المتغير التابع والمتغير المستقل لمصر حيث يمكن تحليل و تفسير الوصف الإحصائي لها كالتالي :

- تتراوح قيمة GDP بالأسعار الثابتة ما بين ٦٤,٣٠، ١٦٥,٨٠ مليار دولار بمتوسط حسابي بلغ ١٠٦,٠٦٢٩مليار دولار (الوسيط =١٠٢,٠٠٠٨) وانحراف معياري ٣٣,٩٢١٢٧ مليار دولار.
- وتراوحت قيمة النفقات العسكرية ما بين ٥،٧٩٤،٣ ، ٢٢٧، مليون دولار، وبمتوسط حسابي بلغ ٤٩٧,٠٤،٤مليون دولار (الوسيط =٤١٠,٠٠،٤) وانحراف معياري٤٠٥,٧١٨ مليون دولار.

جدول (٢٠): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة لمصر

الإحصاء	GDP	ME
المتوسط الحسابي	١٠٦,٠٦٢٩	٤،٤٩٧,٠٤
الوسيط *	١٠٢,٠٠٠٨	٤،٤١٠,٠٠
الانحراف المعياري	٣٣,٩٢١٢٧	٤٠٥,٧١٨
القيمة الصغرى	٦٤,٣٠	٣،٧٩٤
القيمة العظمى	١٦٥,٨٠	٥،٢٢٧
الالتواء	٠,٤٣٩	٠,١٦١
الخطأ المعياري للالتواء	٠,٤٨١	٠,٤٨١

* نستخدم الوسيط إذا كانت قيمة الالتواء أكبر من الواحد الصحيح وتزيد عن ضعف الخطأ المعياري له

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لإسرائيل

في هذا الجزء سيتم التطرق لوصف تحليلي للمتغير التابع والمتغير المستقل.

يستعرض جدول (٢١) أهم الإحصاءات الوصفية تحليلي للمتغير التابع والمتغير المستقل لإسرائيل حيث يمكن تحليل و تفسير الوصف الإحصائي لها كالتالي :

- تتراوح قيمة GDP بالأسعار الثابتة ما بين ٨٥,٥١، ٢٢٦,١٤ مليار دولار بمتوسط حسابي بلغ ١٤٩,٣٨١٢ مليار دولار (الوسيط =١٤٨,٥٧٨٥) وانحراف معياري ٤١,٨٧٩٣٤ مليون دولار.
- وتراوحت قيمة النفقات العسكرية ما بين ١٨،٥٤٩،١٢ ، ٠٩٠مليون دولار، وبمتوسط حسابي بلغ ٢٤١,٣٠،١٥مليون دولار (الوسيط =٣٤٦,٠٠،١٥) وانحراف معياري ٤٤٨,٨٤٦،١مليون دولار

جدول (٢١): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة لإسرائيل

الإحصاء	GDP	ME

المتوسط الحسابي	١٤٩,٣٨١٢	١٥،٢٤١,٣٠
الوسيط *	١٤٨,٥٧٨٥	١٥،٣٤٦,٠٠
الانحراف المعياري	٤١,٨٧٩٣٤	١،٤٤٨,٨٤٦
القيمة الصغرى	٨٥,٥١	١٢،٥٤٩
القيمة العظمى	٢٢٦,١٤	١٨،٠٩٠
الالتواء	٠,٢٦٠	٠,١١٧
الخطأ المعياري للالتواء	٠,٤٨١	٠,٤٨١

* نستخدم الوسيط إذا كانت قيمة الالتواء أكبر من الواحد الصحيح وتزيد عن ضعف الخطأ المعياري له

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للأردن

في هذا الجزء سيتم التطرق لوصف تحليلي للمتغير التابع والمتغير المستقل.

يستعرض جدول (٢٢) أهم الإحصاءات الوصفية تحليلي للمتغير التابع والمتغير المستقل للأردن حيث يمكن تحليل و تفسير الوصف الإحصائي لها كالتالي :

- تتراوح قيمة GDP بالأسعار الثابتة ما بين ٤,٨٢، ١٤,٨٣ مليار دولار بمتوسط حسابي بلغ ٩,٠٥٤٥مليار دولار (الوسيط =٨,٠٣٣٨) وانحراف معياري ٣,٢٦٨٠٢ مليار دولار.
- وتراوحت قيمة النفقات العسكرية ما بين ٥٣٥ ، ١ ،٥٠٧مليون دولار، وبمتوسط حسابي بلغ ٩٣٩,٥٧مليون دولار (الوسيط = ٨٣٥,٠٠) وانحراف معياري ٢٨٩,٤٢٧ مليون دولار.

جدول (٢٢): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة للأردن

الإحصاء	GDP	ME
المتوسط الحسابي	٩,٠٥٤٥	٩٣٩,٥٧
الوسيط *	٨,٠٣٣٨	٨٣٥,٠٠
الانحراف المعياري	٣,٢٦٨٠٢	٢٨٩,٤٢٧
القيمة الصغرى	٤,٨٢	٥٣٥
القيمة العظمى	١٤,٨٣	١،٥٠٧
الالتواء	٠,٥٣٩	٠,٩٢٧
الخطأ المعياري للالتواء	٠,٤٨١	٠,٤٨١

* نستخدم الوسيط إذا كانت قيمة الالتواء أكبر من الواحد الصحيح وتزيد عن ضعف الخطأ المعياري له

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للبنان

في هذا الجزء سيتم التطرق لوصف تحليلي للمتغير التابع والمتغير المستقل.

يستعرض جدول (٢٣) أهم الإحصاءات الوصفية تحليلي للمتغير التابع والمتغير المستقل للبنان حيث يمكن تحليل و تفسير الوصف الإحصائي لها كالتالي :

- تتراوح قيمة GDP بالأسعار الثابتة ما بين ٨,١٢ ، ٢٩,٢٧ مليار دولار بمتوسط حسابي بلغ ١٨,٨٣٣٤مليار دولار (الوسيط =١٧,٩٢٦٣) وانحراف معياري٥,٧٥٩٦٧ مليار دولار.
- وتراوحت قيمة النفقات العسكرية ما بين ١،٧٢١ ، ٦٦٥مليون دولار، وبمتوسط حسابي بلغ ١،٢٧٣,٩١مليون دولار (الوسيط =١،٢٩١,٠٠) وانحراف معياري ٢٣٠,٥٧١ مليون دولار.

جدول (٢٣): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة للبنان

الإحصاء	GDP	ME
المتوسط الحسابي	١٨,٨٣٣٤	١،٢٧٣,٩١
الوسيط *	١٧,٩٢٦٣	١،٢٩١,٠٠
الانحراف المعياري	٥,٧٥٩٦٧	٢٣٠,٥٧١
القيمة الصغرى	٨,١٢	٧٢١
القيمة العظمى	٢٩,٢٧	١،٦٦٥
الالتواء	٠,٣٣٤	-٠,٣٦٦
الخطأ المعياري للالتواء	٠,٤٨١	٠,٤٨١

* نستخدم الوسيط إذا كانت قيمة الالتواء أكبر من الواحد الصحيح وتزيد عن ضعف الخطأ المعياري له

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للسعودية

في هذا الجزء سيتم التطرق لوصف تحليلي للمتغير التابع والمتغير المستقل.

يستعرض جدول (٢٤) أهم الإحصاءات الوصفية تحليلي للمتغير التابع والمتغير المستقل للسعودية حيث يمكن تحليل و تفسير الوصف الإحصائي لها كالتالي :

- تتراوح قيمة GDP بالأسعار الثابتة ما بين ١٢٩,٧٨، ٣٢٤,٧٨ مليار دولار بمتوسط حسابي بلغ ١٩٨,١٧٥٣مليار دولار (الوسيط =١٧٦,٥١٣١) وانحراف معياري ٥٤,١١٢٥٤ مليار دولار.
- وتراوحت قيمة النفقات العسكرية ما بين ٧٦٥،١٧ ، ٥٤، ٢١٨مليون دولار، وبمتوسط حسابي بلغ ٣١، ٣٨٦,٣٠مليون دولار (الوسيط =٣٣٩,٠٠،٢٧) وانحراف معياري ٠٢٠,١٣٣،١١ مليون دولار.

جدول (٢٤): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة للسعودية

الإحصاء	GDP	ME
المتوسط الحسابي	١٩٨,١٧٥٣	٣١،٣٨٦,٣٠

الوسيط	١٧٦,٥١٣١	٢٧،٣٣٩,٠٠
الانحراف المعياري	٥٤,١١٢٥٤	١١،٠٢٠,١٣٣
القيمة الصغرى	١٢٩,٧٨	١٧،٧٦٥
القيمة العظمى	٣٢٤,٧٨	٥٤،٢١٨
الالتواء	٠,٩٠٣	٠,٧٣٣
الخطأ المعياري للالتواء	٠,٤٨١	٠,٤٨١

* نستخدم الوسيط إذا كانت قيمة الالتواء أكبر من الواحد الصحيح وتزيد عن ضعف الخطأ المعياري له

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لسوريا

في هذا الجزء سيتم التطرق لوصف تحليلي للمتغير التابع والمتغير المستقل.

يستعرض جدول (٢٥) أهم الإحصاءات الوصفية تحليلي للمتغير التابع والمتغير المستقل لسوريا حيث يمكن تحليل و تفسير الوصف الإحصائي لها كالتالي :

- تتراوح قيمة GDP بالأسعار الثابتة ما بين ١٤,٤٧، ٣٥,٨٥ مليار دولار بمتوسط حسابي بلغ ٢٤,٦٧٦٨ مليار دولار (الوسيط =٢٣,٣١٠١) وانحراف معياري ٥,٨٠٤١٣ مليار دولار.
- وتراوحت قيمة النفقات العسكرية ما بين ٢،١١٧،١ ، ٤٩٥مليون دولار، وبمتوسط حسابي بلغ ٩٠٨,٦٧،١مليون دولار (الوسيط =٩٥١,٠٠،١) وانحراف معياري ٣٩٢,٩٤٦ مليون دولار.

جدول (٢٥): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة لسوريا

الإحصاء	GDP	ME
المتوسط الحسابي	٢٤,٦٧٦٨	١،٩٠٨,٦٧
الوسيط	٢٣,٣١٠١	١،٩٥١,٠٠
الانحراف المعياري	٥,٨٠٤١٣	٣٩٢,٩٤٦
القيمة الصغرى	١٤,٤٧	١،١١٧
القيمة العظمى	٣٥,٨٥	٢،٤٩٥
الالتواء	٠,٣١٣	-٠,٣٠١
الخطأ المعياري للالتواء	٠,٥٠١	٠,٥٠١

* نستخدم الوسيط إذا كانت قيمة الالتواء أكبر من الواحد الصحيح وتزيد عن ضعف الخطأ المعياري له

المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة.

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج القياسي، لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع محل الدراسة معبراً عن المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية، كما تم الاستعانة بالأساليب القياسية الحديثة لتحليل البيانات المقطعية عبر الزمن، وتمثلت هذه الأساليب فيما يأتي :

❖ **معاملات الارتباط (Coefficients Correlation).**

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (**Person Correlation**) لقياس قوة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة، حيث من خلال نتيجة معامل ارتباط بيرسون يمكن الاستدلال على وجود أو عدم وجود تأثير بين كل زوج من أزواج المتغيرات.

مرحلة تقييم مقدرات النموذج (Evaluation of the Model)

❖ **اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)**

يستخدم اختبار جذر الوحدة بهدف التحقق من استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة الاستقرار)، حيث يعد شرط الاستقرار شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم لاختبار سكون السلاسل الزمنية، منها اختباري ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller) وفيلبس بيرون المطور (Phillips Perron–PP).

ويعتمد اختبار (P.P) على اختبار الفرضيتين الآتيتين:

١- الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$H_0 : \rho = 0$$

٢- الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$H_1 : \rho \neq 0$$

فإذا تم رفض الفرضية الصفرية فهذا يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا تم عدم رفض الفرضية الصفرية فهذا يدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها. وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، سيتم تقدير نماذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares–OLS)، والتي تعتبر الأكثر استخداماً من قبل الباحثين في مجال تحليل البيانات الاقتصادية.

سببية جرانجر (Granger Causality).

يتم التأكد من وجود علاقة سببية بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة باستخدام سببية جرانجر (**Granger Causality**)، حيث تتمثل الفكرة الأساس لاختبار السببية في أن المتغير **X** يسبب المتغير **Y** حسب سببية جرانجر إذا كانت قيم **X** السابقة قادرة على المساعدة في تفسير **Y** وبالطبع إذا ثبت صحة سببية جرانجر فإن ذلك لا يضمن أن **X** قد سبب **Y** وهذا هو سبب قولنا

"سببية جرانجر" بدلاً من مجرد سببية ورغم ذلك إذا كانت لقيم **X** السابقة قدرة تفسيرية لقيم **Y** الحالية، فإن ذلك يعني على الأقل أن تكون **X** سبباً في حدوث **Y**.

الصيغة اللوغاريتمية (LOG).

تعتبر الصيغة اللوغاريتمية ذات أهمية عالية في تحليل البيانات الاقتصادية قياسياً، حيث يمكن استخدام اللوغاريتمات لتحويل بعض العلاقات غير الخطية إلى علاقات خطية، كما يمكن استخدامها في الاقتصاد القياسي لتصغير قيم البيانات، وبالتالي تصغير قيمة التباين أو التشتت، وهذا بدوره يؤثر على فرض تحقق الفرضية المتعلقة بتجانس تباين حد الخطأ العشوائي. كذلك هناك ميزة أخرى للوغاريتمات أنه يمكن التعبير عن التغير باستخدام النسب المئوية بدلاً من الوحدات المستخدمة لأنها تعطي المرونات طويلة الأجل للمتغيرات الاقتصادية، بالإضافة لأنها تقلل من تشتت البيانات وتتغلب على القيم المتطرفة، لذلك تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات النموذج وهي (الإنفاق العسكري **ME** ، إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية **GDP**).

- نتائج اختبارات السكون لمتغيرات الدراسة

يوضح جدول (٢٦) نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة. يتضح من الجدول أن بعض متغيرات الدراسة كانت غير ساكنة في المستوى والفرق الأول ولكنها أصبحت جميعاً ساكنة بعد أخذ الفرق الثاني.

جدول (٢٦): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Variable	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
	Prob.	Prob.	Prob.
GDP_EG	٠,٩٥٧	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
GDP_LEB	٠,٠٠٤	٠,٠٠٩	٠,٠٠٠
GDP_SA	١,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠
GDP_IS	٠,٧٩٥	٠,٠٠٩	٠,٠٠٠
GDP_SY	٠,٩٩٩	٠,٠٤٢	٠,٠٠٠
GDP_JO	٠,٩٩٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠
ME_EG	٠,٥٨٤	٠,١١٣	٠,٠٠٠
ME_LEB	٠,٢٢٦	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
ME_SA	٠,٩٦٨	٠,٠٢٢	٠,٠٠٠
ME_IS	٠,٠٦٤	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
ME_SY	٠,١٦٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
ME_JO	٠,٧٩٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠

* معنوي عند مستوى دلالة ٥%.

نتائج اختبار سببية جرانجر:

تعتمد نتائج اختبار سببية جرانجر، على الظروف المحيطة بكل دولة واهمية وقيمة تلك العلاقة تختلف من دولة لأخرى. ولدراسة العلاقة السببية تم تطبيق اختبار (جرانجر) على متغيرات الدراسة. يلاحظ من خلال الجدول رقم (٢٧) ما يلي:

اولا: مصر:

- حيث إن القيمة الاحتمالية القيمة الاحتمالية **(P–value)** تساوي **٠,٠٦٩٢** أقل من مستوى الدلالة ٠,١٠ ، بالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري لا يسبب اجمالي الناتج المحلي في مصر". وبذلك توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري إلى اجمالي الناتج المحلي. أي أن الإنفاق العسكري يسبب اجمالي الناتج المحلي في مصر، وتلك النتيجة تفسر ان القطاع العسكري يسهم بشكل معقول في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا الاسهام العسكري ترجم عبر قيام بعض الصناعات العسكرية المصرية الخفيفة والتي بدورها تستوعب قدراً من العمالة المعطلة، بالإضافة الى قيام القوات المسلحة المصرية بإنتاج بعض الصناعات المرتبطة بالقطاع المدني مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي في البلاد. وهذه النتيجة جاءت على نقيض (نفي الفرضية) فرضية الدراسة القائلة بأن للإنفاق العسكري لا يؤدي الى احداث أي نمو اقتصادي)
- حيث إن القيمة الاحتمالية **(P–value)** تساوي **٠,٩٢٣٤** أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، بالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " اجمالي الناتج المحلي لا يسبب الانفاق العسكري في مصر". وبذلك لا توجد علاقة سببية تتجه من اجمالي الناتج المحلي الى الإنفاق العسكري. أي أن اجمالي الناتج المحلي لا يسبب الانفاق العسكري في مصر، وهذه النتيجة تتماشى مع الواقع المصري، فالأنفاق العسكري المصري يعتمد بشكل كبير على المساعدات العسكرية الامريكية المقدمة سنويا لمصر، ولهذا العامل بالغ الاثر في تنحية العوامل الاخرى التي قد تؤدي لرفع مستويات الانفاق العسكري (وجاءت هذه النتيجة بالتوافق مع الفرضية الثالثة والتي تفترض ان الدعم المالي الاجنبي يقلل من حجم العبء العسكري).

ثانيا: اسرائيل

- حيث إن القيمة الاحتمالية **(P–value)** تساوي ٠,٩٨١٤ أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥ ، بالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري لا يسبب اجمالي الناتج المحلي في اسرائيل ". وبذلك لا توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري إلى اجمالي الناتج المحلي. أي أن الإنفاق العسكري لا يسبب اجمالي الناتج المحلي في اسرائيل. وللتنويه فإن البيانات المتعلقة بجانب الانفاق العسكري الاسرائيلي ماهي الا تقديرات خاصة بمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ولهذا فالأرقام المتوفرة قد لا تفسر الوجه الحقيقي لأثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي في اسرائيل، حيث تتصف بيانات الانفاق العسكري

الاسرائيلي بالسرية التامة، على اعتبارها بيانات تمس الامن القومي الاسرائيلي، بالإضافة الى ان هنالك جزء كبير من المساعدات الامريكية التي تدعم عمليات الانفاق العسكري الاسرائيلي لا تندرج ضمن الانفاق العسكري الاسرائيلي. وهذه النتيجة تثبت الفرضية الاولى والتي تعتبر الانفاق العسكري يحمل اثار سلبية على الاقتصاد الوطني، فعدم وجود علاقة سببية متجهة من الانفاق العسكري الى نمو اجمالي الناتج المحلي، فهذا الامر يؤكد ان الانفاق العسكري ما هو الا هدر للموارد الاقتصادية (بالتوافق مع الفرضية الرابعة)

- حيث إن القيمة الاحتمالية (P-value) تساوي ٠,٠٥١٨ أقل من مستوى الدلالة ٠,١٠ ، بالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " اجمالي الناتج المحلي لا يسبب الانفاق العسكري في اسرائيل". وبذلك توجد علاقة سببية تتجه من اجمالي الناتج المحلي الى الإنفاق العسكري. أي أن اجمالي الناتج المحلي يسبب الانفاق العسكري في اسرائيل بشكل مقبول نسبيا، وهذا يفسر مدى حرص جيش الدفاع الاسرائيلي على الاعتماد على قدراته الذاتية(الاقتصادية) في اطار دعم عمليات الانفاق على القطاع العسكري، وهذه النتيجة حتمية في ظل السعي الدائم لدولة الكيان الصهيوني لتطوير ترسانته العسكرية، وذلك بطبيعة الحال سيتأتى من خلال المساعدات المقدمة من الخارج، بالإضافة الى أن النمو الاقتصادي يسهم في رفع مستويات ما هو مخصص للقطاع العسكري.(وهذه النتائج تتوافق مع الفرضية الثانية والثالثة)

ثالثا: الاردن:

- حيث إن القيمة الاحتمالية (P-value) تساوي ٠,١٢٦١ أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥ ، بالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري لا يسبب اجمالي الناتج المحلي في الاردن ". وبذلك لا توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري إلى اجمالي الناتج المحلي. أي أن الإنفاق العسكري لا يسبب اجمالي الناتج المحلي في الاردن، فكما هو معروف تعتبر الاردن من الدول النامية والصغيرة من حيث المساحة وعدد السكان وكذلك الاقتصاد، ويشكل الانفاق العسكري الاردني ما يمثل ٣٠% من اجمالي الانفاق الحكومي العام، ويترافق ذلك مع انفاق حكومي متدن لصالح القطاعات الأخرى، فتشير الاحصاءات الى ان الانفاق على الصحة يشكل ١٠% ، والتعليم ١١%، والعمل ٢% فقط، وتلك النسبة المرتفعة في حجم الانفاق العسكري يصاحبها عجز في الموازنة العامة للدولة امتد لأكثر من ١٠ سنوات سابقة، وتضاعف هذا العجز سبعة اضعاف ما كان عليه منذ ١٠ سنوات، وبطبيعة الحال فالأردن دولة مستوردة للسلاح وعمليات التصنيع المحلية مازالت حديثة العهد، ولهذا فعملية وصول الانفاق العسكري لمرحلة ان يحدث نمواً اقتصاداً على

ارض الواقع، أمر مازال بحاجة للكثير من عمليات الربط الامامية والخلفية بين الانفاق العسكري والقطاعات الاقتصادية الاخرى في الاردن. (بالتوافق مع الفرضية الاولى)

- حيث أن القيمة الاحتمالية (**P–value**) تساوي ٠,٠٣٩١ أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥، بالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " اجمالي الناتج المحلي لا يسبب الانفاق العسكري في الاردن". بالتالي توجد علاقة سببية تتجه من اجمالي الناتج المحلي الى الإنفاق العسكري. أي أن اجمالي الناتج المحلي يسبب الانفاق العسكري في الاردن، وكون الاردن دولة تقع ضمن منطقة صراع ومواجهة، والتوترات السياسية الاقليمية المحيطة بها تفرض عليها السعي لزيادة مستويات الانفاق العسكري، ولهذا فأية زيادة في النمو الاقتصادي تحتم رفع حجم النفقات العسكرية.(بالتوافق مع الفرضية الثانية)

رابعا: لبنان:

- حيث إن القيمة الاحتمالية (**P–value**) تساوي ٠,٨٤٥٥ أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥ ، بالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري لا يسبب اجمالي الناتج المحلي في لبنان ". بالتالي لا توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري إلى اجمالي الناتج المحلي. أي أن الإنفاق العسكري لا يسبب اجمالي الناتج المحلي في لبنان. وتثبت دراسة اجرتها وزارة الدفاع الوطني في لبنان حول طبيعة النفقات العسكرية المتزايدة منذ عام ١٩٩٠، وحتى ٢٠١٠، والتي توصلت الى ان ٩٣% من الزيادة المتحصلة في حجم الانفاق العسكري جاءت جراء الارتفاع الكبير في كلفة الرواتب والتعويضات والتقديمات الصحية والمدرسية، و ١% فقد هي لصالح التجهيزات العسكرية، وهذا الامر يفسر طبيعة العلاقة القائمة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي، فالزيادة في الانفاق العسكري تصب في قنوات غير منتجة بشكل فعال في الاقتصاد الوطني، فتحويل الموارد الاقتصادية من القطاع المدني لصالح للقطاع العسكري يؤدي الى حدوث اختلال طبيعة النشاط الاقتصادي عبر تدن مستوى اسهام القطاع العسكري في اجمالي النمو الاقتصادي، فالأجور والتعويضات لا تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي. (بالتوافق مع الفرضية الاولى)
- حيث إن القيمة الاحتمالية (**P–value**) تساوي ٠,٠١٧٨ أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥ ، بالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " اجمالي الناتج المحلي لا يسبب الانفاق العسكري في لبنان ". بالتالي توجد علاقة سببية تتجه من اجمالي الناتج المحلي الى الإنفاق العسكري .أي أن اجمالي الناتج المحلي يسبب الانفاق العسكري في لبنان، فلبنان يعتمد على اقتصاده في دعم أي عملية رفع لمخصصات القطاع العسكري اللبناني (بالتوافق مع الفرضية الثانية).

خامسا: المملكة العربية السعودية:

- حيث إن القيمة الاحتمالية (P–value) تساوي ٠,٩٠٥٢ أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥ ، بالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري لا يسبب اجمالي الناتج المحلي في السعودية". وبذلك لا توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري إلى اجمالي الناتج المحلي. أي أن الإنفاق العسكري لا يسبب اجمالي الناتج المحلي في السعودية، ان طبيعة الانفاق العسكري السعودي بشكل عام معظمها يتجه نحو شراء السلاح الامريكي (واردات عسكرية) لا تسهم بشكل فعال في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وعمليات التصنيع العسكري محدودة جدا ومازالت في بداياتها وتحتاج الى استراتيجية ذات امد طويل للوصول لإحداث نمو اقتصادي عبر عمليات الانفاق العسكري.(بالتوافق مع الفرضية الاولى)
- حيث إن القيمة الاحتمالية (P–value) تساوي ٠,٠٠٦٦ أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥ ، بالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " اجمالي الناتج المحلي لا يسبب الانفاق العسكري في السعودية". بالتالي توجد علاقة سببية تتجه من اجمالي الناتج المحلي الى الإنفاق العسكري .أي أن اجمالي الناتج المحلي يسبب الانفاق العسكري في السعودية. يمثل قطاع النفط والغاز ما يقارب ٤٥٪ من اجمالي الناتج المحلي، وتعد الصادرات النفطية محدداً اساساً في رفع معدلات النمو الاقتصادي، فالإنفاق العسكري السعودي يعتمد بالكامل على عائدات تصدير النفط الخام للاقتصاد الريعي السعودي.(بالتوافق مع الفرضية الثانية)

سادسا: سوريا:

- حيث إن القيمة الاحتمالية (P–value) تساوي ٠,٥١٤٠ أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥ ، وبذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري لا يسبب اجمالي الناتج المحلي في سوريا". بالتالي لا توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري إلى اجمالي الناتج المحلي. أي أن الإنفاق العسكري لا يسبب اجمالي الناتج المحلي في سوريا. وهذا بالطبع يعود لضعف عمليات ربط النفقات العسكرية بقنوات منتجة تعود على الاقتصاد بفائدة، فسوريا لا تمتلك التقانة والتطور التكنولوجي الكافي لتطوير القطاعات المدنية، وربطها بالقطاع العسكري. ولذلك فالقطاع العسكري ما هو الا استنزاف لمقدرات الدولة، وهدر لطاقاتها ومواردها.(بالتوافق مع الفرضية الاولى)
- حيث إن القيمة الاحتمالية (P–value) تساوي ٠,٠٣٣٥ أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥ ، بالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " اجمالي الناتج المحلي لا يسبب الانفاق العسكري في سوريا". بالتالي توجد علاقة سببية تتجه من اجمالي الناتج المحلي الى الإنفاق العسكري .أي أن اجمالي الناتج المحلي يسبب الانفاق العسكري في سوريا. وعلى اعتبارها ضمن دول المواجهة مع الكيان الصهيوني، فإنها تسعى قُدماً الى زيادة مخصصات القطاع

العسكري، وذلك يتأتى عبر أي زيادة في النمو الاقتصادي ستسمح بزيادة الانفاق العسكري.(بالتوافق مع الفرضية الثانية)

وفي خلاصة القول تستنتج الباحثة: ان اي ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي يتم توجيهها لصالح الانفاق العسكري، وفي ذلك تحويل لما هو متاح من نمو اقتصادي لصالح القطاع العسكري على حساب القطاعات الاقتصادية الاخرى، وهذه النتيجة متوافقة مع جميع دول العينة ماعدا جمهورية مصر العربية، وفي المقابل الانفاق العسكري لا يحدث اي نمو اقتصادي، اي لا يصب ذلك الانفاق في قنوات منتجة ترفع من معدلات النمو الاقتصادي.

وسببية جرانجر خلصت نتائجها، بوجود علاقة سببية متجهة من اجمالي الناتج المحلي الى الانفاق العسكري، بما يؤكد على وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.

جدول رقم (٢٧): نتائج اختبار سببية جرانجر لإجمالي الناتج المحلي والإنفاق العسكري

اتجاه العلاقة (الفرضية الصفرية)	قيمة الإحصاء F-Statistic	القيمة الاحتمالية P-value
الإنفاق العسكري لا يسبب إجمالي الناتج المحلي في مصر	**٣,٠٠١٧٠**	**٠,٠٦٩٢****
إجمالي الناتج المحلي لا يسبب الإنفاق العسكري في مصر	**٠,١٥٦٨٥**	**٠,٩٢٣٤**
الإنفاق العسكري لا يسبب إجمالي الناتج المحلي في اسرائيل	٠,٠١٨٨٢	٠,٩٨١٤
إجمالي الناتج المحلي لا يسبب الإنفاق العسكري في اسرائيل	٣,٥٨٢٢٤	**٠,٠٥١٨****
الإنفاق العسكري لا يسبب إجمالي الناتج المحلي في الاردن	٢,٢٩٢٦٤	٠,١٢٦١
إجمالي الناتج المحلي لا يسبب الإنفاق العسكري في الاردن	**٣,٧٣١١٨**	٠,٠٣٩١*
الإنفاق العسكري لا يسبب إجمالي الناتج المحلي في لبنان	٠,٢٧٠٥٧	٠,٨٤٥٥
إجمالي الناتج المحلي لا يسبب الإنفاق العسكري في لبنان	**٤,٨٤٥٠١**	٠,٠١٧٨*
الإنفاق العسكري لا يسبب إجمالي الناتج المحلي في السعودية	٠,١٠٠٢٠	٠,٩٠٥٢
إجمالي الناتج المحلي لا يسبب الإنفاق العسكري في السعودية	**٦,٩٧٧٣٦**	٠,٠٠٦٦*
الإنفاق العسكري لا يسبب إجمالي الناتج المحلي في سوريا	٠,٦٩٨٢٦	٠,٥١٤٠
إجمالي الناتج المحلي لا يسبب الإنفاق العسكري في سوريا	**٤,٣٧٣٠٤**	٠,٠٣٣٥*

* نرفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة ٠,٠٥

** نرفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة ٠,١٠

نتائج اختبار سباق التسلح:

لدراسة العلاقة السببية تم تطبيق اختبار (جرانجر) على متغيرات الدراسة. يلاحظ من خلال الجدول رقم (٢٨) ما يلي:

اولا: مصر:

- حيث إن القيمة الاحتمالية القيمة الاحتمالية **(P-value)** تساوي ٠,١٩٧١ أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، بالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري في إسرائيل لا يسبب الإنفاق العسكري في مصر". بالتالي لا توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري في إسرائيل إلى الإنفاق العسكري في مصر. أي أن الإنفاق العسكري في إسرائيل لا يسبب الإنفاق العسكري في مصر، حيث ان معاهدة السلام التي ابرمت بين مصر واسرائيل في ٢٦ مارس من عام١٩٧٩ (كامب ديفيد)، سبب رئيسي في توقف عمليات سباق التسلح المصرية بمقارنها مع الانفاق العسكري الاسرائيلي.(بالتوافق مع الفرضيتين ٥ و٦)
حيث ان عملية السلام بين اسرائيل ومصر لعبت دور بارز في خفض سباق التسلح المصري مقابل التسلح الاسرائيلي.
- حيث إن القيمة الاحتمالية القيمة الاحتمالية **(P-value)** تساوي ٠,٠٢٠٨ أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥، بالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري في مصر لا يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل ". بالتالي توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري في مصر إلى الإنفاق العسكري في إسرائيل، أي أن الإنفاق العسكري في مصر يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل، رغم توقيع اتفاق السلام المبرم بين مصر واسرائيل، الا ان أي زيادة في الانفاق العسكري المصري كفيلة في احداث زيادة في رفع مستويات الانفاق العسكري الاسرائيلي، على اعتبارها دولة مجاورة للكيان الصهيوني، ورفع مستويات الانفاق العسكري لدى مصر يعد تهديد للأمن القومي الاسرائيلي.(بالتوافق مع الفرضية الخامسة)
وعلى الرغم من اتفاق السلام القائم بين البلدين الا ان سباق التسلح الاسرائيلي مازال مرتبط بالتسلح المصري.

ثانيا: الاردن:

- حيث إن القيمة الاحتمالية القيمة الاحتمالية **(P-value)** تساوي ٠,٩٢٤٩ أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، بالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري في إسرائيل لا يسبب الإنفاق العسكري في الأردن ". بالتالي لا توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري في إسرائيل إلى الإنفاق العسكري في الأردن. أي أن الإنفاق العسكري في إسرائيل لا يسبب الإنفاق العسكري في الأردن. وهذه نتيجة حتمية سببها اتفاقية السلام بين الاردن واسرائيل والتي عرفت باسم اتفاقية "وادي عربة" والتي وقعت في ٢٦ اكتوبر من عام ١٩٩٤.(بالتوافق مع الفرضية السادسة)
- حيث إن القيمة الاحتمالية القيمة الاحتمالية **(P-value)** تساوي ٠,٦٦٦٠ أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، بالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري في

الأردن لا يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل ". بالتالي لا توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري في الأردن إلى الإنفاق العسكري في إسرائيل. أي أن الإنفاق العسكري في الأردن لا يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل. اتفاقية السلام بين الطرفين جعلت من الاردن بلد يؤمن من جانبه من حيث سباق التسلح واي زيادة في انفاقه لا يشكل خطر على امن اسرائيل. (بالتوافق مع الفرضية السادسة)

ثالثاً: لبنان:

- حيث إن القيمة الاحتمالية القيمة الاحتمالية (**P–value**) تساوي ٠,٠٠٦٦ أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥، بالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري في إسرائيل لا يسبب الإنفاق العسكري في لبنان ". بالتالي توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري في إسرائيل إلى الإنفاق العسكري في لبنان ، أي أن الإنفاق العسكري في إسرائيل يسبب الإنفاق العسكري في لبنان. وعلى اعتبار ان دولة الكيان الصهيوني تشكل خطر على امن لبنان خاصة في المناطق الحدودية الجنوبية، فان الانفاق العسكري الاسرائيلي سيدفع لبنان الى زيادة وتيرة سباق التسلح للحفاظ على امنه، وحماية لحدوده المعرضة للاغتصاب في أي وقت من قبل اسرائيل.(بالتوافق مع الفرضية الخامسة)
- حيث إن القيمة الاحتمالية القيمة الاحتمالية (**P–value**) تساوي ٠,٤٥٩٠ أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، بالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري في لبنان لا يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل ". بالتالي لا توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري في لبنان إلى الإنفاق العسكري في إسرائيل. أي أن الإنفاق العسكري في لبنان لا يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل. فلبنان دولة صغيرة بحجمها وصغيرة بمدى قوتها عسكرياً، و ان عدم امتلاكها لقوة ردع على مستوى قوة الردع الاسرائيلية، يجعلها لا تشكل أي يخطر يمس الامن القومي الاسرائيلي، فما تخشاه اسرائيل حقيقية هو حجم الانفاق العسكري لحزب الله، على اعتباره ندا لها لما حققه من انتصار في حرب تموز لعام ٢٠٠٦، وحطم اسطورة الجيش الذي لا يقهر.

رابعاً: السعودية:

- حيث إن القيمة الاحتمالية القيمة الاحتمالية (**P–value**) تساوي ٠,٨٥٥٢ أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، بالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري في إسرائيل لا يسبب الإنفاق العسكري في السعودية ". بالتالي لا توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري في إسرائيل إلى الإنفاق العسكري في السعودية. أي أن الإنفاق العسكري في إسرائيل لا يسبب الإنفاق العسكري في السعودية. لم تخض المملكة العربية السعودية اية

مواجهة تذكر مع الكيان منذ عام ١٩٤٨، فالعلاقة بين البلدين لم يشوبها أي توترات تصعيدية عسكرية منذ ذلك الحين، والانفاق العسكري السعودي يتزايد جراء التوترات القائمة بين السعودية وايران، فالإنفاق العسكري السعودي يرتبط بالتهديد الايراني، لا بالخطر الاسرائيلي.(بالتوافق مع الفرضية السادسة)

- حيث إن القيمة الاحتمالية القيمة الاحتمالية **(P–value)** تساوي ٠,٤٤٣٥ أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥، بالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري في السعودية لا يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل ". بالتالي لا توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري في السعودية إلى الإنفاق العسكري في إسرائيل. أي أن الإنفاق العسكري في السعودية لا يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل. فالمملكة العربية السعودية ليست ضمن قائمة دول المواجهة مع الكيان الصهيوني، بالإضافة الى بعدها الجغرافي عن دولة الكيان، يجعل من انفاقها العسكري لا أهمية له بالنسبة لدولة الاحتلال.(بالتوافق مع الفرضية السادسة)

خامساً: سوريا:

- حيث إن القيمة الاحتمالية القيمة الاحتمالية **(P–value)** تساوي ٠,٠٠٧٧ أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥، بالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري في إسرائيل لا يسبب الإنفاق العسكري في سوريا ". بالتالي توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري في إسرائيل إلى الإنفاق العسكري في سوريا ، أي أن الإنفاق العسكري في إسرائيل يسبب الإنفاق العسكري في سوريا، وهذه النتيجة حتمية، فقد خاضت سوريا عدة حروب مع الكيان الصهيوني، فقد بدأت بحربها بالاشتراك مع الدول العربية عام ١٩٤٨، مرورا بحرب حزيران ١٩٦٧، او ما تعرف "بحرب الايام الستة"، وخاضت حرب تشرين عام ١٩٧٣، انتهاءاً بحرب لبنان عام ١٩٨٢، فذلك التاريخ من الحروب والصراعات تحتم على كلا الدولتين ان يكون كل منهما سببا في زيادة الاخر لحجم انفاقه العسكري.(بالتوافق مع الفرضية الخامسة)
- حيث إن القيمة الاحتمالية القيمة الاحتمالية **(P–value)** تساوي ٠,٠٠١٤ أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥، بالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن " الإنفاق العسكري في سوريا لا يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل ". بالتالي توجد علاقة سببية تتجه من الإنفاق العسكري في سوريا إلى الإنفاق العسكري في إسرائيل ، أي أن الإنفاق العسكري في سوريا يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل، فطبيعة الصراع الممتد لعقود بين الطرفين تحتم على الطرف الاسرائيلي ان يزيد حجم انفاقه العسكري في حال ارتفعت مستويات الانفاق العسكري في سوريا. (بالتوافق مع الفرضية الخامسة)

جدول رقم (٢٨) نتائج اختبار سببية جرانجر للإنفاق العسكري

اتجاه العلاقة	قيمة الإحصاء F-Statistic	القيمة الاحتمالية P-value
الإنفاق العسكري في إسرائيل لا يسبب الإنفاق العسكري في مصر	١,٨٠٠٨١	٠,١٩٧١
الإنفاق العسكري في مصر لا يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل	٤,٩٨٥٤٦	*٠,٠٢٠٨
الإنفاق العسكري في إسرائيل لا يسبب الإنفاق العسكري في الأردن	٠,٠٧٨٤٧	٠,٩٢٤٩
الإنفاق العسكري في الأردن لا يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل	٠,٤١٦٩٥	٠,٦٦٦٠
الإنفاق العسكري في إسرائيل لا يسبب الإنفاق العسكري في لبنان	٩,٣١٨٠١	*٠,٠٠٦٦
الإنفاق العسكري في لبنان لا يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل	٠,٥٧١٢٩	٠,٤٥٩٠
الإنفاق العسكري في إسرائيل لا يسبب الإنفاق العسكري في السعودية	٠,١٥٧٩٤	٠,٨٥٥٢
الإنفاق العسكري في السعودية لا يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل	٠,٨٥٥٦٩	٠,٤٤٣٥
الإنفاق العسكري في إسرائيل لا يسبب الإنفاق العسكري في سوريا	٧,٠٣٥٤٥	*٠,٠٠٧٧
الإنفاق العسكري في سوريا لا يسبب الإنفاق العسكري في إسرائيل	١٠,٨٤٢١	*٠,٠٠١٤

* نرفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة ٠,٠٥

نتائج معاملات الارتباط:

جدول (٢٩) يوضح قياس العلاقة الخطية البسيطة باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين الإنفاق العسكري في إسرائيل وكلاً من الدول العربية الخمسة. يمكن استنتاج ما يلي:

- معامل الارتباط بين الإنفاق العسكري في إسرائيل والإنفاق العسكري في مصر يساوي ٠,٧٧٧، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوي الدلالة ٠,٠٥ =α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكري في إسرائيل والإنفاق العسكري في مصر وعلاقة الارتباط هذه تفسر طبيعة الصراع الممتد منذ عقود.
- معامل الارتباط بين الإنفاق العسكري في إسرائيل والإنفاق العسكري في لبنان يساوي ٠,٠١٨، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٤٦٨ وهي أكبر من مستوي الدلالة ٠,٠٥ =α وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكري في إسرائيل والإنفاق العسكري في لبنان، ويعود ذلك لارتباط الانفاق العسكري الاسرائيلي بإنفاق حزب الله، كونه القوة الابرز التي وقفت في وجه اسرائيل.
- معامل الارتباط بين الإنفاق العسكري في إسرائيل والإنفاق العسكري في السعودية يساوي ٠,٤٥٦، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٠١٤ وهي أقل من مستوي الدلالة ٠,٠٥ =α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكري في إسرائيل والإنفاق العسكري في السعودية.(عدم وجود السعودية على خارطة الصراع والمواجهة مع اسرائيل، اسهم في عدم وجود ارتباط بين الدولتين بالنسبة لحجم الانفاق العسكري)

- معامل الارتباط بين الإنفاق العسكري في إسرائيل والإنفاق العسكري في سوريا يساوي ٠,٦٧٣، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥ =α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكري في إسرائيل والإنفاق العسكري في سوريا.(سوريا ضمن دول المواجهة ضد اسرائيل، فمن الطبيعي وجود ارتباط بين البلدين من حيث الانفاق العسكري)
- معامل الارتباط بين الإنفاق العسكري في إسرائيل والإنفاق العسكري في الأردن يساوي ٠,٤٩١، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٠٠٩ وهي أقل من مستوى الدلالة ٠,٠٥ =α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكري في إسرائيل والإنفاق العسكري في الأردن. (الاردن تقع كذلك ضمن دول المواجهة، فمن الطبيعي ان يكون هنالك ارتباط بين الانفاق العسكري لكلا الدولتين)

تستنتج الباحثة: من خلال الاختبارات الاحصائية التي وردت في هذا الفصل، ان تحديد شكل العلاقة القائم بين المتغيرين (الانفاق العسكري)، (اجمالي الناتج المحلي) يفسره اختبار سببية جرانجر ، حيث يوضح اتجاه وطبيعة العلاقة بين المتغيرين، في حين يعد اختبار بيرسون اختبار لتفسير مدى ربط العلاقة بين المتغيرين (تفسير مبدئي)، في حين ان اختبار سببية جرانجر اختبار يعتد به في هذه الدراسة.

جدول (٢٩): معامل الارتباط بين والإنفاق العسكري في إسرائيل وكلاً من الدول العربية الخمسة

المتغيرات	الإنفاق العسكري في إسرائيل	
	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية P-value
الإنفاق العسكري في مصر	٠,٧٧٧	٠,٠٠٠*
الإنفاق العسكري في لبنان	٠,٠١٨	٠,٤٦٨
الإنفاق العسكري في السعودية	٠,٤٥٦	٠,٠١٤*
الإنفاق العسكري في سوريا	٠,٦٧٣	٠,٠٠٠*
الإنفاق العسكري في الأردن	٠,٤٩١	٠,٠٠٩*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥

النتائج:

١. تتصف البيانات المتعلقة بجانب الإنفاق العسكري بالكتمان والسرية وتتعمد بعض الدول هذه السرية، ويأتي ذلك ضمن اطار حماية الامن القومي.

٢. تتصف منطقة الشرق الاوسط بكونها منطقة صراع ونزاع، مما اسهم ذلك في استنزاف الكثير من مقدرات دول المنطقة ومواردها الاقتصادية.

٣. هنالك ارتباط وثيق بين حلقة الصراع الدائرة في منطقة الشرق الاوسط، وارتفاع حجم النفقات العسكرية لدول المنطقة.

٤. الانفاق العسكري المتزايد يرتبط بشكل اساس بمنطلق تعزيز فكرة الامن القومي.

٥. التنمية الاقتصادية بحاجة الى بيئة تتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي، ومن دون هاذين العاملين لن يكون للنمو الاقتصادي مكان، فتعزيز الاقتصاد يتأتى من خلال احقاق الامن.

٦. عدم وجود علاقة سببية تتجه من الانفاق العسكري الى اجمالي الناتج المحلي في جميع دول العينة، ماعدا دولة مصر حيث اظهرت النتائج وجود علاقة سببية متجهة من الانفاق العسكري الى اجمالي الناتج المحلي بدرجة ثقة ٩٠%.

٧. اثبتت النتائج وجود علاقة متجهة من اجمالي الناتج المحلي الى الانفاق العسكري، وتوافقت هذه النتيجة مع جميع دول العينة(اسرائيل، سوريا، الاردن، لبنان)، ماعدا جمهورية مصر العربية.

٨. تفسير وجه العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي تختلف بطبيعة الحال من دولة الى اخرى، فالاقتصاد الوطني، وحجم السكان وصغر او كبر الدولة، تعد عوامل هامة في تفسير اثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي.

٩. وجود اسرائيل على خارطة المنطقة العربية سبب مباشر في زيادة سباق التسلح العسكري لمعظم الدول المجاورة لها.

١٠. توصلت النتائج الاحصائية الى عدم وجود اثار طاردة للأنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في كل من (اسرائيل، الاردن، لبنان، سوريا، السعودية).

١١. تعتبر المملكة العربية السعودية من اكثر الدول العربية انفاقا على سباق التسلح وهذا الانفاق غير مرتبط احصائيا بمعدلات النمو الاقتصادي في السعودية.

١٢. تظهر النتائج الاحصائية، وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين الانفاق العسكري الاسرائيلي والسوري.

١٣. عدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين الانفاق العسكري الاسرائيلي وانفاق كل من الاردن، والسعودية.

١٤. توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين الانفاق العسكري الاسرائيلي والانفاق العسكري في كل من لبنان ومصر.

١٥. واظهر اختبار الارتباط بين الانفاق العسكري واجمالي الناتج المحلي، وجود ارتباط بين الانفاق العسكري الاسرائيلي والانفاق العسكري لكل من (سوريا، الاردن، مصر، السعودية)، في حين لم يسجل لبنان وجود أي ارتباط بينه وبين الانفاق الاسرائيلي.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بالتالي:

١. لابد من توجيه جزء من الانفاق العسكري المتزايد بوتيرة مرتفعة في دول المنطقة، لخدمة القطاع المدني، فعملية الربط بين القطاعين تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.
٢. الانفاق على مجال البحث والتطوير يسهم في احداث تنمية اقتصادية، ومن هذا المنطلق على الدول ربط التقانة المتولدة جراء الانفاق على البحث والتطوير بالجانب المدني، مما يؤدي لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية.
٣. تنمية العنصر البشري ،وتعزيز المهارات والقدرات التقنية والفنية للعنصر البشري العامل في القطاع العسكري سينعكس بشكل ايجابي على مختلف قطاعات الدولة.
٤. ان اشراك قوات الدفاع في تنفيذ بعض المشاريع التنموية كبناء الجسور، والطرق، يقلل من التكلفة المادية لتلك المشاريع ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
٥. يلعب التخطيط الاقتصادي دوراً هاماً في الربط بين اقتصاديات الدفاع، والاقتصاد المدني، وهذا ما تفتقر له الكثير من الدول النامية، فالتخطيط الجيد يؤدي الى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الامثل.
٦. افتقار دول المنطقة للاستقرار والامن السياسي يؤدي الى ارتفاع معدلات سباق التسلح القائم، واحلال السلام سيخفض من وتيرة الانفاق العسكري المتسارع، وسيتم تحويل الموارد الاقتصادية المرصودة للقطاع العسكري لصالح القطاع المدني، مما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي قدما.
٧. التكامل الاقتصادي العربي في حال احقاقه، سيلعب دوراً بارزاً في قلب المعادلة لصالح الدول العربية مقابل اسرائيل على مختلف الاصعدة العسكرية والاقتصادية وكذلك السياسية.
٨. هنالك العديد من المحددات التي تؤثر بشكل فعال في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وعلى الدولة ان تعي ان تحقيق النمو يتأتى من خلال تلك القنوات، وتلك القنوات لابد من توفير مناخ الامن والاستقرار لها لتكون اكثر ايجابية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

المصادر والمراجع

اولا: القران الكريم.

ثانيا: الكتب العربية

١. أبو النمل، حسين، **الصناعة الإسرائيلية**، دار الطليعة بيروت، ط١.١٩٧٩.

٢. أبو النمل، حسين، **بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي**، مركز الأبحاث م،ت،ف،.١٩٧٥ .

٣. أبو شومر، توفيق: **الصراع في إسرائيل**، دار فلسطين للطباعة والنشر، غزة، ط١، ٢٠٠٦.

٤. ادارة التوجيه المعنوي: موسوعة السلاح المصورة الخفيفة، ليبا، دار المختار، ط٢، د، ت.

٥. اوميتوغن، وويي، وآخرون: **بيانات الإنفاق العسكري**، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي٢٠٠٦، ترجمة حسن حسن وآخرون، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

٦. البدري، عبد الرحمن: **التخطيط المتكامل لقوى الدولة لإعدادها للدفاع**، كلية الدفاع الوطني، القاهرة،١٩٨٦.

٧. بروملي، مارك، وآخرون: **الشفافية في دورة حياة السلاح**، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام،٢٠٠٦، ترجمة حسن، حسن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٦.

٨. بسيسو فؤاد، **الاقتصاد الإسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام**، دار الجليل للنشر، عمان،١٩٨٤.

٩. البطل، يولا: **الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال٣٥ عاما**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٨٤.

١٠. بيري، يورام، نويباخ، **أمنون: المجمع العسكري- الصناعي الإسرائيلي**، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٨٥.

١١. جبور، سمير: **العلم والتكنولوجيا في إسرائيل ١٩٨٠-١٩٨١**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢.

١٢. الجراد، خلف: **الإبعاد الفكرية والعلمية والتقنية للصراع العربي – الصهيوني**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٠.

١٣. الحساينة، تيسير: **مرتكزات الأمن القومي العربي مقابل مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي**، جامعة الأزهر، ٢٠١٠.

١٤. حسيب، وآخرون: **مستقبل الأمة العربية التحديات والخيارات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،ط٢، ٢٠٠٢.

١٥. خطاب، محمود: **العسكرية الإسرائيلية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٦٨.

١٦.ساعاتي، أمين: **الأمن القومي العربي،** دار الفكر العربي، القاهرة،١٩٩٣.
١٧.ستالنهايم، بيتر وآخرون: **جداول الإنفاق العسكري،** التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي،٢٠٠٧، ترجمة، عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٧.
١٨.سكونز، اليزابيث: **تمويل الأمن في سياق دولي،** في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي،٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٥.
١٩.سمير جبور، **مخططات إسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد،** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠.
٢٠.الشاذلي سعد، **الخيار العسكري العربي،** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط١، ١٩٨٤.
٢١.شبيب، نبيل: **حلف شمال الأطلسي واستهداف العالم الإسلامي،** ألمانيا ، ٢٠٠٩.
٢٢.صالح، محسن: **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية،** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٠.
٢٣.صالح، محسن: **فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية،** كوالالمبور– ماليزيا، ط١، مايو٢٠٠٢.
٢٤.صايغ، يزيد: **الصناعة العسكرية العربية،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٢.
٢٥.صايغ، يزيد: **المجمع العسكري– الصناعي في إسرائيل،** مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٨٤.
٢٦.صبري، عبد الرحمن: **اثر الإنفاق العسكري في إسرائيل على مسار النمو الاقتصادي،** معهد الإنماء العربي، ط١، ١٩٨٣.
٢٧.عرنوق، مفيد: **اضواء على الصراع العربي– الاسرائيلي،** دار النضال، بيروت،١٩٩٧
٢٨.عطية، ممدوح حامد: **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي،** الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.
٢٩.الفارس، عبد الرازق: **السلاح والخبز، الإنفاق العسكري في الوطن العربي١٩٩٠–١٩٧٠،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.
٣٠.كداوي، طلال: **الإنفاق العسكري الإسرائيلي** ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٧.
٣١.كلير، مايكل: **الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزعات العالمية،** دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٢.
٣٢.الكيالي، عبد الوهاب: **تاريخ فلسطين الحديث،** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١٠ ، ١٩٩٠.

٣٣. الكيلاني، هيثم: **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩١.

٣٤. محمد، عباس علي: **الأمن والتنمية دراسة حالة العراق**، مركز العراق للدراسات، الساقي، ط١،٢٠١٣.

٣٥. مراد، خليل إلياس: **حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**، بغداد١٩٨٧.

٣٦. مرتضى، إحسان: **الأمن القومي الإسرائيلي**، باحث للدراسات، بيروت، ٢٠٠٦.

٣٧. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **الجيش الإسرائيلي ٢٠٠٠-٢٠١٢**، بيروت،٢٠١٣.

٣٨. مسلم، طلعت: **حرب الخليج والأمن القومي**، دار الملتقى للنشر، قبرص، ط١، ١٩٩٢.

٣٩. مسلم، طلعت: **التعاون العسكري العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.

٤٠. المشوخي، حمد: **هيكل الصناعة الإسرائيلية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط١. ١٩٧٩.

٤١. معهد ستوكهولم: **التسلح ونزع السلاح**، الكتاب السنوي ٢٠٠٨.

٤٢. هاغلين، بيرن، وسكونز، اليزابيث: **القطاع العسكري في محيط متغير**، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام،٢٠٠٣،ترجمة حمود، فادي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٤.

٤٣. هلال، وآخرون: **العرب والعالم**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٨،

٤٤. هلالات، خليل، **الصناعات العسكرية في إسرائيل**، مطبعة سوان، عمان،١٩٨٧.

٤٥. هويدي، أمين: **الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١،١٩٧٥.

٤٦. هويدي، أمين: **الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢،١٩٨٧.

٤٧. هويدي، أمين: **في السياسة والأمن**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط١،١٩٨٢.

٤٨. هويدي، أمين:، **صناعة الأسلحة في إسرائيل**، دار المستقبل العربي، مصر الجديدة،١٩٨٦.

٤٩. واصل، عبد المنعم: **الصراع العربي الإسرائيلي**، مكتبة الشروق، ط١، ٢٠٠٢.

ثالثا: الدوريات:

١. احمد، صالح علوي: العوامل المؤثرة على السياسة العسكرية اليمنية: التحديات الاقتصادية واثرها على المتطلبات الدفاعية، نوفمبر ٢٠١٢، العدد١٦٦٩.

٢. بدوي، منير: **مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع**، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد الثالث، يوليو١٩٩٧.

٣. بشور، معن: **المشروع القومي العربي:** رؤية مستقبلية، العدد ٣٧٩، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٤. الجاسم، خليل خلف: الاسباب الجوهرية لضعف العلاقات الاقتصادية العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي عشر، ٢٠١١.
٥. جاسم، ياسين: **الرقم القياسي للتنمية الصناعية في الوطن العربي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد٧، العدد٢٠١١/٢١.
٦. الجالودي، جميل: **الإنفاق العسكري وأثره على الاقتصاد الإسرائيلي**، دراسات، المجلد ٢٠، العدد ٣، ١٩٩٣.
٧. الحيمي، خالد: إعداد الدولة للحرب والدفاع، صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد١٤٩٥، ٢١ يناير/كانون الاول ٢٠١٠.
٨. دكاك، امل: اثر الحروب والنزاعات المسلحة على الاسرة العربية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٣، العدد٢، ٢٠٠٧.
٩. السيد، عليوة: **العوامل الاقتصادية وراء الحرب الإسرائيلي**، شؤون فلسطينية ، العدد٥١-٥٠، أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٥.
١٠. طريح، نفين: **اثأر الإنفاق العسكري على الاقتصاد المصري**، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، العدد٢٦ ، يناير ٢٠٠١.
١١. علو، احمد: **الإنفاق العسكري في العالم**، مجلة الجيش، العدد ٣٠٤، تشرين الأول ٢٠١٠.
١٢. علي: سليم كاطع: مقومات القوة الامريكية واثرها على النظام الدولي، مركز الدراسات دولية، بغداد، العدد٤٢.
١٣. غرابيه، إبراهيم: **كيف تواجه الدول العربية أزمتها الاقتصادية**، مجلة العرب الدولية، لندن،٥ فبراير ٢٠١٤.
١٤. غرايبة، ابراهيم: **تخفيض الانفاق العسكري في الشرق الاوسط اثر عملية السلام وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول المنطقة**، مجلة اليرموك، المجلد١١، العدد الاول. ١٩٩٥
١٥. مشعل زكية، الخطيب سعيد: **الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية**، أبحاث اليرموك، المجلد٢٢، العدد٤، ٢٠٠٦.
١٦. مظلوم، محمد جمال: **الاقتصاد واعداد الدولة للحرب**، مجلة الباحث العربي، لندن، العدد٨، سبتمبر ١٩٨٦.
١٧. ملاعب، ناجي: **فرصة سانحة للتصنيع العسكري في لبنان**، مجلة الأمن والدفاع العربي، ٢٠١٤
١٨. ملاوي، والطيان: **المخصصات المالية للإنفاق العسكري والانفاق الحكومي على التعليم في الاردن**، مجلة النهضة، العدد الخامس عشر، ابريل٢٠٠٣.

١٩.المومني رياض، فوزي الخطيب: **الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الأردن،** أبحاث اليرموك، المجلد السادس، العدد الرابع ١٩٩٠.

٢٠.نجيب، محمد: **واقع وإمكانيات ومستقبل التصنيع العسكري العربي،** مجلة الأمن والدفاع العربي،٢٠١١.

٢١.النعامي، صالح: **نفقات الأمن الإسرائيلي في ظل الثورات العربية،** مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تموز/يوليو،٢٠١١.

رابعا: المواقع الالكترونية:

١. اندراوس، زهير: **إسرائيل باتت الدولة الرابعة في تجارة السلاح،** القدس العربي، لندن، ١٥/٧/٢٠١٣

٢. تركماني، عبد الله: **السلام العربي– الإسرائيلي.. إلى أين؟،** صحيفة الوقت،٧/٦/٢٠٠٦

٣. جابر، محمود: **اسرائيل سادس دولة مصدرة للسلاح في العالم،** الوفد البوابة الالكترونية،٢٦ يونيو ٢٠١٣.

٤. الحضري، محمود: **ارتفاع حجم الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط،** صحيفة المشهد، ٢٩/٤/٢٠١٢

٥. الحيدان، عبد الله: **أهمية التقنية والصناعة العسكرية،** جريدة الرياض، نسخة الكترونية

٦. حيدو، داود: **في اقتصاد الحرب،** الحوار المتمدن، ٢٠٠٦، العدد١٦٥١.

٧. دعنا، سيف: **الصهيونية الاقتصادية،** الجزيرة نت، ٢٠١٠.

٨. السباعي، احمد: **إهمال التدريب البشري سبب ضعف الاقتصاد العربي،** الأهرام الاقتصادي، ٢٠١٣، ٢٥ فبراير

٩. سعد، احمد: تطور الترسانة العسكرية الاسرائيلية في ارجوحة المخطط الاستراتيجي الامريكي للهيمنة منطقيا وامنيا، الحوار المتمدن،٢٠٠٤، العدد ٨٧٠.

١٠. السفير اللبنانية: **اسرائيل تروج لبيع سلاحها القديم،٢٠١٣/٧/٢٤.**

١١. سليمان، منذر: نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزا ته، كنعان، نشرة الكترونية، العدد١٥٤٤، أيار٢٠٠٨.

١٢. صايغ، يزيد: **التصنيع العسكري العربي،** الأهرام الرقمي، السياسة الدولية، ابريل ١٩٩٢

١٣. عبد الكريم، صلاح: **الحروب المفيدة للاقتصاد اللا أخلاقي،** بوابة الأهرام، العدد٤٦١١٦، مارس ٢٠١٣

١٤. فهد، ميرفت: **١٠٣ مليارات دولار حجم الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط،** الأهرام العربي، ١٤يناير ٢٠١٢
١٥. الكفري، مصطفى: **أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية،** الحوار المتمدن، العدد ٩٦٥، ٢٠٠٤/٣/٢٣
١٦. ماطنيوس، حبيب، **اقتصاد الحرب والدفاع،** الموسوعة العربية، المجلد الثالث.
١٧. المرهون، عبد الجليل: الانفاق العسكري العالمي، الجزيرة نت،٢٠١٢.
١٨. المرهون، عبد الجليل: **الاتجاهات الدولية للإنفاق العسكري،** جريدة الرياض، العدد ١٦٥٨٧، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣.
١٩. موسى، حلمي: **الصادرات العسكرية الإسرائيلية عامل إنقاذ للدولة العبرة،** صحيفة السفير، العدد ١٢٥١٧.
٢٠. اليوم السابع: دراسة: نفقات التسلح العالمية تفوق المساعدات الانسانية ب١٣٠ ضعفاً، القاهرة،٢٥ ابريل ٢٠١٤.

خامسا: الرسائل العلمية:

١. الجيش، محمد: **الأوضاع الداخلية في إسرائيل وأثرها على حرب١٩٦٧،** الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير،٢٠٠٨
٢. العدوان، نائل: **دور المؤسسة العسكرية الأردنية في التنمية الاقتصادية،** رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٩
٣. العساف، بيان: **انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي،** رسالة دكتوراه،الجزائر،٢٠٠٥
٤. عصفور، حابس: **اثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق،** رسالة ماجستير منشورة ،جامعة اليرموك،١٩٩٢.
٥. مراشدة، على: **التنمية الاقتصادية في ظل ظروف الحرب،** رسالة ماجستير منشورة، عمان،١٩٩٠

سادسا: التقارير:

١. الأمم المتحدة: تقرير الخبراء الحكوميين حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، نيويورك، الأمم المتحدة،٢٠٠٤.
٢. الأمم المتحدة: تقرير الخبراء الحكوميين حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، نيويورك، الأمم المتحدة٢٠٠٣.

٣. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام٢٠٠٥.
٤. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨–٢٠٠٧.
٥. منتدى الاعمال الفلسطيني، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، ابريل ٢٠١١.

سابعاً: المواقع الرسمية:

١. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام SIPRI.
٢. البنك الدوليWOB.
٣. صندوق النقد الدوليIMF.
٤. المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS.
٥. مركز بون الدولي للتحويل BONN.
٦. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CISC.

ثامناً: الدراسات الأجنبية:

١. Brempong، and Kwabena: **Defense Spending and Economic Growth in Sub-Saharan Africa**; An Econometric Investigation، Journal of Peace Research، Vol .٢٦، NO.١،١٩٨٨
٢. Cordesman، and nerguizian، ،**the Arab- Israel military balance**، Cisc، ٢٩ June، ٢٠١٠
٣. Dakurah،Henry ،Et al.: **Defense spending and economic growth**، Journal of Policy Modeling،٢٣ ،٢٠٠١.
٤. Deger، saadet; Economic Development and Defense Expenditure، Economic Development and Cultural Changes، ١٩٨٦، vol ٣٥، no١.
٥. Dunne. Paul; **The Economic Effects of Military Expenditure In Developing Countries**، Middlesex university، London، ٢٠٠٠.
٦. Goertz،G، and Diehl، **Measuring Military Allocation**، A comparison Of different approaches، journal of conflict resolution، Vol . ٣٠، ١٩٨٦.
٧. Gold, David; Military spending drains the economy, dollars and sense magazine, julay,٢٠٠٢.
٨. Gong، Zou، **Military spending and stochastic growth**، Journal of Economic، Dynamics & Control ٢٨ ،٢٠٠٣.
٩. Grissom، adam; **the implications of military spending cuts for natos**، united states and Europe at bookings، July ٢٠١٣.
١٠. Gupta،Sanjeev، Et al.،; **Corruption and military spending**، **European** ،Journal of Political Economy ،Vol. ١٧ ،٢٠٠١

١١. Heinke, Suzan: **Global Militarization Index**، Bonn international center for conversion،Annual Report, ٢٠١٣

١٢. Holtom paul and another: **trends in international arms transfers ٢٠١٢**، sipri fact sheet، april ٢٠١٣.

١٣. IISS ،**The Military of Balance**، The annual assessment of global military capabilities and defence economics، United Kingdom، March ٢٠١٢.

١٤. Joerding، wayne**; Economic Growth and Defense Spending**، **Granger Cusality**، Joural of Development Economics، ١٩٨٦، vol ٢١.

١٥. Kollias،Christos. Et al.; **the Defence expenditure and economic**، Journal of Policy Modeling، ٢٦ (٢٠٠٤).

١٦. Kollias،Christos. Et al.; **the Defence expenditure and economic**، Journal of Policy Modeling، ٢٦ (٢٠٠٤).

١٧. Lobovic، James، and Ishaq، Ashfaq; **Military Burden**، **Security Needs**، **And Economics Growth in the Middle East**، Journal of Conflict Resolution، ١٩٨٩، vol ٣١، no١.

١٨. Looney، Robert، **Budgetary impacts of third world arms production**، international journal of public administration، ١٩٨٨.

١٩. Opec ; **annual stastical bulletin**،٢٠٠٧،(Austria،opec،٢٠٠٧)،us energy information administration.

٢٠. Perlo، sam، and other: **trends in world military expenditure**٢٠١٢،sipri fact sheet، april ٢٠١٣.

٢١. Rodan، David; **Israel national security Doctrine**، Middel East Review of international Affairs، v ٥، no٣، ٢٠٠١.

٢٢. Sharp، Jeremy: **U.S. Foreign To Israel**، Congressional Research، Service ،April ٢٠١٣.

٢٣. Sharp، Jeremy; **Jordan: Background and U.S. Relations**, Congressional Research، Service ،April ،٢٠١٣.

٢٤. Shmuel، Even ، **Israelis defense expenditure**، strategic assessment ،inss، ٢٠١٠.

٢٥. Sipri year book، **Armaments Disarmament and International Security** ,summary, Stockholm international، ٢٠١٣.

٢٦. Whynes، David: **The Economics Of Third World Military Expenditure**، The Macmillan press، London، ١٩٧٩.

ملحق رقم(١): اجمالي الناتج المحلي GDP بالأسعار الثابتة

بالمليار دولار

السنة	اسرائيل	مصر	سوريا	الاردن	لبنان	السعودية
١٩٩٠	٨٥,٥١	٦٤,٢٩	١٤,٤٧	٤,٨١	٨,١٢	١٢٩,٧٨
١٩٩١	٨٩,٤٦	٦٥,٦٤	١٦,٠٢	٤,٨٩	١١,٢٢	١٤١,٩٢
١٩٩٢	٩٥,٨٦	٦٥,٨٤	١٨,١٤	٥,٥٩	١١,٧٣	١٤٨,١١
١٩٩٣	٩٩,٤٧	٦٧,٧٥٢	١٩,٤٨	٥,٨٤	١٣,٥٦	١٥٢,٦٩
١٩٩٤	١٠٦,٤٥	٧٠,٥٨	٢٠,٥٦	٦,١٣	١٤,٤٤	١٥٣,٥٥
١٩٩٥	١١٦,٧٢	٧٣,٧٥	٢١,٦٨	٦,٥١	١٤,٤٤	١٥٤,١٠
١٩٩٦	١٢٣,٠٦	٧٧,٣٥	٢٢,٣٢	٦,٦٥	١٥,٠٢	١٥٩,٦٢
١٩٩٧	١٢٦,٩٨	٨١,٩٣	٢٢,٠٨	٦,٨٧	١٦,٥٥	١٦٣,٩٠
١٩٩٨	١٣٢,٣٧	٨٨,١١	٢٣,٣١	٧,٠٨	١٧,٢٠	١٦٧,٨٢
١٩٩٩	١٣٦,٧٣	٩٣,٤٩	٢٢,٥٨	٧,٣٢	١٧,٠٦	١٦٧,٠٥
٢٠٠٠	١٤٨,٥٧	٩٨,٥٢	٢٣,١٠	٧,٦٣	١٧,٢٥	١٧٥,٨١
٢٠٠١	١٥٢,٦٥	١٠٢,٠٠	٢٣,٩٥	٨,٠٣	١٧,٩٢	١٧٦,٥١
٢٠٠٢	١٤٨,٢٠	١٠٥,٢٥	٢٦,٦٨	٨,٤٩	١٨,٥٣	١٧٦,٨٩
٢٠٠٣	١٥٠,٣٩	١٠٨,٦١	٢٤,٨٤	٨,٨٥	١٨,٨٥	١٩٠,٨٤
٢٠٠٤	١٥٧,٧٦	١١٣,٠٥	٢٦,٥٦	٩,٦١	٢٠,٢٦	١٩٩,٨٧
٢٠٠٥	١٥٥,٣٨	١١٨,١١	٢٨,٢١	١٠,٣٩	٢٠,٤٠	٢١٤,٣٧
٢٠٠	١٧٥,١١	١٢٦,١٩	٢٩,٦٣٦	١١,٢٣	٢٠,٦٩	٢٢٦,٣٣

٦						
٢٠٠٧	١٨٧,٢٣	١٣٥,١٣	٣١,٣١	١٢,١٥	٢٢,٤٢	٢٣٩,٨٩
٢٠٠٨	١٩٥,٥٧	١٤٤,٨٠	٣٢,٧١٩	١٣,٠٣	٢٤,٣٥	٢٦٠,١١
٢٠٠٩	١٩٨,٠١	١٥١,٥٧	٣٤,٦٥	١٣,٧٤	٢٦,٥٥	٢٦٤,٨٦
٢٠١٠	٢٠٩,٢٣	١٥٩,٣٧	٣٥,٨٤	١٤,٠٦	٢٨,٤١	٢٨٤,٦٠
٢٠١١	٢١٨,٨٠	١٦٢,٢١	...	١٤,٤٢٨	٢٨,٨٣	٢٨٤,٥٥
٢٠١٢	٢٢٦,١٣	١٦٥,٨٠	...	١٤,٨٣	٢٩,٢٦	٣٢٤,٧٨

ملحق(٢) رقم الدول الأكثر إنفاقا على سباق التسلح عالميا.

ترتيب ٢٠١١	ترتيب ٢٠١٢	الدولة	الإنفاق ٢٠١٢ $(b)	التغير % ١٢-٢٠١١	التغير% ١٢-٢٠٠٣	الانفاق كنسبة. من ٢٠١٢(GDP).	الإنفاق كنسبة ٢٠٠٣(GDP)
١	١	USA	٦٨٢	-٦,٠	٣٢	٤,٤	٣,٧
٢	٢	الصين	١٦٦	٧,٨	١٧٥	٢,٠	٢,١
٣	٣	روسيا	٩٠,٧	١٦	١١٣	٤,٤	٤,٣
٤	٤	بريطانيا	٦٠,٨	-٠,٨	٤,٩	٢,٥	٢,٥
٦	٥	اليابان	٥٩,٣	-٠,٦	-٣,٦	١,٠	١,٠
٥	٦	فرنسا	٥٨,٩	-٠,٣	-٣,٣	٢,٣	٢,٦
٨	٧	السعودية	٥٦,٧	١٢	١١١	٨,٩	٨,٧
٧	٨	الهند	٤٦,١	-٠,٨	٦٥	٢,٥	٢,٨
٩	٩	ألمانيا	٤٥,٨	٠,٩	-١,٥	١,٤	١,٤
١١	١٠	ايطاليا	٣٤,٠	-٥,٢	-١٩	١,٧	٢,٠
١٠	١١	البرازيل	٣٣,١	٠,٥	٥٦	١,٥	١,٥
١٢	١٢	كورياالجنوبية	٣١,٧	١,٩	٤٤	٢,٧	٢,٥
١٣	١٣	استراليا	٢٦,٢	-٤,٠	٢٩	١,٧	١,٩
١٤	١٤	كندا	٢٢,٥	-٣,٩	٣٦	(١,٣)	١,١
١٥	١٥	تركيا	١٨,٢	١,٢	-٢,١	٢,٣	٣,٤

المجموع	١٧٥٣	-٠,٥	٣٥	٢,٥	٢,٤

بيانات الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، هي بيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي(IMF)، وفقا لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أكتوبر ٢٠١٢،

الإمارات العربية المتحدة بياناتها غير متوفرة، ومن الممكن أن يكون ترتيبها ١٥ بدلا من تركيا.

المصدر: SIPRI Fact Sheet, april٢٠١٢

ملحق (٣) أكثر دول الشرق الأوسط إنفاقا على سباق التسلح.

الدولة	٢٠١٠	% من إجمالي النفقات الكلية	٢٠١١	% من إجمالي النفقات الكلية	% نسبة التغير
السعودية	٤٥,١٧	٣٨,١١٪	٤٦,١٨	٣٦,١٨	-٣,١٪
إسرائيل	١٧,١٧	١٤,٤٩٪	١٨,٢٥	١٤,٣٠	-٢,٨٪
إيران	١٠,٥٦	٨,٩١٪	١١,٩٦	٩,٣٧	-٣,٤٪
الإمارات	٨,٦٥	٧,٢٩٪	٩,٣٢	٧,٣٠	٥,١٪
الجزائر	٥,٥٩	٤,٧٢٪	٨,٦١	٦,٧٤	٤٤,٠٪
مصر	٥,٤٣	٤,٥٨٪	٥,٥٣	٤,٣٣	-٣,٢٪
العراق	٤,١٩	٣,٥٣٪	٤,٧٩	٣,٧٥	٨,٩٪
عمان	٤,١٩	٣,٥٣٪	٤,٢٩	٣,٣٦	-١,٦٪
الكويت	٣,٩١	٣,٣٠٪	٤,٠٥	٣,١٧	-٦,٢٪
قطر	٣,١٢	٢,٦٣٪	٣,٤٥	٢,٧١	٨,٢٪
المجموع	١٠٧,٩٧	٩١,٠٩٪	١١٦,٤٢	٩١,٢١٪	-١,٠١٪
الدول النفطية	٨٧,٩٧	٧٤,٢١٪	٩٥,٥٧	٧٤,٨٨٪	٠,٠٨٪
الدول الغير نفطية	٣٠,٥٧	%٢٥,٧٩	٣٢,٠٧	%٢٥,١٢	%٣,١٦-

المجموع	١١٨,٥٣		١٢٧,٦٤		-٠,٧٧٪

(بالمليار دولار).

المصدر : The Military of Balance ٢٠١٢

ملحق (٤) مجموع القوى العاملة في القطاع العسكري(بالآلاف) ١٩٧٣-٢٠١٠

السنة	لبنان	الاردن	مصر	سوريا	اسرائيل
١٩٧٣	١٤,٢٥	٦٩,٢٥	٣٢٥	١٠٠	٧٧
١٩٧٦	١٥,٣	٨٠,٢٥	٣٢٢,٥	١٧٧,٥	١٥٦
١٩٨٢	٢٣,٢٥	٦٧,٥	٣٦٧	٢٢٢,٥	١٧٢
١٩٨٥	١٧,٤	٧٠,٣	٤٤٥	٤٠٢,٥	١٤٢
١٩٨٨	١٥	٨٠,٣	٤٤٥	٤٠٧,٥	١٤١
١٩٩١	٢١,٨	٨٢,٢٥	٤٥٠	٤٠٤	١٤١
١٩٩٤	٤١,٣	١٠٠,٦	٤٣٠	٤٠٨	١٧٦
١٩٩٧	٤٨,٩	٩٨,٦٥	٤٤٠	٤٢١	١٧٥
٢٠٠٠	٦٧,٩	١٠٤	٤٥٠	٣١٦	١٧٣,٥
٢٠٠٤	٧٢,١	١٠٠,٥	٤٥٠	٢٩٦,٨	١٦٨
٢٠٠٥	٧٢,١	١٠٠,٥	٤٥٠	٢٩٦,٨	١٦٨
٢٠٠٦	٧٢,١	١٠٠,٥	٤٦٨,٥	٣٠٧,٦	١٦٨,٣
٢٠٠٧	٧٢,١	١٠٠,٥	٤٦٨,٥	٣٠٧,٦	١٦٨
٢٠٠٨	٥٦	١٠٠,٥	٤٦٨,٥	٢٩٢,٦	١٧٦,٥
٢٠٠٩	٥٦	١٠٠,٥	٤٦٨,٥	٢٦٢,٦	١٧٦,٥
٢٠١٠	٥,١٩	١٠٠,٥	٤٦٨,٥	٣٢٥	١٧٦,٥

The Arab

–

Israel military balance

ملحق (٥) الطائرات المقاتلة عالية الجودة لعام ٢٠١٠.

نوع الطائرة	إسرائيل	مصر	الأردن	سوريا	السعودية
Mirage ٢٠٠٠	–	١٨	–	–	–
Mig–٢٩	–	–	–	٤٠	–
Mig–٢٥	–	–	–	٣٠	–
Su–٢٤	–	–	–	٢٠	–
F–١٦I	١٠٢	–	–	–	–
F–١٦ C/D	١٢٩	١١٣	١١	–	–
F–١٦ A/B	١٠٦	٣٨	٣٦	–	–
F–١٥I	٢٥	–	–	–	–
F–١٥ C/D	٢٨	–	–	–	٨٢
F–١٥ A/B	٣٤	–	–	–	–
F–١٥ S	–	–	–	–	٧١
F–٤E	–	٢٩	–	–	–
Tornado IDS	–	–	–	–	٧٠
Typhoon	–	–	–	–	٢٤
Tornado GR١A	–	–	–	–	١٠

المصدر:The Arab – Israel military balance

ملحق(٦) جاهزية الهجوم و المروحيات المسلحة لعام ٢٠١٠

(باستثناء الغواصات المضادة، وطائرات الهليكوبتر المضادة للسفن).

النوع	إسرائيل	مصر	الأردن	سوريا	لبنان
AH–١E/F	٣٣	–	٢٥	–	–
MI–٢٥	–	–	–	٣٦	–
AH–٦٤D	١٨	–	–	–	–
AH–٦٤A	٣٠	٣٥	–	–	–
SA–٣٤٢K/L	–	٧٥	–	٣٥	٨

المصدر: The Arab – Israel military balance

ملحق (٧) السفن الرئيسية الكبرى حسب الفئة لعام ٢٠١٠

نوع السفينة	إسرائيل	مصر	الأردن	سوريا
الغواصات	٣	٤	–	–
المدمرات	–	–	–	–
بارجة حربية	–	١٠	–	٢
طرادات	٣		–	–
دوريات صاروخية	١٠	٢٣	–	٢١
دوريات أخرى	٥١	١٨	١٣	–

المصدر: The Arab – Israel military balance

ملحق (٨) الدبابات حسب النوع ٢٠١٠.

نوع الدبابة	إسرائيل	مصر	الأردن	سوريا	لبنان
M-٤٨A٥	٥٦١	–	–	–	٩٣
M-٦٠A١/A٣	٧١١	١،١٥٠	٢٠٣	–	١٠
M-١	–	٩٧٣		–	–
Chieftan/Khalid	–	–	٢٧٤	–	–
Challenger ١/Al Hussein	–	–	٣٩٠	–	–
T-٥٤/٥٥	–	–	–	–	٢٣٣
T-٧٢	–	–	–	١،٦٠٠	–
T-٦٢	–	–	–	١٠٠٠	–
Merkava	١،٥٢٥	–	–	–	–

المصدر: The Arab – Israel military balance